الأمم المتحدة

A/59/PV.6

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة ٦
الأربعاء، ٢٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٥/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٠.

خطاب السيد آيون إلييسكو، رئيس رومانيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب من السيد رئيس رومانيا.

اصطُحب السيد آيون إلييسكو، رئيس رومانيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد آيون إلييسكو، رئيس رومانيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس إلييسكو (رومانيا) (تكلم بالفرنسية): اسمحوا لي، في البداية، أن أنضم إلى الآخرين لكي أهنئكم بحرارة على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في هذه الدورة. وأتمنى لكم كل النجاح في القيام بعملكم الهام الذي سوف ينال تأييد وفد رومانيا الكامل.

منذ عدة سنوات عُقد هذا التجمع العالمي العظيم عقب الهجمات الإرهابية المميتة التي اقتضت منا أن نرد في صوت واحد معلنين إدانتنا الشديدة لجميع الأعمال الإرهابية، والتزامنا بالمساهمة بمزيد من الفعالية في التأكيد على تعددية الأطراف الفعالة التي تجعل من العمل العالمي شيئا مؤثرا على نحو متزايد.

وفي ذلك السياق، لا يسعني إلا أن أتناول بإيجاز قضية مكافحة الإرهاب، التي هي أكثر إلحاحا اليوم من أي وقت مضى. منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، ارتفع بشكل مثير مستوى العنف المترتب على الأعمال الإرهابية التي ترتكب باسم الاختلافات وجوانب عدم التساوق الأيديولوجية أو الإقليمية أو الدينية أو العرقية.

وفي الوقت نفسه، تغيرت طبيعة الأعمال الإرهابية ذاتها. إن تعقّد ونطاق تلك الأعمال الوحشية، التي تودي بحياة المئات، بل وحتى الآلاف من الضحايا الأبرياء – وأغلبهم من الأطفال، كما هو الحال بالنسبة للحادث الأخير في بسلان – يثيران الاشمئزاز بشكل لا يمكن وصفه

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-51779 (A)
0451779

ويشكلان تحديات هائلة. ومع ذلك، هناك عامل مشترك آخر يؤدي دورا في كل هذا، ألا وهو الزيادة في عدد الأعمال الإرهابية. وفي مثل هذه الأحوال، فإن الكفاح ضد هذه الآفة – التي لا تُعتبر الآثار المترتبة عليها فورية فحسب، بل أيضا معقدة وذات طابع عالمي – يُعتبر التزاما ملحا ومتواصلا لجميع الدول.

لقد انضمت رومانيا من غير إبطاء وعلى نحو هادف إلى الحملة ضد الإرهاب، وأظهرت تصميمها على الإسهام في القضاء عليه. ومع ذلك، نؤمن بأن الكفاح من أجل القضاء على الإرهاب يجب أن يتناول أيضا أسبابه الكامنة، بما في ذلك الفقر، ويجب ألا يستخدم كذريعة للاستهانة بحقوق الإنسان أو انتهاك تلك الحقوق. وإذا ما حدث ذلك فإننا نصبح لعبة في أيدي مرتكبي الأعمال الإرهابية، الذين لا يسعون إلى فقدان الحياة والدمار فحسب، بل قبل كل ذلك يسعون إلى تدمير الرموز والقيم. ومن جهة أخرى، فإن تعزيز احترام حقوق الإنسان والقيم الديمقراطية هو الطريق الوحيد للقضاء على مظاهر الكراهية والعنف هذه.

إن طابع السياق الدولي الراهن، وقبل كل شيء، المخاطر المتأصلة فيه، يجعلان تطوير التعاون بين جميع أشكال الأطراف الفاعلة الدولية، سواء كانت من الدول أو من غير الدول، أمرا ملحا بشكل متزايد. وعلى الأمم المتحدة، بوصفها منظمة عالمية بحكم المهمة المسندة إليها وشرعيتها، أن تقوم بالدور المنوط بها بالكامل، بوصفها القوة الدافعة وراء الجهود المبذولة للتكيّف مع المتغيرات التي تحدث في البيئة الدولية. وفي عالم متكافل، لا توجد دولة واحدة في مأمن من هذه المخاطر أو من التهديدات التي تحيق بالسلام والأمن الدوليين، بما في ذلك الإرهاب، وانتشار أسلحة الدمار الشامل، والعدد المتزايد من الدول التي تتأثر بعدم الاستقرار، وتزايد حدة التفاوتات العالمية، والأزمات الإنسانية، والحروب العرقية، والحروب التي تندلع داخل الدولة.

وتقتضي إدارة مثل هذه الأخطار وجود نهج شامل ومتماسك من جانب الأمم المتحدة، بما في ذلك عن طريق تعزيز التدابير الوقائية السياسية والدبلوماسية، من قبيل تعزيز المعاهدات والاتفاقيات الدولية بشأن مكافحة الإرهاب وعدم انتشار أسلحة الدمار الشامل؛ والجهود المبذولة لجعل أنظمة مراقبة الصادرات الدولية والهياكل الدولية المتخصصة أكثر فعالية؛ وفي الحالات القصوى، اللجوء إلى التدابير القسرية، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

ويُوجد تحت تصرف منظمتنا أداة قوية ومعقدة لمواجهة هذه التحديات. وأشير إلى مجلس الأمن، الذي تسعى فيه رومانيا جاهدة من أجل تقديم مساهمة حقيقية لصون السلام والأمن الدوليين وإيجاد مناخ عالمي من الاستقرار، مع التأكيد بصفة خاصة على محاربة الإرهاب، ومنع الصراعات وحالات الأزمات الإنسانية، والحفاظ على وحدة أعضاء المجلس، وتأييد الحلول التي يتم التوصل إليها بتوافق الآراء، وتشجيع التعاون بشأن تحقيق الاستقرار بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفيما يتعلق بتلك القضية الأخيرة، أشير إلى أن رومانيا كانت وما زالت مهتمة بالتعاون بين المنظمة العالمية والركائز الإقليمية ودون الإقليمية. ونظرا للسياق الدولي الراهن، فإن ذلك يعتبر ذا أهمية رئيسية.

(تكلم بالانكليزية)

إن الحاجة إلى الإسراع في عملية إصلاح الأمم المتحدة أمر أكثر إلحاحا الآن عن ذي قبل. فمجموعة التحديات، الجديدة إلى حد ما، التي يتعيَّن أن تواجهها المنظمة في القرن الحادي والعشرين تجعل من إصلاحها مسألة ذات أولوية إذا ما أريد لهياكلها وأساليب عملها أن تتكيف مع الحقائق الراهنة. وما زالت ولايتها تتصف بالكفاءة

والتكيّف والتقدم. وتتطلع رومانيا إلى توصيات الأمين العام عن تقرير الشخصيات البارزة حتى يمكننا أن نعتنق، مع غيرنا من الدول الأخرى، فكرة الجهد الجماعي التي لا تحتمل التأخير.

ونأمل أن تتميّز الذكرى السنوية الستون لإنشاء المنظمة بتحقيق تقدم بارز في عملية تكيف الأمم المتحدة لمواجهة التحديات الجديدة، وبخاصة مجلس الأمن، وهو الهيئة الأساسية في إدارة السلام والاستقرار العالميين. وعلاقتنا بهذا الجهاز، بصفتنا عضوا غير دائم، تزيد من اقتناعنا بأن وجود تشكيل جديد، يعكس بشكل وثيق الحقائق الراهنة عن طريق زيادة عدد المقاعد الدائمة وغير الدائمة، سوف يوطد الصورة التمثيلية لمجلس الأمن وسلطته وكفاءته.

ولا يسعني أن أتجاهل مظهرا آخر من مظاهر عالمنا المعاصر. وكمصدر للتحديات وأكثر الأُطر وفرة لتحقيق الفرص، فإن ظاهرة العولمة لا يمكن تجنبها، وتؤثر فينا جميعا. وبالنظر إلى طبيعة الأمم المتحدة فإنها في وضع مثالي يمكّنها من إدارة تلك الظاهرة، ولا سيما عن طريق تصحيح الآثار المترتبة عليها.

وفي ذلك السياق، تحتضن رومانيا بشكل كامل مبادرة الاتفاق العالمي للأمين العام، التي تحتاج منا التأييد والتعزيز. ويجب على جميع الدول الأعضاء أن تعزز التكامل الإقليمي والعابر للقارات كوسيلة وأداة لتسخير العولمة. وفي هذه الحالة، يمثل الاتحاد الأوروبي قصة نجاح، حيث أنه يعمل كموجّه ليس لتكاملنا الاقتصادي فحسب، بل أيضا للقيم الديمقراطية وحقوق الإنسان. ويتعيَّن على الأمم المتحدة أن تحاول العثور على السُبُل التي تمكّنها من ضبط قواعد السوق العالمي من أجل أن تقلل، على المديين القصير والطويل، من الثغرات الكبيرة التي توجد بين البلدان الغنية والبلدان الفقيرة.

ومن الأولويات الأخرى في الجهود التي نبذلها من أجل تسخير العولمة ضرورة تعزيز التنسيق بين الوكالات المتخصصة ومؤسسات منظومة الأمم المتحدة في عملها من أجل كفالة نشر تكنولوجيا المعلومات بأقل تكلفة. وينبغي أن نظهر مزيدا من التصميم في سعينا لتقليل الفجوات في هذا الميدان، وضمان تطور البلدان الأقل نموا من حالة التهميش إلى حالة تحفّزها التنمية التي تستند إلى المعرفة.

واسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى عامل أساسي آخر من أجل مستقبل أفضل، ذلك العامل الذي أكد عليه أيضا الأمين العام، كوفي عنان، في بيانه التمهيدي – وهو سيادة القانون. إن صلاحية مبادئ ميثاق الأمم المتحدة لم تصمد أمام اختبار الزمن فحسب، ولكن تم التأكيد عليها أيضا عن طريق شبكة جديدة كاملة من الاتفاقات الدولية، والمعايير والقواعد الإلزامية للإجراءات التي انضمت إليها الدول بصورة طوعية، وآليات التسوية السلمية للتراعات، ورصد الالتزامات.

وكبرهان على إيماننا بالنظام القانوني الدولي، ناشدت رومانيا هذا العام للمرة الأولى محكمة العدل الدولية – وهي الهيئة القضائية الرئيسية في الأمم المتحدة – حل قضية ترسيم الحدود البحرية. كما ناشدت رومانيا لجنة للتحقيقات الدولية حل قضية مشروع لأعمال البنية الأساسية له أثر عابر للحدود على قناة بيسترو في دلتا الدانوب. وتتعلق مناشدتنا بالحاجة إلى التعاون الوثيق من أجل حماية مكان فريد في نوعه وعرضة للخطر، أعلنته منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) إرثا عالميا من أجل الأجيال المقبلة.

والجهود التي نبذلها من أجل تعددية أطراف فعالة تشركنا أيضا في قضايا رئيسية أخرى مطروحة على جدول أعمال الأمم المتحدة. وقد انضمت رومانيا دونما إبطاء إلى

الجهود الدولية من أجل استقرار وإعادة تعمير أفغانستان والعراق، وساهمت فيها بشكل كبير، بما يتسق مع تاريخها الطويل في المشاركة في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وفي تقديم المساعدة في مراحل ما بعد الصراع.

إن المهام والتطلعات بالنسبة لبلدي على الصعيد العالمي تتصل اتصالا وثيقا بمصير أوروبا. ولذلك، فإن التوجه الدبلوماسي في رومانيا ينحو نحو تحقيق الاستقرار الديمقراطي للمنطقة المجاورة لنا وعلاقتها الفعالة بأوروبا متحدة. وقد تأثرت تلك المنطقة لفترة طويلة بالحروب وبكل أنواع التوترات، الحادة في أغلب الأحيان. وفي ظل هذه الظروف، فإن رومانيا لا يمكنها إلا أن تؤيد، جنبا إلى جنب مع أوروبا بأسرها، تعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية والاستقرار الطويل المدى للبلدان في هذه المنطقة.

وفي الوقت نفسه، فإن رومانيا على استعداد للإسهام في استقرار وتنمية كل بلدان منطقة البحر الأسود. ونأمل أن نحول تلك المنطقة الاستراتيجية – مع ما لديها من صلات وثيقة مع مناطق أخرى ذات إمكانيات هائلة، بما في ذلك مناطق حوض البحر الأبيض المتوسط والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط – إلى منطقة للتعاون والأمن.

ولا يسعني أن أنهي بياني دون أن أشير بإيجاز إلى موضوع آخر تعلق عليه رومانيا أهمية خاصة. تؤيد بلادي بقوة الإجراءات المتسقة من أجل منع انتشار أسلحة الدمار الشامل. وفي سياق دولي غالبا ما يتسم بالتقلب وتحدده أشكال متنامية من التعقيد وزيادة التكافل، لا يمكننا أن نتجاهل ضرورة اتخاذ إجراء فوري، باستخدام الوسائل التي تُتيحها منظمتنا العالمية، ولا سيما لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس رومانيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد آيون إلييسكو، رئيس رومانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد إنريكي بولانيوس غييّر، رئيس جمهورية نيكاراغوا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به رئيس جمهورية نيكاراغوا.

اصطُحب السيد إنريكي بولانيوس غييّر، رئيس جمهورية نيكاراغوا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بسعادة السيد إنريكي بولانيوس غييّر، رئيس جمهورية نيكاراغوا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بولانيوس غييّر (تكلم بالإسبانية): في أواسط القرن التاسع عشر شُيدت خطوط السكك الحديد في كل أنحاء العالم. وكان الصلب في ذلك الوقت من نوعية غير جيدة ولهذا السبب فإن عجلات القطارات كانت تنكسر أحيانا وتؤدي إلى وقوع حوادث وخروج القطارات عن السكة. وتجنبا لهذه الحوادث كان هناك في كل محطة رجل مختص بالفرامل يمشي على طول السكة، وفي يده مطرقة، يطرق بها العجلات لكي يتم تغيير العجلات التي تبدو مكسورة. ومع مرور السنين تحسنت نوعية الصلب، ولكن ظل الرجل المعني بالفرامل يطرق العجلات، غير مبال بأن هذا الأمر لم يعد ضروريا الآن.

إن العالم يتغير، وهذا يعني أنه ينبغي لنا أيضا أن نتغير من أجل أن نتكيّف مع الظروف الجديدة. ويحدث شيء

مماثل في الأمم المتحدة. إن مجلس الأمن، الذي صُمم بعد الحرب العالمية الثانية للحفاظ على السلام في عالم ما بعد الحرب، أيضا أن نتغير لكي نتكيف مع الظروف الجديدة . ويحدث شيء مماثل في الأمم المتحدة. فمجلس الأمن، الذي صُمم بعد الحرب العالمية الثانية لصيانة السلم في عالم ما بعد الحرب، ليس هو مجلس الأمن الذي يحتاج إليه القرن الجديد لتكنولوجيا المعلومات والعولمة. فعلينا أن نعيد اختراع الأمم المتحدة.

ولنبدأ بجعل إصلاح الأمم المتحدة، الذي اتفقنا عليه فعلا، شيئا فعالا. ومن الضروري أن نوسع نطاق المشاركة في مجلس الأمن لكي تتضمن بلدانا أخرى كأعضاء دائمين – ينبغي أن يتضمنوا على الأقل ألمانيا واليابان – وكأعضاء غير دائمين، بغية السماح بالمزيد من التمثيل العادل والديمقراطي.

ومن الضروري أن تتكيف منظمتنا مع التحديات الجديدة والواقع الجديد لحاضرنا. فالتنمية، على سبيل المثال، تحتاج إلى نهج جديد. وما يشغلنا أكثر من غيره هو أن نكفل مشاركة السكان والأشخاص على نحو أكثر نشاطا في القرارات المتعلقة بتشكيل مستقبلهم الخاص بهم. وكما قلت قبل ثلاثة أيام، في اجتماع زعماء العالم بشأن ”الإجراءات المتخذة ضد الجوع والفقر“، إن التنمية هي مسؤولية الدول، ولكنها أيضا المسؤولية الرئيسية للأفراد.

وأؤيد هنا كلمات خوسيه ساراماغو، الحاصل على جائزة نوبل، التي جاء فيها ”مثلما نتحمس للمطالبة بحقوقنا، ينبغي أيضا أن نلتزم بواجباتنا. وحينئذ ربما يصبح العالم أفضل قليلا“.

وهكذا فإن اعلاننا الأمريكي بشأن حقوق وواجبات الإنسان، الموقع في بوغوتا عام ١٩٤٨، كان حكيما إذ نص على أنه في مقابل الحقوق هناك أيضا مسؤوليات تقع على عاتق الفرد.

وهذا يتطلب أن نغرس في ضمير المواطن ثقافة المسؤولية. فالحق في الحصول على التعليم الذي تشرف عليه الدولة تقابله مسؤولية مدنية تتمثل في تحقيق أنجع استفادة من ذلك التعليم، وإتمام مرحلة التعليم الابتدائي على الأقل. وحق الطفل في أن يكون له أب وأم يقابله واجب الآباء في رعاية أطفالهم وإطعامهم وتعليمهم وحمايتهم وعلى الأطفال، بدورهم، مسؤولية احترام آبائهم، ومساعدتهم وإطعامهم وتوفير المسكن لهم إن احتاجوا إلى ذلك. والحق في العمل يقابله واجب أداء العمل بكفاءة. وعلى الجميع تقع مسؤولية العمل، كل حسب قدراته ومسؤولياته، بغية الحصول على الموارد اللازمة للبقاء، ومن ثم يتحقق التقدم الشخصي والتنمية الاجتماعية.

والحق في الرعاية الصحية يقابله واجب الإسهام في تهيئة بيئة صحية ونظيفة. والحق في التمتع بمزايا التقدم يقابله واجب الإسهام في التنمية. والحق في حرية الرأي يقابله مسؤولية التسامح مع من يخالفونا الرأي. وقصارى القول، فإن كل حق يقابله واجب أو مسؤولية.

ومع سقوط حائط برلين، انتهى العهد الذي كان يتوقع من الدولة أن تكون مسؤولة عن كل شيء. واليوم، علينا أن نشارك معا في البحث عن سبل جديدة لتنميتنا الفردية ولتنمية بلداننا والبشرية جمعاء.

ومرور الوقت يعطينا الدافع إلى أن نجدد مبادئنا الأساسية. وعليه، فإنني أقترح أن نعتمد مرة أخرى مدونة أخلاقيات للتنمية تقوم أساسا على المسؤولية الفردية إلى جانب مسؤولية الدول.

ورفاه الدول وتنميتها هما نتيجة للرفاه الفردي والتنمية الفردية للمواطنين الذين يتكون منهم ذلك المجتمع. ويجب ألا يقاس الرفاه الاجتماعي بعدد الأشخاص الذين يحصلون على مساعدة من البرامج الاجتماعية التي تمول من

الميزانيات العامة، ولكن بعدد الأشخاص الذين يخرجون من تلك البرامج لأنهم أصبحوا قادرين على تدبير أمورهم ذاتيا.

ولورنس هاريسون في كتابه ''التخلف حالة ذهنية'' يعرف الموقف السلبي على أنه عائق للتنمية، بينما يعرف الموقف الإيجابي – القائم على الإيمان بقدرة الفرد على تحسين نفسه بالجهد الفردي – على أنه قوة دافعة للتنمية.

وتأكيدا لكل العناصر التي أشرت إليها، من الضروري أن يقترن الحق في تولي المناصب العامة بمسؤولية ممارسة الواجبات بأمانة. وقد أكد عدد من رؤساء الدول في الجمعية العامة هذه على ضرورة مكافحة الفساد. وتلك مسؤولية تزداد جذورها رسوخا، وعن حق.

وفي نيكاراغوا، نخوض كفاحا مضنيا ضد الفساد. أولا، قدمنا الموظفين الفاسدين إلى المحاكمة حيث صدرت ضدهم أحكام بالسجن، مثلما يحدث في بلدان أمريكا اللاتينية الأخرى. ثانيا، قدمنا إلى الجمعية الوطنية مجموعة من التشريعات لتعزيز مكافحتنا للفساد.

ثالثا، وضعنا برنامجا للنزاهة والشفافية لمنع الممارسات الفاسدة في الفرع التنفيذي بحيث يكون نموذجا تحتذيه الفروع الأخرى للحكومة في إجراء الإصلاحات وزيادة الشفافية. وعلى سبيل المثال، وضعنا الميزانية العامة للجمهورية وتفاصيل المساعدات الأجنبية على شبكة الإنترنت لكي يراها الجميع – البلدان التي تقدم المساعدات والمنظمات الدولية ووسائط الإعلام.

رابعا، عقدنا العزم على الكفاح ضد ثقافة الفساد، بما في ذلك من خلال تعليم القيم وإعلاء فكرة أن الفرد هو الذي يقرر مصيره.

وعلينا أن نعمل من أجل أمم متحدة تؤكد مصداقيتها وسلطتها من جديد عن طريق القيام بالعمل الجماعي الملائم والفعال. وتسلم نيكاراغوا بأهمية الاقتراحات المقدمة إلى هذا المحفل من مختلف البلدان، وبخاصة الاقتراح المقدم من إسبانيا لخفض الدين الخارجي مقابل مبادرات للتنمية الاجتماعية، لا سيما في مجال التعليم الابتدائي، واقتراح الولايات المتحدة إنشاء صندوق للديمقراطية. وتنظر نيكاراغوا بعين الرضا إلى هذا الاقتراح لكون الصندوق سيخصص جزئيا لتدريب ودعم كيانات مراجعة الحسابات والكيانات القضائية، بالنظر إلى أن الفساد هو ألد أعداء الديمقراطية. وكما قال الأمين العام كوفي عنان بالأمس، ''إنهم يفهموننا عندما نستخدم كلمات نتستر بها على عدم تحركنا''. ونيكاراغوا تكرس طاقتها وعزمها من أجل تلك الجهود.

إن الأحداث التي شهدها العالم مؤخرا تدلل مرة أخرى على الطابع الشرير للإرهاب وكيف يدمر قيم الإنسانية والحضارة. وإنني أكرر خالص تعازي لجميع البلدان والأفراد في جميع أنحاء العالم الذين عانوا من آثار الإرهاب.

وأود أن أؤكد أننا ندين أولئك الذين تسببوا في خسارة أرواح ثمينة لأطفال أبرياء في الاتحاد الروسي، مشيرا في هذا الصدد إلى أحدث تلك الأعمال. كما أننا ندين الهجوم على السفارة الاسترالية في جاكارتا ونستنكره.

والسبيل الأمثل لدحر الإرهاب هو أن نظل أوفياء لقيم الحرية والكرامة والعدل. فالإرهاب يرفض تلك القيم.

ونيكاراغوا تطمح إلى أن تنتخب عضوا غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٧. ونيكاراغوا، العضو المؤسس للمنظمة، قد عرفت ويلات الحرب وكابدتها، واتخذت سبيل التحول الديمقراطي لبلدنا. وبفضل المدرسة القيمة لتاريخنا المعاصر، يمكننا أن نشارك في مجلس الأمن. وكما قلت في هذا المحفل في العام الماضي، فإن من عانى ويلات الحرب يمكنه أن يسهم بفعالية أكبر في منع نشوبها.

ولا يفوتني أن أشير إلى مسألة تمثيل تايوان في الأمم المتحدة. إن ذلك البلد الذي يبلغ تعداد سكانه ٢٣ مليون نسمة، لديه حكومة ديمقراطية ويقيم علاقات دبلوماسية وتجارية وعلاقات تعاون مع العديد من الدول الأعضاء في المنظمة. ومع ذلك، فمن المفارقات أنه ليس عضوا، وليس لذلك الاستبعاد ما يبرره.

وفي بداية هذه الجمعية، استمعنا إلى الرسائل المحزنة من هايتي والجمهورية الدومينيكية، حيث عانى البلدان من الآثار المدمرة للطبيعة. وإننا نعرب عن التضامن والتشجيع والأمل لهذين البلدين ولضحايا الكوارث الطبيعية في الولايات المتحدة وغرينادا وجامايكا وبنما وجزر البهاما وكوبا وجراند كايمان وجزر الكاريبي الأخرى.

وعصر هذا اليوم، بدأت بياني بالكلام عن مسؤوليات المواطنين. وهذا هو السبيل أمام شعوبنا لبلوغ آمالها وتطلعاتها وتحقيق أحلامها.

وليبارك الله الأمم المتحدة وليبارك الله نيكاراغوا دائما.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية نيكاراغوا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد إنريكي بولانيوس غييرز، رئيس جمهورية نيكاراغوا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد دوميتيان ندايزي، رئيس جمهورية بوروندي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بوروندي.

اصطحب السيد دوميتيان ندايزي، رئيس جمهورية بوروندي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد دوميتيان ندايزي، رئيس جمهورية بوروندي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ندايزي (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن وفدي وبالأصالة عن نفسي أعرب لكم، سيدي، عن خالص تهنئتي على انتخابكم الذي صادف أهله للمنصب الرفيع لرئاسة الجمعية العامة في دورتها هذه. وأؤكد لكم دعم وفدي بالكامل لكم في مهمتكم النبيلة.

وأود أيضا أن أثني على سلفكم، السيد جوليان روبرت هنت، على إدارته الممتازة لأعمال الجمعية في دورتها الثامنة والخمسين.

كما أود أن أغتنم هذه الفرصة لتهنئة الأمين العام كوفي عنان مرة أخرى على ما يبديه من تفان وشجاعة في الاضطلاع بمسؤولياته. وأشكره على مساندته المتزايدة والقوية لقضية السلم والأمن في جميع أنحاء العالم وفي بلدي، بوروندي، على وجه الخصوص.

عندما اتخذ مجلس الأمن القرار ١٥٤٥ (٢٠٠٤) الذي يأذن بنشر عملية الأمم المتحدة في بوروندي، أسهمت الأمم المتحدة إسهاما حقيقيا في عملية السلام في بلدي، الذي يقترب الآن، وبعد شهرين من صدور القرار، من المرحلة النهائية من تلك العملية.

لقد كان التوقيع على اتفاق أروشا للسلام والمصالحة في بوروندي في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠٠٠ خطوة أساسية على طريق السلام في بلدي، الذي عانى من الدمار منذ عام ١٩٩٣، جراء أطول أزمة في تاريخه، مما عرض بقاء الأمة ذاته للخطر. وكان الاتفاق إيذانا ببدء عهد جديد من الهدوء وعودة السلام تدريجيا من خلال توقيع اتفاقات وقف إطلاق النار مع الحركات السياسية المسلحة، لا سيما منذ التوقيع في

١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ على اتفاق شامل لوقف إطلاق النار مع المجلس الوطني للدفاع عن الديمقراطية – القوات الوطنية للدفاع عن الديمقراطية، وهي الحركة الرئيسية للمتمردين.

واليوم، فقد استتب الهدوء في جميع أنحاء ترابنا الوطني تقريبا لأننا عملنا انطلاقا من التزامنا الثابت بتنفيذ تلك الاتفاقات. ويجري إنشاء مؤسسات شاملة للجميع بصورة تدريجية، ونستعد الآن لدخول مرحلة ما بعد الانتقال بإنشاء مؤسسات منتخبة، بالشكل الذي يرضي شعبنا والمجتمع الدولي.

ونود اليوم توجيه رسالة قوية مفادها أننا عقدنا العزم على تحطيم منطق العنف ودعم استعادة السلام والمصالحة والديمقراطية والتنمية في بلدنا. كما أننا نحمي السلم والأمن ونعززهما من خلال إدماج المقاتلين من الحركات المسلحة في قوات الأمن والدفاع التي سوف نحتاج إليها لإنشاء جيشنا الوطني وقوة الشرطة الوطنية، مما سيطمئن الجميع. وسوف تستكمل هذه العملية بتطبيق برنامج لنزع سلاح وتسريح وإعادة إدماج المقاتلين السابقين والقوات التي لا تشملها عملية الإدماج.

وتنسيق برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج المهني أو الاجتماعي يتم على أرفع مستوى للسلطات في بلدنا، بما في ذلك الوزارات المعنية وممثلي البنك الدولي والجيش والحركات المسلحة. وهذا البرنامج في مرحلته الأولى حاليا، حيث يجري جمع المقاتلين في مناطق متفق عليها. وسيتم قريبا نقل المقاتلين إلى المواقع المحددة لتجميعهم، على أن تبقى القوات الحكومية في ثكناتها. وقد تحققت بالفعل سابقة لدمج القوات، إذ أنشأنا في ١ تموز/يوليه لواء خاصا للحماية المؤسسية. وفضلا عن ذلك، بدأ تدريب وحدات عسكرية مختلطة في إطار مشروع رائد بغرض إنشاء قوة للدفاع الوطني. ويستهدف هذا النهج تصحيح الاختلال العرقي والإقليمي الذي كان يلاحظ كثيرا في بلدنا، وكان يمثل مصدرا للصراع الاجتماعي والسياسي الذي جلب لنا الكثير من الآلام.

ومواقع تسريح القوات أصبحت جاهزة، إلا أننا نعاني من نقص حاد في الموارد المادية والمالية لمواجهة الزيادة في أعداد الأفراد الذين سيتعين علينا أن نتعامل معهم خلال السنوات القليلة الأولى قبل أن ينتهي التسريح التدريجي. ويجب ألا يغيب عن الأذهان أن عملية التسريح ونزع السلاح ستسهم إسهاما حقيقيا في تهيئة المناخ الأمني المؤاتي لتنظيم انتخابات حرة وديمقراطية وشفافة ونزيهة.

وكان مشروع دستور ما بعد الانتقال، الذي سيكون أساسا لتنظيم الانتخابات، والنصوص القانونية والإدارية الأخرى موضع مناقشة مستفيضة من قبل السياسيين في دائرة الرئيس وعلى مستويات الوساطة ورؤساء الدول في المنطقة دون الإقليمية. وبعض الأحكام المتعلقة بتقاسم السلطات التي لم تحظ بتأييد جماعي قد أيدها ٢٠ حزباً من الأحزاب السياسية الثلاثين وصادق عليها مؤتمر القمة الثاني والعشرين لرؤساء دول المنطقة دون الإقليمية. وبعد ذلك، أدرجت تلك الأحكام في مشروع الدستور الذي أقره البرلمان بالإجماع في اجتماعه بتاريخ ١٧ أيلول/سبتمبر، والذي بلغت نسبة الحضور فيه ٧٠ في المائة. ونعتزم تنظيم استفتاء على مشروع الدستور في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر.

هكذا، ورغم معارضة بعض الأحزاب السياسية، نعتقد أنه سيكون لدى بوروندي عما قريب دستور لمرحلة ما بعد الانتقال والنصوص القانونية الأخرى المعتادة في البلدان الديمقراطية. ونحن نضع ثقتنا في اللجنة الانتخابية الوطنية المستقلة التي أنشئت لتنظيم الجوانب الفنية المتصلة

بالانتخابات. ونشدد على أن هذه اللجنة لن تنجح في عملها إلا إذا حصلنا على دعم من شركائنا الخارجيين الثنائيين والمتعددي الأطراف. ونتوجه بخالص الشكر إلى من تعهدوا بتقديم المساعدة فعلاً، ونحث الآخرين على أن يحذوا حذوهم.

ولا يزال حزب تحرير شعب الهوتو – القوات الوطنية لحركة التحرير يقاوم جهود صون السلام، ويرفض أن يأتي إلى طاولة المفاوضات. وبعد تورط الحركة في اغتيال السفير البابوي المونسنيور كورتني وضلوعها في مذبحة اللاجئين الكونغوليين في غاتومبا وأماكن أخرى، فقد صنفها مؤتمر قمة دول المبادرة الإقليمية بشأن بوروندي، المنعقد في دار السلام، باعتبارها منظمة إرهابية وأوصى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي باتخاذ الإجراءات التقييدية الملائمة ضدها. وهنا أود أن أحث الأمم المتحدة على دعم القرارات التي اتخذت في مؤتمر القمة الإقليمي ذلك. وبهذا تتبع خطى الاتحاد الأفريقي، الذي رد فعلا بالإيجاب على ذلك النداء. وأود أيضا أن اغتنم هذه الفرصة لأشكر رؤساء دول المنطقة دون الإقليمية والوسطاء على التأييد الذي وفروه على الدوام لعملية السلام البوروندية.

ومثلما يعرف الجميع، فلسوء الطالع إن شواغل الأمن غير مقتصرة على داخل حدود بلدي. إذ أن أمن بوروندي يؤثر على أمن جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وتترانيا. وفي ضوء ذلك الترابط، من المقرر عقد مؤتمر دولي في منطقة البحيرات الكبرى بشأن السلام والأمن والديمقراطية والتنمية الاقتصادية والتكامل الإقليمي في تشرين الثاني/نوفمبر بدار السلام. ومن دون شك سيكون لذلك المؤتمر تأثير إيجابي على البلدان المعنية. ولدي إيمان راسخ بأنه سيعزز دينامية سلام جديدة في المنطقة دون الإقليمية بأسرها بحيث يمكننا أن نتخلص من الشعور الذي خلفته الحرب ونتحول بعزم صوب تحقيق التنمية المتكاملة والشاملة لشعوبنا.

إن جهود احتواء وتسوية الصراعات العديدة التي تواصل زعزعة القارة الأفريقية تعلمنا الكثير. أولا، أظهرت البلدان الأفريقية والاتحاد الأفريقي إرادة سياسية وتصميما على إدارة مشاكلهما، على الرغم من النقص الواضح في الموارد. ولذلك، فقد حان الوقت لندعو إلى تعزيز كبير للدعم الدولي المقدم إلى الاتحاد الأفريقي وإلى قدر أكبر من التعاون النشط بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في منع الصراعات واستعادة السلام. وعلاوة على ذلك، أظهرت لنا النهج المختلفة أن السعي إلى السلام يجب أن يكون شاملا، ولا يستبعد أي جهة عمدا. ذلك هو النهج العقلاني والمنتج.

وهذا العمل المشترك هو ما نأمل أن تتمكن المنظمة من فعله – وخاصة الآن، حينما يبدو أن تعددية الأطراف تستعيد قوتها من المآسي الصعبة التي حصلت مؤخرا. ولذلك يجب أن نظل متحدين للحفاظ على المثل التي نعتز بها والتي تركها لنا مؤسسو الأمم المتحدة وتأكدت مجددا بحماس في إعلان الألفية.

وهكذا، فالعمل المتسق والمشترك تحت لواء الأمم المتحدة حيوي في الوقت الحالي، أكثر بكثير من أي وقت مضى فهو يتميز بتعقيد التحديات التي يجب علينا مواجهتها، من قبيل الإرهاب الدولي الذي يعتريه الغموض والذي يشكل خطرا على سلام واستقرار وسلامة حدودنا أكثر من ذي قبل؛ وخطر انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والدعارة والاتجار غير المشروع بالبشر؛ مما يترك آثارا قاسية ومدمرة معا على حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الأطفال.

ومن دون شك، التماسك يعني بذل جهود مخطط لها جيدا. وفي ذلك الصدد، نرحب بمبادرة الأمين العام بإنشاء فريق خبراء رفيع المستوى معني بالتهديدات والتحديات

والتغيير. وستكون استنتاجاته منارة لنا في سعينا لإضفاء الطابع الإنساني على العلاقات الدولية ولتعزيز عالم يسوده التضامن والتنمية ويتواءم مع البيئة.

ويبرر تعقيد التحديات الحالية الآن – أكثر من أي وقت مضى – إصلاح المنظمة الملح الذي طال انتظاره. ونرحب بالخطوات التي اتخذت بالفعل لتبسيط أساليب عمل الجمعية العامة وبالإصلاحات التي بودر بها فعلا في الأمانة العامة بغية تكييف الهياكل الداخلية للمنظمة وثقافتها مع التوقعات والتحديات الجديدة. ونأمل أن تطبق الدينامية ذاتها على إصلاح مجلس الأمن لكي يصبح حقيقة عما قريب.

ويشكل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية تحديا لنا جميعا. ويقول الخبراء إن الجهود المبذولة بالفعل لا ترقى إلى مستوى المهمة. ولذلك، يجب أن نزيد تركيزنا من خلال تعبئة قدر أكبر من الموارد الضرورية.

ومسؤوليتنا الأخلاقية والتاريخية تجاه الأجيال المقبلة كبيرة على نحو خاص في مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. فقد قضى على أسر بأكملها، وبات الملايين من الأطفال يتامى وترك العديد من كبار السن بمفردهم من دون أن يدافع عنهم أحد. ويتفكك نسيج الأسرة وهذا أمر تروعنا رؤيته. وتتمثل مسؤوليتنا المشتركة في توحيد جهودنا للقضاء على هذه الآفة، التي لا تعرف أي حدود وتهدد بقاء الجنس البشري نفسه. وليس لنا الحق في الفشل.

وفي المجال الاقتصادي، نعلم الحالة غير المحتملة لشعوب أقل البلدان نموا الواقعة في مصيدة الفقر المدقع. وفي ذلك الصدد، يحث وفد بلادي المجتمع الدولي على العمل معا من أجل تنفيذ برنامج عمل بروكسل. ومن ذلك المنطلق، يستحق تخفيف الديون، وتهيئة ظروف أكثر مرونة للانضمام إلى مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، وفتح الأسواق الدولية، اهتماما دقيقا.

ولا يمكن أن يظل المجتمع الدولي غير حاسم بشأن قضية الدعم الزراعي في البلدان المصّنعة التي تشوه قواعد عملية المنافسة الحرة وتقلل إلى حد كبير فرص البلدان الفقيرة في التنمية.

وتتمتع أفريقيا بقدر هائل من الموارد الطبيعية، ومع ذلك فهي عرضة للفقر والأمراض والمعاناة من كل نوع أكثر مما تعاني منه أية قارة أخرى. وبإنشاء الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ألزم الأفارقة أنفسهم بتعزيز الحكم الرشيد السياسي والاقتصادي من أجل التنمية المستدامة. وقد تم بالفعل تحديد الأولويات لكل قطاع على حدة والعمل جار على زيادة تعزيز الهياكل دون الإقليمية. ومع ذلك، فتعزيز الجهود المبذولة حاليا سيعتمد ليس على تصميم الأفارقة أنفسهم فحسب، ولكن أيضا على مستوى التضامن الذي يقدمه المجتمع الدولي.

وقد شهد القرن العشرون وبداية القرن الحادي والعشرين محافل مهمة قطع فيها زعماء العالم التزامات حاسمة في مجالات متعددة تؤثر على الأمن البشري، بكل ما في الكلمة من معنى. وتلك الالتزامات، التي أدت إلى الكثير من الأمل في العالم بأسره، لم تنفذ إلا جزئيا. ونحن نأمل أن تتمكن الجلسة العامة الرفيعة المستوى المقرر عقدها في عام ٢٠٠٥ من بث حياة جديدة في تنفيذ الالتزامات المقطوعة، بغية سعادة ورخاء الجيل الحالي والأجيال المقبلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوروندي على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد دوميتيان ندايزي، رئيس جمهورية بوروندي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد بونيفاس أليكساندر، الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي.

اصطحب السيد بونيفاس أليكساندر، الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): بالنيابة عن الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد بونيفاس أليكساندر، الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية

الرئيس أليكساندر (تكلم بالفرنسية): يشرفني، بالنيابة عن هايتي حكومة وشعبا، وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب لكم، سيدي، عن أخلص التهانئ على انتخابكم في ١٠ حزيران/يونيه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها العادية التاسعة والخمسين. والخصال المتميزة التي أكسبتكم هذا الامتياز تشكل بلا ريب ضمانا بأن أعمالنا ستسير سيرا حسنا. وأنا على اقتناع بأن التقدم سيحرز في البحث عن حلول حيوية ودائمة لمختلف المشاكل التي تواجه المجتمع الدولي. وأود أن أعرب أيضا عن امتناننا للوزير جوليان هنت، ممثل سانت لوسيا، الذي أعطى بعد نظره ومواقفه المتوازنة ثقلا حاسما لمبادراته الرامية إلى بث ديناميات جديدة في عمل الجمعية العامة أثناء الدورة الأخيرة.

كما أحيي الأمين العام للأمم المتحدة، السيد كوفي عنان، وأؤكد له مرة أخرى، باسم شعب هايتي، تقديرنا العميق على اهتمامه المتواصل بهايتي. وهذه أيضا فرصة سانحة لي لأعرب لكم، سيدي الرئيس، ولأسرة الأمم المتحدة عن عميق شكري لمشاعر التعاطف والتضامن التي أبديتموها تجاه شعب هايتي، الذي تعرض مرة أخرى لفيضانات فظيعة بتاريخ ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤.

لقد قدمت منظمتنا منذ عام ١٩٤٥ برهانا على قدرتها على البقاء والتجدد. ومع ذلك، أدى سير الأحداث مؤخرا في بعض الأجزاء من العالم إلى الشعور بقلق متواصل. ففرض الرعب كشكل من أشكال التعبير السياسي مرفوض تماما. وفي هذا الصدد، فإن هايتي تؤيد قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. إن دوامة العنف التي تؤثر بشكل مأساوي على السكان المدنيين هنا وفي أماكن أخرى، تمثل اعتداء على كرامة الإنسان وعلى ثقافة السلام التي تجسدها الأمم المتحدة. ويجب على الأمم المتحدة أن تؤدي بالضرورة دورها الريادي، وفقا لميثاق الأمم المتحدة، في تسوية النزاعات التي تهدد السلم والأمن الدوليين. وتود جمهورية هايتي أن تؤكد مرة أخرى التزامها بالمثل العليا وبمبادئ الروح العالمية لمنظمتنا وبتحقيق هدفي السلم والتنمية عن طريق التعاون الدولي.

ومع أن جمهورية هايتي ستحتفل هذا العام بالذكرى المئوية الثانية لاستقلالها، فإنها اضطرت إلى أن تطلب تضامن الأمم المتحدة بغية مساعدتها في تثبيت استقرار الأوضاع في البلد، عقب أحداث ٢٩ شباط/فبراير ٢٠٠٤. إن شعب هايتي يعرب عن تقديره لمجلس الأمن، الذي منح المجتمع الدولي، بناء على طلبي، ولاية مساعدة هايتي في عملية الانتقال السياسي بفضل قراري مجلس الأمن ١٥٢٩(٢٠٠٤) و١٥٤٢(٢٠٠٤).

وبعد انقضاء سبعة أشهر على الأحداث السياسية الكبرى التي جرت في هايتي، حضرت إلى هنا كشاهد على الآمال التي يبعثها التجدد الديمقراطي في نفوس سكان هايتي. وأنا هنا أيضا لأقول، باسم شعب هايتي وحكومته، إن جمهورية هايتي لم تشعر قط بأنها أقرب إلى مبادئ وأهداف الأمم المتحدة مما تشعر به الآن فقد أبدت، في ذروة شدتنا، اهتمامها بمستقبل قوامه الحرية والديمقراطية والرفاهية الجماعية في هايتي.

في ٢٩ شباط/فبراير، ووفقا لمبادئ دستور هايتي وبصفتي رئيس قضاة محكمتنا العليا، أديتُ اليمين لأصبح رئيسا مؤقتا للجمهورية. وبعد خمسة عشر يوما، أنشئت حكومة انتقالية، بمشاركة قوى البلد السياسية والاجتماعية. العملية الانتقالية التي أترأسها صممت لتشمل الجميع. إن العملية الديمقراطية قد بدأت. والأحزاب السياسية أخذت تتشكل، والآخرون ينظمون أنفسهم من جديد. وبدأ حوار متواصل ومثمر بين سلطات الدولة والطبقة السياسية ومنظمات المجتمع المدني في البلد. وبنفس الروح، تم التوصل في ١٨ أيلول/سبتمبر إلى اتفاق مرض للطرفين بين سلطات الحكومة وممثلي الجيش المسرح. وهذا مكن الأمة من حقن الدماء وتجنب صراع أخرق بين الأشقاء.

وقد تعهدتُ، أمام أمة هايتي، بإنهاء مرحلة الانتقال السياسي التي تعود إلى حوالي ٢٠ سنة. ونأمل أن تضع المرحلة الانتقالية هذه حدا لعملية الانتقال كلها. وستنظم انتخابات عامة في عام ٢٠٠٥. والحكومة تدعم هذه العملية بحزم، وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠٠٦، يجب علي أن أسلم السلطة، وسأسلمها إلى رئيس منتخب ديمقراطيا.

وأتقدم بالشكر إلى الدول التي يسرت انتشار بعثة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في هايتي (البعثة)، وبخاصة تلك التي قدمت أو ستقدم مفارز للبعثة. وأدعو البعثة إلى العمل بشكل وثيق مع سلطات هايتي لتحقيق نزع سلاح حقيقي في البلد. إذ ليس مقبولا أن ترتكب تلك الجماعات أعمالها المشينة بمنأى عن العقاب ودون أن تأبه بوجود البعثة. إن الشرطة الوطنية في هايتي تتعزز بثبات. والحكومة الانتقالية تعول على التعاون الدولي ليس ليصبح هذا التعزيز كمّا فحسب، بل ونوعا أيضا، من حيث التدريب والمعدات.

وبدون الدعم النشيط والمستدام من المجتمع الدولي، قد لا يمكن تحقيق أهداف الحكومة الانتقالية. وسيعني ذلك الفشل العودة إلى حالة الفوضى والاضطراب في هايتي وسيشكل نكسة خطيرة للأمم المتحدة.

إلا أن هايتي اكتسبت ملامح جديدة. فكل الحريات باتت مضمونة والالتزامات الدولية موضع احترام والعدالة سائدة من جديد. وللأسف، فقد جرى التشكيك مؤخرا بحكومة هايتي ونواياها بعد حكم صدر وقضى بأنه لم يكن لأي عضو من الفرع التنفيذي أي دور أيا كان، مع أن ذلك تم وفقا لدستور وقوانين الجمهورية.

والواضح أن الإصلاح الضروري للنظام القضائي في هايتي أصبح مسألة حتمية. غير أنه من المجحف بصورة أساسية لوم الحكومة الحالية على التدخل السافر في الإجراءات القضائية أو الاستتراف المنهجي للقضاة أو الموظفين المدنيين المكلفين بإرساء قواعد القانون.

إن حكومة هايتي تشعر بحساسية بالغة تجاه التعليقات والملاحظات التي يبديها أصدقاؤها وشركاؤها الذين تتعاون معهم في جميع ميادين الحكم السياسية والاقتصادية والاجتماعية؛ لكنها تأبى أن تشترك في قرارات تخص جهازا واحدا من أجهزة الدولة أو أن ترتبط به، فهو يتصرف باستقلالية كاملة، حتى ولو أثارت تلك القرارات تساؤلات معينة.

والأمر الذي يجب ألا يغيب عن البال هو أنني لا أزال رئيس محكمة الاستئناف، وأمارس مؤقتا وظيفة رئيس الجمهورية. لذلك، لا يمكنني أن أتغاضى عن أي عمل اعتباطي، ولا يمكنني أن أتغاضى عن أي تدخل للسلطة السياسية في النظام القضائي. فالعدالة يجب أن تكون مستقلة.

إن ضمان الأمن وتعزيز الحرية وكرامة الإنسان وتوطيد النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية وإعداد المجلس الانتخابي المؤقت لعقد انتخابات نزيهة لها مصداقيتها

ونظيفة – تلك هي الأهداف التي تنوي حكومة هايتي تحقيقها من خلال برنامج عملها، في ظل الأجواء الحالية الحافلة بالصعوبات الاستثنائية.

ولذلك السبب، أتوجه من على هذا المنبر بنداء رسمي إلى المجتمع الدولي والبلدان الصديقة والوكالات المتخصصة في منظومة الأمم المتحدة، وإلى كل أولئك الذين لا يشكل التضامن بالنسبة إليهم مجرد كلام بأن يولوا اهتمامهم الخاص لجمهورية هايتي، فيما يتجاوز البادرات الرمزية، حتى يمكن لجهد تعاوني كبير وحسن التوجيه أن يساعد في تعبئة الموارد الضرورية، بقصد اتخاذ إجراءات آنية وطويلة الأمد، ويمكن أن يشجع أيضا على عودة النمو المستدام في هايتي بعد سنوات من الركود.

إن شعب هايتي يبدأ صفحة جديدة، ومن الطبيعي في هذا الوقت أن يلجأ إلى الأمم المتحدة. واستنادا إلى القيم والأهداف التي نتشاطرها، تسعى هايتي إلى الحصول على تفهم شركائها الطبيعيين ليتسنى لها، في النهاية، كسر دورة العنف والعزلة اللعينة التي عاشتها فترة طويلة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية هايتي المؤقت على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بونيفاس أليكساندر، الرئيس المؤقت لجمهورية هايتي، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أوسكار برغر بيردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية غواتيمالا.

اصطُحب السيد أوسكار برغر بيردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أوسكار بيرغر بيردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بيردومو (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بالإعراب عن تقديرنا للسيد جوليان هنت، وزير خارجية سانت لوسيا، على إنجازاته وعلى قيادته الماهرة للجمعية العامة في دورتها السابقة.

وأود أيضا أن أهنئكم يا سيدي على انتخابكم لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

وأود أيضا أن أشيد بالأمين العام، السيد كوفي عنان، على الحكمة العظيمة التي أبداها في تصريف مهامه. إنه يستحق احترامنا وتقديرنا، ونقدم له الدعم والتضامن.

لقد وصل بلدي إلى نقطة هامة في تاريخه. ويواجه التحدي المتمثل في أن يرقى إلى مستوى التوقعات التي ظهرت لدى انتهاء الصراع الداخلي المسلح. ومنذ كانون الثاني/يناير، عندما تسلمت السلطة، اشتعلت مجددا جذوة آمال جميع أبناء شعبنا التي أُحبطت.

وتقوم خطتي في الحكم على اتفاقات السلام، وتعرف تنفيذها على أنه التزام للأمة بأسرها. وبصفتي رئيسا لغواتيمالا، أؤيد كليا المبدأ المتمثل في أن السلام القوي والدائم يجب أن يقوم على تنمية اجتماعية اقتصادية تشاركية، تهدف إلى تحقيق الصالح العام وتلبي احتياجات جميع أبناء شعبنا، لا سيما الذين لا يزالون يعيشون في فقر مدقع.

ومنذ أن توليت الحكم، حرصت على الاستماع إلى آراء جميع مواطنينا. وقد مكنني هذا من تحديد القيود التي تواجهها غواتيمالا والتي يجب أن تتغلب عليها لتتمكن من

تلبية المطالب الاجتماعية والتوقعات العديدة المشروعة على نحو كاف.

ستركز الإجراءات التي تنوي حكومتي اتخاذها أثناء الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى عام ٢٠٠٨ على أربعة مجالات، هي: الاستثمار الاجتماعي؛ وظروف الإنتاج؛ والاستدامة البيئية؛ وتوفير الأمن للجميع. ويجري تنفيذ هذه السياسات في إطار مبادئ التضامن والشمول؛ واللامركزية والمشاركة؛ والشفافية في الإجراءات العامة. وتتطابق مجالات العمل والمبادئ هذه تماما مع الأهداف الإنمائية للألفية.

أود أن أخص بالذكر عددا من الإنجازات التي تحققت بفضل نهجنا الجديد في الحكم. فقد خفضنا قواتنا بنسبة ٤٣ في المائة وبدأنا في تحديث القوات المسلحة وجعلها أكثر احترافا، وأكثر اتساقا مع المهام التي يتعين عليها القيام بها في وقت السلم. ويشمل هذا، على الصعيد الدولي، مشاركة جيش غواتيمالا على نحو أكبر في عمليات حفظ السلام التي تديرها الأمم المتحدة، كما هو الحال في هايتي مثلا.

من حيث الإنفاق العام، نولي أولوية للتعليم والصحة والأمن والمواطنة والبنى التحتية.

إننا نحارب الجرائم الخسيسة والجرائم المتعلقة بالعصابات والجريمة المنظمة، مركزين بصورة خاصة على مكافحة تهريب المخدرات والإرهاب والتهريب وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص والاتجار غير المشروع بالأسلحة، وتمثل هذه جميعها تحديا هائلا لا يمكن التغلب عليه بدون دعم المجتمع الدولي.

إننا نشن حربا شاملة على الفساد، وننشئ آليات لضمان الشفافية في عمليات الشراء والتعاقد الحكومية. ولأول مرة في تاريخ بلادنا يجري التحقيق في تهم الفساد، وسيُحاكم الذين تثبت إدانتهم.

وقد اعتمدنا سلسلة من التدابير الرامية إلى وضع وتنفيذ اتفاق ضريبي. وتبذل جهود مستمرة لتحقيق الأهداف الضريبية التي حُددت في اتفاقات السلام، في إطار الأهداف التي حددتها حكومتي للنمو الاقتصادي.

وقد شكلنا جبهة وطنية لمكافحة الجوع وسوء التغذية، بوصفهما مسألتين لهما أولوية. ووضعنا، بالتعاون مع المجتمع المدني، سياسة تتعلق بالأمن الغذائي وأمن التغذية.

وقمنا أيضا بتعزيز نهجنا تجاه إدارة الاقتصاد الكلي، وهو نهج يتسم بالشعور بالمسؤولية؛ وهذا ضروري ليتسنى لنا تشجيع المنافسة والاستثمار المنتج، وضمان رفاه جميع أبناء شعب غواتيمالا. وفي هذا السياق، بدأنا برنامجا للانتعاش الاقتصادي والاجتماعي أسميناه ”هيّا يا غواتيمالا“.

واتخذنا تدابير قوية للقضاء على الفقر المدقع والحد من الاستبعاد الاجتماعي، مع مراعاة احترام تنوعنا احتراما كاملا – لأن غواتيمالا بلد متعدد الإثنيات والثقافات واللغات.

حكومتي ملتزمة باحترام حقوق الإنسان احتراما كاملا. ونحن نؤمن بأن من حق كل فرد من أبناء غواتيمالا أن يتمتع بالحقوق والحريات الأساسية، وبأن الحق في التنمية يجب أن يكون مكفولا وفي هذا الصدد، ستتعاون غواتيمالا مع الهيئات الدولية التي تشجع حقوق الإنسان وتحميها.

سياسة حكومتي الخارجية متسقة مع مصالحها الوطنية. والمبدأ الذي نسترشد به هو ضرورة ضمان أن تحتل غواتيمالا مكانها اللائق في عالم اليوم المتعولم، وكذلك تعزيز التعددية والتكامل الإقليمي.

وقد أعطى رئيس بلدان أمريكا الوسطى دفعة قوية لعملية التكامل التي اعتمدناها. واتخذنا هذا العام القرارات اللازمة لتحقيق اتحاد جمركي بين السلفادور وهندوراس ونيكاراغوا وغواتيمالا.

تقترح حكومتي بداية جديدة في علاقتها مع بليز. ويجب أن نتوصل إلى تسوية دائمة وعادلة ومنصفة ومشرفة للنزاع الإقليمي بين البلدين، اللذين يبذلان في نفس الوقت جهودا بناءة لحل المشاكل الاجتماعية الاقتصادية التي ابتلي بها شعبانا. وهذا هو سبب تشجيع حكومتي إقامة مشاريع مشتركة تتعلق بالإنتاج، وإبرام اتفاق للتجارة، وإبداء قدر أكبر من المرونة في نقل الأشخاص والسلع والخدمات، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وإبرام اتفاقات لتقديم المساعدة القانونية المتبادلة، وهذه العوامل جميعها ستسهم في تقدم شعبينا وفي أمن المنطقة.

اختتمت بلدان أمريكا الوسطى قبل فترة وجيزة مفاوضات تجارية مع الولايات المتحدة. وفي أيار/مايو الماضي، أُعلن في قمة غوادلخارا عن بدء عملية تؤدي إلى اتفاق انتساب بين أمريكا الوسطى والاتحاد الأوروبي، يشمل اتفاقا للتجارة الحرة. وسنوقع قريبا اتفاقا للتبادل التجاري مع كولومبيا، ونأمل في إبرام اتفاق للتجارة الحرة مع تايوان والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي ومجموعة الإنديز والجماعة الكاريبية.

إن رعاية مصالح المهاجرين من أبناء غواتيمالا أيضا مسألة ذات أولوية بالنسبة لحكومتي. فنحن نقدم لهم الدعم في سعيهم لإيجاد حلول لمشاكلهم واحترام حقوقهم الأساسية. ونحن على اتصال مع البلدان المتلقية لهؤلاء المهاجرين، لا سيما الولايات المتحدة الأمريكية، بغية تنسيق حالة المهاجرين الذين يسهمون إسهاما كبيرا في رفاه مجتمعاتهم.

كل الجهود التي تبذلها غواتيمالا للتغلب على الفقر وتحقيق تنمية اجتماعية اقتصادية تتوقف بالضرورة على التقدم الذي يجري إحرازه في مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف. وتناشد غواتيمالا المجتمع الدولي أن يفي بالتزاماته الطويلة الأجل المتمثلة في إزالة جميع التدابير والممارسات التي تشوه الأسواق، وتحرير التجارة في منتجاتنا، وبصورة أعم، اعتماد تدابير تمكن بلدا مثل غواتيمالا، يسعى لفتح اقتصاده، من الحصول على فرص أفضل للوصول إلى أسواق لصادراته.

هل لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد ببعثة الأمم المتحدة للتحقق في غواتيمالا، التي تصل الآن إلى نهاية ولايتها بعد ١٠ سنوات من العمل المثمر. ولقد تركت البعثة تراثا هاما في بلدنا.

أود الآن أن أنتقل إلى جدول أعمالنا في هذه الدورة. إننا مقتنعون بضرورة تهيئة المنظمة لمواجهة التحديات والتهديدات والتغييرات الجديدة التي تواجهها البشرية. ونحن واثقون من أن عام ٢٠٠٥ سيتيح لنا فرصة للتصدي لها بطريقة مسؤولة.

إصلاح مجلس الأمن يمثل إحدى أهم القضايا التي آن أوانها. ومافتئ موقفنا يتطور إزاء هذا الإصلاح، وهو يعكس الحاجة الملحة إلى جعل ذلك الجهاز أكثر تمثيلا وشفافية وفعالية. ونحن نؤيد زيادة عدد أعضائه ويمكننا أن نوافق على تطبيق هذه الزيادة على فئتي العضوية كلتيهما – الدائمة وغير الدائمة – ما دامت تُراعى ضرورة ضمان التمثيل الجغرافي الملائم. ومن شأن إصلاح مجلس الأمن أن يكون نقطة انطلاق نحو تهيئة جميع أجهزة الأمم المتحدة لتتلاءم مع الظروف الجديدة. ونحن نؤيد تعزيز الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

إننا نؤكد مجددا رفضنا التام لكل أشكال الإرهاب. ونحن نتخذ جميع التدابير العملية على الصعيد الوطني ضد هذه الآفة وندعم العمل الجماعي للمجتمع الدولي في مكافحتها وذلك، ضمن جملة أمور، من خلال تنفيذ قراري مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١) و ١٣٩٠

(٢٠٠٢)، وكذلك من خلال المشاركة في المعاهدات ذات الصلة.

ونحن مقتنعون بالحاجة الى قدرة جماعية أقوى لمنع نشوب الصراعات وحلها. ونعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تواصل السعي إلى تلبية الحاجة الماسة إلى التنمية، بما في ذلك معالجة القضايا الناشئة مثل الهجرات عبر الحدود الوطنية. كما نشعر بأنه ينبغي لمنظمتنا أن تؤدي دورا حيويا في السعي إلى ضمان التوزيع الواسع النطاق لمكاسب العولمة بين جميع البلدان. وفي هذا الصدد، نود تأكيد الأهمية التي نوليها لتوافق آراء مونتيري وخطة عمل جوهانسبرغ.

تعي غواتيمالا الخلافات التي ما زالت قائمة بين البلدان المتجاورة في الشرق الأوسط وآسيا وأفريقيا. ويحدونا أمل صادق في إمكانية حل المنازعات بينها عبر الحوار وغيره من الوسائل السلمية، فبذلك تتمكن جميع شعوب العالم من أن تكون ممثلة هنا بدون رفض أو تمييز.

وأود الإشارة على وجه الخصوص إلى قلقنا إزاء وضع الـ ٢٣ مليون نسمة من سكان جمهورية الصين في تايوان، الذين لم يحققوا بعد طموحاتهم في أن يكونوا ممثلين في الهيئات الدولية. كما نود أن نعرب عن أملنا الصادق في حل الحالة العويصة التي تسود الشرق الأوسط والتي تدهورت مؤخرا، وذلك وفقا لقرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ١٣٩٧ (٢٠٠٢) و ١٤٠٢ (٢٠٠٢).

سيتعين على هذه الجمعية تحت قيادتكم، سيدي، أن تتناول قضايا ذات أهمية قصوى للبشرية والأمم المتحدة. وتتعهد غواتيمالا بالمشاركة النشطة في مناقشات هذا العام وفي الحدث الخاص الذي سيُنظم قبل دورتنا العادية المقبلة بقليل. ونحن نهرع إلى عرض تعاوننا معكم من أجل إنجاح مساعيكم.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية غواتيمالا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد أوسكار بيرغر بيردومو، رئيس جمهورية غواتيمالا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

بيان السيد الياس انطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يدلي به رئيس جمهورية السلفادور.

اصطُحب السيد الياس انطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد الياس انطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ساكا غونسالس (تكلم بالإسبانية): إنه شرف عظيم لي أن أمثل شعب السلفادور وأن أخاطب الجمعية العامة، المحفل العالمي الأعلى، ولأول مرة.

وأود أن أتقدم إليكم، سيدي، بخالص التهنئة على انتخابكم لتنسيق أعمال هذه الدورة. كما أشكر السيد جوليان هنت على قيادته المتميزة للدورة السابقة للجمعية العامة.

وأؤكد مجددا للأمين العام إعجابنا به واحترامنا لقيادته في تحقيق مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة في وقت تواجه فيه المنظمة تحديات عالمية متزايدة ومعقدة وتؤثر على السلم والأمن الدوليين.

إن الصراعات الداخلية والدولية، والإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، واستمرار الفقر المدقع، والتدهور البيئي، والمشاكل الإنمائية غير المحلولة هي مشاكل

عالمية بطابعها وتتطلب مركزا لتحقيق الانسجام قادرا على دعم جهود المجتمع الدولي لإيجاد حلول مشتركة وتوافقية من أجل إرساء نظام دولي يلبي احتياجات البشرية وطموحاتها.

ويجب أن تكون الأمم المتحدة مركز التكامل هذا. ولذلك نؤيد إنشاء فريق الشخصيات البارزة لتقديم توصيات بشأن الأمن الجماعي وتعزيز تعددية الأطراف من أجل التصدي للتحديات العالمية بفعالية أكبر.

لقد أبرزت أعمال الإرهاب المشينة والإجرامية ضرورة توحيد جهودنا وعزيمتنا، بغض النظر عن الخلافات التي قد تقوم بين الدول، وضرورة توحيد آرائنا واعتماد إجراء جماعي لإيجاد سبل التصدي للظاهرة وأسبابها، وذلك في إطار من الاحترام للقانون الدولي.

ويؤكد وفد السلفادور مجددا اقتناعه التام بأن الإرهاب العالمي ليس قضية قائمة بين ثقافات أو دول. ومن هذا المنطلق، قررت السلفادور الاستجابة لنداء الأمم المتحدة من خلال مشاركتها في أعمال إعادة الإعمار والمساعدة الإنسانية في العراق.

وبحكم طبيعة وجودنا في العراق، يستحق هذا الوجود توضيحا إضافيا. إننا لم نتواجد هناك لأسباب عسكرية. فسبب وجودنا هو الاستجابة المدروسة لنداء وجهته هذه المنظمة إلى المجتمع الدولي من أجل المساعدة في مرحلة الانتقال التي تفضي إلى التأسيس الكامل للسلطة على أساس الإرادة الحرة للشعب العراقي، مع الاحترام الكامل لسلامة أراضيه وثقافته وحقه في تقرير مصيره الذي لا يرقى إليه الشك.

وعانت السلفادور حربا داخلية طويلة ونجحت، بمساندة المجتمع الدولي والأمم المتحدة، في تحقيق السلام الدائم. ونؤمن بأن الوقت حان لجعل شهادتنا وتجربتنا المتراكمة، خلال المفاوضات السياسية لتحقيق السلام ومرحلة بناء السلام على حد سواء، متاحتين للشعوب الأخرى.

وتؤكد السلفادور من جديد على تأييدها الصارم والحازم لعمليات بناء السلام وحفظ السلام، قبل كل شيء لأننا تمتعنا بفوائد عملية كتلك، ولكن، أيضا، بطبيعة الحال، بسبب النتائج الايجابية لهذه العمليات في مختلف مناطق العالم. واستنادا إلى ذلك الاقتناع، وقّع بلدنا على مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة، وهذا أفضل دليل على التزام السلفادور بتلك الأنشطة الضرورية تماما في العالم المعقد والقلق اليوم. وقدمنا قائمة بالموارد المتاحة للمنظمة العالمية كأساس لمشاركتنا في العمليات في المستقبل، إضافة إلى العمليات التي نشارك فيها بالفعل.

وفي ذلك السياق، وبغية إظهار روحنا للتعاون في هذه المسائل، فإنني اشعر بالسرور إذ أعلن رغبة حكومتي في تقديم ترشيحها لمقعد غير دائم في مجلس الأمن حتى نجعل تجربتنا المتراكمة متاحة لهذه المنظمة.

وبعد الاختتام الناجح لصراعنا الداخلي، ركزت السلفادور اهتمامها بقوة على التنمية البشرية. وتشكل الحكومة التي أقودها، بفضل تصويت الأغلبية الواسعة لشعب السلفادور في ١ حزيران/يونيه، حكومة انفتاح تشمل جميع الأطراف، مع رؤية للتكامل الوطني ولخدمة مصالح شعبنا وتطلعاته. وتحتل مسائل جوهرية، مثل الأمن والعمالة والتحسين الفعال للخدمات الأساسية ولإنتاجية مجتمعاتنا ومناطقنا، قمة أولويات برنامجنا للحكم.

ونركز على تحويل التعليم الوطني وعلى إعادة تشكيل الرعاية الصحية العامة، وعلى تعزيز سيادة القانون بشكل كبير، وعلى مكافحة الجريمة بجميع مظاهرها وعلى جميع المستويات، وعلى تنشيط الاقتصاد، وعلى جعل المجتمع

السلفادوري قادرا على المنافسة دوليا. وإذا احرزنا تقدما أكبر محليا، فسنكون قادرين على المنافسة خارجيا.

بيد أننا إضافة إلى ذلك نعمل على وضع خطة اجتماعية موجهة نحو خفض الفقر المدقع في الأعوام الخمسة المقبلة. وتحقيقا لتلك الغاية، نجرى إصلاحا ضريبيا سيزيد من تحصيل الضرائب وخفض التهرب من دفع الضرائب، مما يسمح لنا بالحصول على الأموال الإضافية اللازمة لتنفيذ خطتنا الاجتماعية. وسنقوم بجباية ضريبة خاصة على التبغ والكحول والأسلحة والذخائر بغية تعزيز صندوق خاص للرعاية الصحية سنوسع به المساعدة الصحية المقدمة إلى المناطق الريفية في بلدنا ونؤدي إلى تقويض السوق السوداء بشأن تلك السلع.

وفي حوالي المائة يوم تقريبا التي قضيناها في السلطة، أجرينا إصلاحات صحية هامة بتمديد التغطية الصحية إلى سن ١٢ عاما بالنسبة لأطفال العمال الذين يسهمون في الضمان الاجتماعي السلفادوري، وبمنح خدمات طبية في الحالات الطارئة لـ ٤٠٠ ٠٠٠ طفل تقريبا من البنين والبنات.

إننا نعلم أن أي جهد حكومي لن يكون فعالا دون تعاون جميع القطاعات في بلدنا. وبالتالي فإننا نبدأ إنشاء آلية للتفاهم مع جميع قوانا السياسية والاجتماعية. وفي ذلك السياق، توصلنا إلى اتفاق للعمالة يسعى إلى إيجاد حلول، بالترافق مع المؤسسات الخاصة، لتعزيز الزراعة والبناء والسياحة وقطاعات الأعمال التجارية الجزئية والصغيرة والمتوسطة، بهدف إيجاد المزيد من الوظائف.

وإحدى أفضل الآليات لزيادة إمكانيتنا الإنمائية هي الاستثمار في التعليم. وبذلك الوعي، بدأنا خطة التعليم الوطنية ٢٠٢١، التي تسعى إلى تنشيط رؤيتنا لمستقبل التعليم من خلال برامج قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل. ويحدونا الأمل في أن يحظى مسعانا الوطني أيضا بالتعاون الدولي. ولذلك السبب شعرنا بالسرور حيال القرار الذي اتخذته حكومة إسبانيا بتوفير المساعدة للتعليم الابتدائي.

إن التحديات الأكثر إلحاحا التي تجابه المجتمع السلفادوري هي تحديات توفير الأمن لمواطنينا. وبغية تلبية تلك الحاجة، أنشانا مؤخرا قوة شرطة ريفية، بالترافق مع خطة صارمة للقضاء على الجريمة في المناطق الريفية التي اجتاحتها العصابات. وتقدم الخطة أيضا برامج خاصة للشباب الذين يرغبون في التخلي عن طريق الجريمة.

وتشارك السلفادور بشكل ثابت في الاهتمامات التي أعرب عنها في المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. ونؤكد من جديد على تفانينا في البحث عن سبل ووسائل بديلة والتزامات متجددة لجعل مكافحة الفقر أكثر فعالية – وهو موضوع مترابط مع السلام والأمن في العالم المعاصر.

ومن ذلك المنطلق، نرحب بمبادرة البرازيل وفرنسا وشيلي وإسبانيا التي تؤكد الحاجة، في مكافحة الجوع والفقر، إلى بذل جهود اكبر وأكثر فعالية لإرساء الاستقرار والأمن العالمي على قاعدة صلبة. وإذا أعملنا جميعا إرادتنا والتزامنا، فإننا نستطيع أن نطور برامج جديدة ونحدد سياسة عامة إبتكارية تسمح لنا بتحقيق أهداف الألفية.

وما فتئت السلفادور عبر تاريخها بلد الهجرة. فقد أدت الحرب إلى هجرة أبنائه بكثافة، واليوم يكاد ثلث سكاننا يعيشون في الخارج. وتشكل المحافظة على الصلات وتعميقها مع البلد الأصلي إحدى السياسات الرئيسية لإدارتنا. ويقتضي واقعنا الوطني أن ندمج آراء أبناء السلفادور في الخارج مع التوقعات المحلية. والتأثير الاقتصادي لهذه الظاهرة حاسم لحياتنا بوصفنا دولة، ولكن المهم بنفس القدر، بل أكثر أهمية، التأثير الاجتماعي والثقافي للحالة

القائمة. وتؤدي ظاهرة تداخل الثقافات التي يشهدها مجتمعنا إلى تغيير السلفادور إلى الأبد.

إن الإسهام الذي يقدمه المهاجرون إلى بلدهم الأصلي والى بلدانهم المضيفة جدير باهتمام خاص من المجتمع الدولي، وخاصة من الوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الأمم المتحدة. ويشكل إرسال التحويلات المالية عنصرا أساسيا في تعبئة الموارد للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف الألفية. وينبغي أن يشكل خفض كلفة التحويلات شاغلا للمجتمع الدولي. ومن ذلك المنطلق، يسرني أن أعرب عن رغبتنا الكبيرة في المشاركة بنشاط في الحوار الرفيع المستوى بشأن الهجرة الدولية والتنمية، المقرر عقده في عام ٢٠٠٦.

إننا نرحب باقتراح الولايات المتحدة بإنشاء صندوق للديمقراطية. وبنفس الروح، فإن السلفادور ترحب بإعلان الجمعية العامة عام ٢٠٠٥ سنة دولية للقروض الصغيرة. وفي وسع الإعلان أن يشجع تعزيز المشروعات ذات الحجم الجزئي والصغير والمتوسط، التي تمثل شريحة واسعة للنسيج الاجتماعي وتساعد على استدامة التقدم الوطني.

وفي العالم اليوم، وضعتنا العولمة جميعا على خريطة الواقع الدولي. وتشجع العولمة ديناميكية التحالفات الاستراتيجية في التجارة وكل الميادين الأخرى، وتمكّن من بناء نماذج للتنمية بمقارنتها مع التجارب الأخرى. وبشكل متدرج وبطريقة متوازنة، قررنا أن نعزز صلاتنا للتعاون مع مختلف البلدان المتقدمة النمو. والاتجاه الإقليمي السائد يجعلنا جميعا نعتمد بعضنا على بعض. وفي حالة البلدان مثل بلدنا، فإن الأوضاع تقودنا إلى أن نعزز طاقاتنا والروح الخلاّقة لدينا وان نفتح الأسواق ونشجع التدفقات المالية ونسهل تحويل التكنولوجيا ونشجع القدرة على المنافسة. وهذه فرص رئيسية وتحديات لا بد أن نقبلها جميعنا.

ولئن يظل التعاون من أجل التنمية أمرا أساسيا، فإن السلفادور تؤكد من جديد على الحاجة الملحة لإنشاء نظام للتجارة المتعددة الأطراف يكون منفتحا ومنصفا وقائما على قواعد ويمكن التنبؤ به وغير تمييزي، وفقا لأهداف إعلان الألفية.

وفي عالم يزداد عولمة ومن ثم يزداد ترابطا، تؤثر الظواهر الاقتصادية علينا جميعاً على هيئة سلسلة من ردود الفعل. وللحالة الدولية الراهنة للطاقة تأثير كبير على اقتصادات بلداننا، مع تأثير سلبي على ديناميكيات النمو والتقدم. ولذلك، فإننا من منصة الأمم المتحدة هذه نحث بقوة على العمل، كمجتمع منظم، لا على استكشاف سبل مؤقتة للتغلب على الأزمات على الأجل القصير فحسب، بل لإيجاد سبل علاج هيكلي من شأنها أن تساعد، على وجه الخصوص، أضعف البلدان. ومن التناقض أن يتكلم المرء عن مكافحة الفقر والجوع في وقت تدفع فيه البلدان المستهلكة هذه الأسعار المرتفعة للنفط.

إن الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي المعقد مصدر قلق بالغ لبلدي بسبب العنف الذي لا يتوقف وعدم السيطرة على المجموعات الإرهابية وصعوبة العودة إلى الحوار والتفاهم السياسي التي تزداد باستمرار. ويكرر بلدنا، كما فعل على الدوام، دعمه لأي جهد وأي تدبير يستهدفان فتح المجال أمام حل سياسي يتم التفاوض عليه ويأخذ في الحسبان المصالح المشروعة للأطراف المعنية مباشرة.

بالنسبة لجمهورية الصين (تايوان)، هذه قضية يتعين على مجتمع الدول أن يدرسها في ضوء الواقع الدولي. فالقرار ٢٧٥٨ (د – ٢٦)، الذي اعتُمد عام ١٩٧١، لم يحل مسألة تمثيل شعب تايوان في الأمم المتحدة. وهذه الدولة تطورت سياسياً واقتصادياً واجتماعياً بطريقة مستقلة وحرة وديمقراطية. ولهذه الدولة مؤسساتها وسماتها المميزة لها، شأنها

في ذلك شأن أي دولة أخرى من المجتمع الدولي. إلا أن حالة تايوان حالة استثنائية في المجتمع الدولي لأن غيابها من هذا المحفل يمثل حرمانا من ممارسة الحقوق المسلم بها لشعوب أخرى، ويتعارض مع الطابع العالمي والديمقراطي لمنظمتنا. ولذلك، فإن وفدنا يؤيد النظر في الحالة الاستثنائية لشعب جمهورية الصين (تايوان) ومشاركتها في نهاية المطاف في هذا المحفل وفي سائر المنظمات الدولية.

لقد قامت وتقوم وستظل تقوم منظمتنا بدور حاسم في الحفاظ على التوازن السليم في العالم. إن الواقع يتغير باستمرار. وقد تركنا وراءنا أمورا كثيرة، ولا تزال تنتظرنا أمور كثيرة. ويجب أن تطور المؤسسات في جميع المجالات وعلى جميع المستويات لتواكب الأزمان المتغيرة. ومن هذا المنطلق، ننضم إلى الملتزمين بالتجديد الهيكلي للأمم المتحدة. ونعتقد أن هذا الإصلاح يجب أن يشمل أعلى الهيئات، بما فيها مجلس الأمن.

تحضر دول العالم كل عام، من خلال ممثليها، هذا اللقاء مع مصير العالم. وتقع على عاتقنا مسؤولية ألا يقل ما نقوم به عن بناء عالم أفضل للأجيال الحالية والقادمة. ويجب أن توجه كل كلمة ننطق بها هنا وكل إيماءة وكل قرار لتحقيق هذا الهدف النبيل. ولن تظهر حقيقة جديدة أكثر أمنا وإنصافا وسلاما وتشاطرا إلا إذا جمّعنا جهودنا. وبالتعاون مع جميع الدول الممثلة هنا، تقبل السلفادور مواجهة تحدي الانضمام إلى اتفاق الإرادات البناءة، تملؤها الثقة بأن رب العباد سينير عقولنا ويشجعنا ليتسنى لنا أن نحقق إرادته المتمثلة في إفشاء السلام والأخوة في عالم لا يتم فيه التخلي عن أحد.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية السلفادور على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد إلياس أنطونيو ساكا غونسالس، رئيس جمهورية السلفادور، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد تشارلز غيد بريانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبريا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبريا.

اصطُحب السيد تشارلز غيد بريانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبريا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد تشارلز غيد بريانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبريا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس بريانت (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أقف هنا اليوم لأخاطب الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين.

عندما انضمت ليبريا، في عام ١٩٤٥، إلى جهود إنشاء هذه المنظمة بغية إنهاء حرب عالمية والسعي لتحقيق العدالة والحفاظ على السلم العالمي، لم نكن نعلم أننا قد اشتركنا في بوليصة تأمين ستوفر بعد مضي ٥٩ عاما تغطية لليبريا وستحرر شعبها وتعيد إليها سيادتها.

كما يعرف الأعضاء، ليبريا بلد يمر بمرحلة انتقالية تنقله من حالة أزمة مستمرة إلى حالة سلام مستدام. وقد عملت الأمم المتحدة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا لتثبيت الحالة في ليبريا، حيث تصدوا للأزمة الإنسانية وعبروا الطريق الصعب لتحقيق السلام. وسنظل ممتنين جدا لدور جنوب أفريقيا

ودور الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في توفير القيادة الإقليمية سعيا لتحقيق السلام في ليبريا. والدور المحوري الذي قامت به كل من جمهورية نيجيريا الاتحادية وجمهورية غانا يستحق إشادة خاصة. ونحن ممتنون بشكل خاص للأمين العام عنان والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي لاشتراكهم مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في هذه المساعي.

ويسرني أن أبلغ هذه الجمعية أن اتفاق السلام الشامل، الذي وُقّع في غانا في آب/أغسطس ٢٠٠٣، لا يزال يوجه عملية السلام في ليبريا. وقد نجحت فكرة تشكيل حكومة انتقالية وطنية تقوم على تقاسم السلطة وتضم جميع الفئات المتحاربة والأحزاب السياسية والمجتمع المدني. كما أن اتفاق وقف إطلاق النار، الذي وُقّع في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، لا تزال تكفله بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، التي قوامها ٠٠٠ ١٥ جندي، يعملون بتفويض بموجب الفصل السابع من الميثاق. وتعمل هذه القوة حاليا على نزع أسلحة جميع الجماعات المسلحة وتسريحها.

في بداية عمل بعثة الأمم المتحدة في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، قدّرنا أن نحو ٠٠٠ ٣٨ مقاتل سيقدمون أنفسهم لبرنامج نزع السلاح والتسريح. والآن، تم نزع سلاح ٦٠٠ ٧٣ مقاتل. وسُلّم ما يزيد على ٠٠٠ ٢٢ قطعة سلاح من جميع الأنواع صالحة للاستعمال، وجرى إخراجها من الخدمة، كما قامت بعثة الأمم المتحدة في ليبريا بجمع وإتلاف أكثر من خمسة ملايين طلقة ذخيرة.

في هذه الأثناء، فاق العدد الكبير من المقاتلين الذين جرى نزع سلاحهم وتسريحهم قدرتنا على إعادة تأهيلهم ودمجهم. وأدى عدم توفر البنى التحتية الاجتماعية إلى تفاقم الحالة. والأضرار التي ألحقتها الحرب بالبنى التحتية الوطنية وبمرافق المجتمع أضرار كبيرة. وفقدت جميع المجتمعات، دون استثناء، قدرتها على استيعاب ودعم أقل عدد من العائدين.

وقد التحق بعض المقاتلين سابقا في برامج أعمال مدنية ترعاها بعثة الأمم المتحدة في ليبريا وبعثة الاتحاد الأوروبي ووكالة الولايات المتحدة للتنمية الدولية وجمهورية الصين الشعبية. ويسعى عدد كبير للحصول على القبول مجدداً في برامج أكاديمية عادية. ويعمل آخرون على الالتحاق بمعاهد للتدريب المهني للحصول على مهارات في الحياة.

ويجري بذل جهود خاصة ليتلقى المقاتلون السابقون من الأطفال والإناث الرعاية المتخصصة والتدريب من خلال برامج ترعاها وكالات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية.

ومن النتائج المباشرة للصراع الأهلي أن عددا كبيرا من الليبريين يقيمون في الوقت الحاضر خارج البلد، معظمهم كلاجئين. ونظراً لأن نزع السلاح يوشك على الاكتمال وحكومتنا تبسط سلطتها، يعد مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين العدة لإعادة الليبريين المنظمة إلى الوطن. إضافة إلى ذلك، من المتوقع أن يبدأ زهاء ٠٠٠ ٥٠٠ من المشردين داخليا بترك مخيماتهم والعودة إلى مجتمعاتهم المحلية في أواخر تشرين الأول/أكتوبر من هذا العام.

والدور الذي تؤديه الأمم المتحدة لجلب السلام المستدام والكرامة الإنسانية إلى بلدنا وشعبنا دور هائل ويدل على التحديات الجديدة التي يجب على الأمم المتحدة والمجتمع الدولي مواجهتها دون وجل إذا أردنا، نحن شعب الأمم المتحدة، أن نحيا في سلام ونتمتع بحقوقنا غير القابلة للتصرف. فالسلام وحرية التمتع بتلك الحقوق في ظل سيادة القانون لا يتطلبان تدابير علاجية فحسب، بل يتطلبان اتخاذ إجراءات وقائية للتصدي لمشاكل الفقر والجهل والمرض التي تعاني منها بلدان العالم وشعوبه الأفقر في غيرها.

وتصب خطة الحكومة الانتقالية الوطنية للانتعاش تركيزها على النهوض برفاه شعبنا من خلال إيجاد فرص

العمل لتشغيل العائدين والمقاتلين السابقين. ونتعلم من تاريخنا القريب أنه في حالة عدم تأهيل المقاتلين السابقين وإدماجهم على نحو مجد، وما دام الكثيرون في مجتمعنا مستبعدين ومن غير أصحاب المصلحة، فإننا نتعرض لخطر عودتهم إلى جرائم العنف وإلى الصراع. فذلك الاحتمال يثير لدينا بالغ القلق.

إزاء تلك الخلفية، هناك الآن حاجة ملحة إلى إنعاش اقتصادنا وتهيئة فرصا للعمل. ولهذا السبب، ناشدت مجلس الأمن في حزيران/يونيه من هذا العام أن يرفع الجزاءات المفروضة على الماس والأخشاب، فهما قطاعان ينطويان على إمكانيات كبيرة لإيجاد فرص العمل والانتعاش الاقتصادي. فالجزاءات ما برحت تؤذي ليبريا. ويجب ألا ننسى أن الجزاءات فرضت أساساً لأن ليبريا كانت تصدر الصراع وتعمل على الاتجار بالماس لشراء الأسلحة. وكان أحد الأسباب المرتبطة بذلك الافتقار إلى الشفافية والقابلية للمساءلة في إدارة موارد الدولة، وخاصة الآتية من قطاع الغابات والبرنامج البحري. فالحالة هذه لم تعد قائمة.

إن حكومتنا لا تشتري أسلحة. بل على العكس من ذلك، نترع سلاح عشرات الألوف من المقاتلين. كذلك نتعاون مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومصرف التنمية الأفريقي والمفوضية الأوروبية ووزارتي الخزانة والخارجية بالولايات المتحدة في إقامة الآليات المناسبة لتحقيق الشفافية والمساءلة في استعمال موارد الدولة.

وفي ذلك الصدد، تقوم المفوضية الأوروبية بتمويل نظم مراجعة الحسابات لدى خمس وكالات مدرة للدخل ومصرف ليبريا المركزي. ويتعاون البنك الدولي مع الحكومة على إصلاح نظام المشتريات العامة كما يساعد شركة ليبريا لتكرير النفط على وضع نظام لطرح عطاءات تنافسية دولية تتعلق بمنتجات النفط. ويساعد صندوق النقد الدولي المصرف المركزي على إدخال الشفافية في إدارة نظام صرف العملات الأجنبية. وتشترك معنا وزارة الخزانة بالولايات المتحدة في إصلاحات القطاع المالي، ولا سيما في مجالات السياسة النقدية وزيادة الإيرادات ووضع الميزانية وضوابط الإنفاق. كذلك تتعاون وزارة خارجية الولايات المتحدة مع هيئة تنمية الغابات في تنفيذ برنامج ملائم للبيئة لإصلاح الغابات.

وبالنظر إلى جميع هذه الجهود، نناشد مجلس الأمن مرة أخرى أن يرفع الجزاءات تمكيناً لنا من تهيئة فرص العمل والاهتمام باحتياجات شعبنا الاجتماعية الهائلة.

وقد استضافت الأمم المتحدة بالتعاون مع البنك الدولي وحكومة الولايات المتحدة في أوائل شباط/فبراير مؤتمراً للمانحين لأجل ليبريا. وتمثل هدف المؤتمر في التماس الدعم لخطتنا لإعادة التعمير على مدى سنتين. واستجاب المجتمع الدولي بسخاء بالإعلان عن تبرعات تبلغ قيمتها ٥٢٠ مليون دولار. ويسعدني أن أبلغكم بأن ٤٥٥ مليون دولار من تلك التعهدات قد صنفت على أنها التزامات مؤكدة. ويجري العمل في مشاريع لإنفاق تلك الأموال وتقديم خدمات الإغاثة لشعبنا التي هو في أمس الحاجة إليها.

ومع أن الانتخابات في ليبريا ليست أمرا جديدا، إلا أن أغلبها كان يتسم بالتلاعب على نطاق واسع. ومن ثم فقد كان إجراء الانتخابات غير النزيهة في حد ذاته مصدراً رئيسياً من مصادر الصراع في ليبريا. وفي هذه المرة، عقد الليبريون العزم على إجراء انتخابات حرة ونزيهة كمشاركة رأسمالية منهم في الاستثمار في السلام المستدام والتجديد الوطني. ولا تزال الحكومة الانتقالية على التزامها بإجراء الانتخابات في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ وبنقل السلطة إلى حكومة منتخبة ديمقراطياً على نحو سلس في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦.

وقد أعدت ليبريا عمليات تعاونية قوية مع جيراننا في اتحاد نهر مانو من أجل وضع حد لأنشطة الجهات الفاعلة المسلحة غير التابعة لدول. وتلتزم بلدان اتحاد نهر مانو بالتقيد الصارم بمعاهدة الاتحاد لعدم الاعتداء والتعاون الأمني، وبالتنفيذ الدقيق للبروتوكول الخامس عشر. وتؤكد ليبريا مجدداً التزامها بالتعاون مع جميع الأحكام المتعلقة بالأمن والسلام على النحو الوارد في مواثيق الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا واتحاد نهر مانو.

ونهيب بالأمم المتحدة أن تنخرط على نحو عاجل في منع نشوب الأزمات وفي تعزيز السلام في منطقتنا. وفي ذلك الصدد، نحث هذه الهيئة على العمل بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية من قبيل الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

واليوم أكثر من أي وقت مضى تُمتحن الأمم المتحدة في منفعتها. فلم يحدث من قبل أن واجه العالم كل هذه الأنواع المختلفة من الصراعات في هذا العدد الكبير من الأماكن المختلفة في نفس الوقت. بيد أننا نرى من المشجع أن ارتفاع عدد تلك المشاكل وتعقيدها لا يقللان من إصرار الدول الأعضاء على المضي في تعزيز السلام والاستقرار الدوليين إلى نهاية المسار.

فخطر الإرهاب العالمي، إذا اجتمع مع الفقر المتفشي، وبخاصة في البلدان النامية، يشكل حاجزاً فعلياً يحول دون تحقيق أهداف الألفية.

كذلك يمثل استمرار وجود الصراعات في الشرق الأوسط مصدراً للقلق. وقد حان الوقت، بعد عقود من الزمن، لإيجاد حل قابل للتنفيذ للمسألة الإسرائيلية – الفلسطينية.

وتثير الأزمة العراقية الراهنة أيضاً قلق الهيئة العالمية في بحثها عن حلول لصراعات العالم. وتدعو ليبريا إلى الأخذ بنهج عالمي موحد إزاء المشكلة العراقية، وتحث الأمم المتحدة على الاضطلاع بدور نشط في تسوية تلك الأزمة.

في أفريقيا، تردنا أنباء مخيفة من إقليم دارفور في السودان. إننا ندعم موقف الاتحاد الأفريقي حول مشكلة دارفور ونلتمس حلا سريعا للأزمة ليتسنى تقديم الإغاثة للإقليم.

المذبحة الحديثة التي أزهقت فيها أرواح ما يقرب من ٢٠٠ توتسي في بوروندي تذكرنا بالإبادة الجماعية في رواندا في ١٩٩٤. يجب اتخاذ إجراءات عاجلة لاحتواء الحالة في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

صنع السلام صعب لأن حل الصراعات يتمخض أحيانا عن تناقضات جديدة تقتضي بدورها المعالجة. وفي حالات ما بعد الصراع كحالتنا، حيث قضي على القسم الأعظم من قدراتنا الوطنية، يصبح من الأساسي استمرار إبداء النوايا الطيبة من لدن المجتمع الدولي للمساعدة في الإعمار. لذلك نضرع إلى الله من أجل استمرار مشاركة الأمم المتحدة في معالجة الأزمات العالمية.

لقد كابدت ليبريا ١٥ سنة من صراعات عنيفة. وفي أكرا عاصمة غانا قرر الليبريون سوية في ٢٠٠٣، الاستماع إلى صوت العقل ورفض الحرب وبناء مجتمع أفضل. وليبريا الآن تخرج من تحت أنقاض دولة منهارة لتصبح مجتمعا ديمقراطيا مفعما بالحيوية. ويسود الآن شعور متنام بالأمل والتفاؤل بين أبناء شعبنا. ولا يسعنا أن نخفق الآن، لأننا عرفنا كلفة الحرب مقارنة بثمن السلم. ولقد عقد الليبريون العزم أخيرا فاختاروا طريق السلم والثبات فيه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبريا على البيان الذي أدلى به.

اصطحب السيد تشارلز غيد بريانت، رئيس الحكومة الانتقالية الوطنية لجمهورية ليبريا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب يلقيه السيد كارلوس ميسا غيسبرت، رئيس جمهورية بوليفيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية بوليفيا.

اصطحب السيد كارلوس ميسا غيسبرت، رئيس جمهورية بوليفيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أتشرف بالترحيب، في الأمم المتحدة، بفخامة السيد كارلوس ميسا غيسبرت، رئيس جمهورية بوليفيا وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ميسا غيسبرت (تكلم بالإسبانية): باسم بوليفيا، أود أن أعرب عن قلق عالمي، ألا وهو الإرهاب. إن العالم الذي يجثم على صدره شبح الإرهاب عالم غير آمن، عالم تكون فيه آفاقه مهددة. وبوليفيا تؤمن بأن الكفاح ضد الإرهاب واحد من أهم المهام التي نحتاج إلى مواجهتها سوية. وإن حادثة بيسلان بالاتحاد الروسي توضح مدى القسوة التي يمكن أن تتصف بها الأعمال الوحشية التي لا تمت بصلة إلى أي شعور إنساني.

إن الكفاح ضد الإرهاب لا بد من ربطه أيضا بالصراع ضد الآفات الأخرى التي تثير قلقنا جميعا. وفي ذلك السياق، فإن بوليفيا تؤكد التزامها الأكثر حزما بمكافحة الاتجار بالمخدرات، مكافحة تخاض في بلدنا عن طريق القضاء على الكوكا المنتشرة بدرجة مفرطة، مع إيلاء الاعتبار لتقاليد الاستهلاك الوطنية. ولا يمكن القيام بتلك المهمة الجماعية دون مشاركة ودعم المجتمع الدولي وفي سياق المسؤولية المشتركة. إن المسؤولية المشتركة تتطلب اتخاذ إجراءات واضحة على طرفي عملية الإنتاج للتخلص من بلاء الاتجار بالمخدرات. وتتطلب المسؤولية المشتركة الاهتمام بالقضايا الاجتماعية والاقتصادية عند معالجة المشكلة.

لقد توسعت بوليفيا في فكرة التنمية البديلة، التي نرغب في رؤيتها تتحول إلى تنمية شاملة. وبعبارة أخرى، إن مشاركة المجتمعات المحلية والقرى التي تنتج فيها الكوكا في بوليفيا يجب أن تمثل جزءا من عملية صنع القرار ومن تصميم الاستراتيجيات لتعديل الممارسات الحالية للزراعة، ولتوليد خيارات اقتصادية معقولة، وفتح الأسواق، وخفض نفقات تدخل المجتمع الدولي في القضاء على نبات الكوكا، ولا سيما في عملية البحث عن طرق حيوية بديلة للاقتصاد البوليفي.

ونؤمن أن الكفاح ضد الآفات التي أصابت البشرية بالركود حاليا لا يمكن خوضه من دون مواجهة متعددة الأطراف للتحديات التي تواجه المجتمع الحديث. ونؤمن إيمانا راسخا بتعددية الأطراف وندعم الأمم المتحدة بقوة باعتبارها حلبة لتعددية الأطراف تلك. وإننا على اقتناع بأن الوقت قد حان للأخذ بسلسلة من الإصلاحات الشاملة في المنظمة في مجموعها. وذلك يتطلب من بين جملة أمور توسيع مجلس الأمن في مستهل حقبة تاريخية جديدة. ولما كانت التحديات تتغير، فإن إجراءاتنا للتصدي لها يجب أن تتغير أيضا.

وفي ذلك السياق نحن على اقتناع بأن الجانب الآخر الجدير بالدراسة المتعمقة هو النموذج الإنمائي العالمي، الذي لا يمكن استدامته على مر الزمن والذي لن يسمح بردود

طويلة الأمد، والذي سيولد، بدلا من ذلك، مشاكل معقدة تستعصي على الحل. وإن تغيير النموذج الإنمائي يتطلب ذهنا متفتحا وقدرة إبداعية للاستجابة إلى المعايير الأساسية التي يعمل في ظلها الاقتصاد العالمي اليوم، من دون ردود ديماغوجية أو حلول طوباوية. على العكس، علينا التأمل في قضايا مثل الجوع والفقر والإقصاء الاجتماعي، التي تؤذي الملايين من البشر على كوكبنا.

هذه فرصة سانحة لتذكّر أن بوليفيا، في غضون السنة الماضية، مرت بحالة صعبة بشكل خاص. ففي تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، دفعت أزمة اجتماعية وسياسية واقتصادية بأمتنا إلى حافة المجابهة والعنف، بما يترتب على ذلك من عواقب لا يمكن التنبؤ بها. لقد هددت الأزمة كل مؤسساتنا، وبخاصة نظامنا الديمقراطي. والرد البوليفي على تلك الأزمة صدر بروح سلمية، احتراما للديمقراطية، ومن خلال آلية التعاقب الدستوري الذي سمح لي، بصفتي نائبا للرئيس، أن أتسنم منصب رئيس الجمهورية وأن أتولى مواجهة التحديات الهائلة التي أحاطت بالبلد بغية استعادة الأمن والنظام والسلام وآفاق وآمال مجتمعنا.

لماذا وقعت هذه الأزمة في بوليفيا؟ لقد وقعت بسبب تراكم استحقاقات تاريخية، كان لا بد للمجتمع أن يسددها في مرحلة ما. وكان من بين هذه الاستحقاقات ما نتج عن الإبعاد، والتمييز، ورؤية المجتمع البوليفي في صورة مجتمع حافل بالعنصرية والفقر المدقع. إن الجهود التي بذلها البلد على أساس النموذج الاقتصادي الليبرالي، ونموذج التكيف الهيكلي، شهدت فترات من المد والجزر. وقد سمحت النتائج الإيجابية بحالة من الاستقرار في الاقتصاد الكلي، ولكن النتائج الحقيقية غير المرضية في القطاع الاجتماعي نجمت في الأساس عن حالة الإنهاك وعن الحاجة إلى استجابات مختلفة. وجميع تلك الاستحقاقات المتأخرة حان موعد سدادها في شهر تشرين الأول/أكتوبر، مما أدى إلى الجيشان الشعبي الذي انتهى إلى قلاقل اجتماعية واستدعت، ليس مجرد استجابات قصيرة الأجل – وهو ما قمنا به، وأعتقد أنه كان فعالا في صيانة الديمقراطية والسلام – بل أيضا، وفوق كل شيء، حلولا تستشرف المستقبل.

ما هي التحديات الكبرى التي تواجهها بوليفيا اليوم في السياق الجغرافي، والتاريخي، وفي سياق الجغرافيا السياسية؟ إن واجبها الأول هو تسوية الصراع بين المجتمع والدولة والاستجابة لتحديات نموها الاقتصادي. وإحدى المسائل الأساسية التي يواجهها البلد تحديد سياستها في ميدان الطاقة بعد أن اكتشفنا أن دولتنا إحدى البلدان التي تملك مخزونا كبيرا من الغاز الطبيعي في أمريكا الجنوبية.

لقد اخترنا أن نسلك طريقا صعبا ولكنه كان جذابا، وهو ما يعكس رغبتنا في المشاركة الديمقراطية وفي ديمقراطية المشاركة في مجتمعنا، واستمحيكم عذرا إذا بدا ذلك تلاعبا بالألفاظ. فقد اخترنا إجراء استفتاء شعبي مُلزم استطاع شعب بوليفيا من خلاله أن يقرر ماذا يفعل بأهم موارده من الطاقة. وأبرز الاستفتاء رغبتنا في المشاركة وفي تقرير مصيرنا. وتم إجراء الاستفتاء بنجاح في ١٨ تموز/يوليه. وقد جرى في إطار من السلام، والمشاركة الديمقراطية، وتمخض عن استجابات واضحة ومقنعة، مكّنت حكومتنا من المضي قدما في وضع سياسة للهيدروكربونات والغاز الطبيعي تنظم عملية التصدير، والتصنيع، والعلاقات مع المستثمرين وشركات الاستثمار الملائمة والمفيدة لدولتنا.

ومن هذا المنبر، أريد أن أؤكد من جديد إيماننا بالعلاقة البناءة وذات الفائدة المتبادلة بين أصحاب الاستثمارات الخاصة وممثلي الدولة. ولعل أحد أهم الدروس التي تعلمناها في السنوات الأخيرة هو أننا يجب ألا نعود إلى نظام رأسمالية الدولة القديم من عهد الخمسينيات

والستينيات، أو نتبع الأسلوب التقليدي الصارم للرؤية الليبرالية.

إن الإجابة المعمول بها اليوم مزيج عملي في إطار الفصل الزائف بين السوق والدولة. ويجب إلغاء هذا الفصل بحيث تصبح عملية المزج قابلة للحياة، بدون إبعاد اجتماعي، وبدون تهديد المفهوم الأساسي، الذي نؤمن به، وهو أن الأمن القانوني تكفله سيادة القانون. وهذا هو الطريق الذي سلكناه لدى اعتمادنا التشريع الخاص بالهيدروكربونات.

ولكن، لعل أهم الأمور بالنسبة لبوليفيا في الشهور القادمة سيكون التوصل إلى اعتماد عقد اجتماعي جديد. وبالرغم من أن العلاقة بين الدولة والمجتمع تعرضت إلى الضرر الشديد وخطر الانهيار، فإن من الواضح أنه يجب أن ينعكس مفهوم المشاركة الديمقراطية في ذلك العقد من خلال جمعية تأسيسية، تنتخب بحرية لكي تحدد شكل البلد الذي نريد أن نبنيه في المستقبل القريب.

وبما أن حكومتي ليس لها حزب سياسي أو وجود منظم في ذلك السياق، سوف نعقد جمعية تأسيسية تعددية حقا تشارك فيها مختلف قطاعات المجتمع في وضع وثيقة الحقوق الأساسية ولكنها ستستجيب لمفهوم أساسي واحد، هو إنهاء الإبعاد والتمييز؛ ومنح الخيار للأغلبية لأن تعبر عن نفسها — في بلد أغلبيته من السكان الأصليين، الكويشوا، والأيمارا، أو الغوراني وتحديد شكل دولة قابلة للحياة، في سياق ديمقراطي، وضمن إطار يضم خصوصيات المناطق والرؤى المختلفة.

وأود أن أشير كذلك إلى أننا حققنا شيئا هاما في أعقاب الأزمة، وهو استعادة السلام من خلال العمل الشفاف والمخلص، وسياسة التقنين، وهو ما كانت بوليفيا في أمس الحاجة إليه. وهذا لا يعني أن العمل قد تم إنجازه، فالكفاح ضد الفساد سيكون دائما من التحديات التي يواجهها بلدنا، كما هو الحال في سائر مناطق العالم. ولكنني أعتقد أننا أظهرنا التزاما واضحا منحنا المصداقية والشرعية في مجتمعنا.

إن الشفافية، والصدق، والتقشف، عناصر حيوية بالنسبة لدولة فقيرة تتطلع إلى إدارة الموارد الضئيلة المتوفرة لها بشكل ملائم وبكفاءة. وفي هذا السياق، أود هنا، في الأمم المتحدة، أن أشكر المجتمع الدولي الذي كان ثابتا وموحدا في دعمه لبوليفيا أثناء أزمتها وفي الشهور التي أعقبتها، حيث ساعدنا على تنفيذ سياسة الاقتصاد الكلي الثابتة لتسوية المسائل الخطيرة التي واجهناها، كمسألة العجز المالي الكبير.

وبوليفيا بحكم موقعها الجغرافي في وسط قارتنا، ينبغي لها أن تكون بلدا محوريا في عملية الاندماج السريعة. وتتألف عملية الاندماج هذه من شريكين رئيسيين، هما المجتمع الأندي ونحن عضو فيه، ومجتمع السوق المشتركة الجنوبية الذي ننتسب إليه. وفي البداية، كنا عبارة عن بلد ''مفصلي''، ولكننا أصبحنا الآن مشاركين في عملية الاندماج التي ستشمل تدريجيا كتلة كبيرة من دول أمريكا الجنوبية، الأمر الذي نرحب به ونسعى إليه.

وفي سياق التنسيق والاندماج ذاك، تؤدي بوليفيا دورا رئيسيا في عملية تنمية الهياكل الأساسية. ففي مجال الطاقة يمكن لبوليفيا أن تكون المركز الرئيسي لتوزيع الطاقة في أمريكا الجنوبية. وفي مجال الاتصالات، وخاصة ما يتعلق بالألياف البصرية، والمواصلات، وخاصة فيما يتعلق بالبنية الأساسية للطرق السريعة، نحن نؤدي دورا أساسيا ونقدم التسهيلات بدلا من العوائق.

وأود أن أناقش فكرة مع المؤسسات المتعددة الأطراف، كالبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وغيرها

من المنظمات التي تتعاون مع بوليفيا وغيرها من البلدان النامية.

إن بوليفيا، بسبب انخفاض مستوى دخلها وارتفاع مستوى ديونها، اعتبرت من البلدان الفقيرة المثقلة بالديون. ومن ناحية نظرية كان ذلك مفيدا لها في عدد من مجالات خدمة الدين، وخاصة في توجيه هذه الخدمة لصالح الخدمات الاجتماعية وليس لصالح الدفع. ولكن على سبيل المفارقة، أدى ذلك إلى إضعاف قدرة البلد على الحصول على قروض بشروط تفضيلية، كان من شأنها تمكيننا من تنفيذ مشاريع البنية الأساسية التي تعود بالفوائد ليس على بوليفيا فحسب، بل أيضا على كل بلدان المنطقة.

وفي اعتقادنا أنه يجب أن نبدأ النظر بأسلوب مختلف إلى الطريقة التي تفسر بها المنظمات الدولية هذه القروض، لكي تصبح أكثر مرونة، ولتجنب المفارقة التي بموجبها يتحول الامتياز إلى عبء يعترض طريق التنمية. ونأمل أن يتفهم المجتمع الدولي، وخاصة المنظمات المتعددة الأطراف، هذا التوجه.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى موضوع سوف نركز عليه دائما في بياناتنا أمام المجتمع الدولي. إن موقع بوليفيا كبلد غير ساحلي من العوامل التي أعاقت عملية التنمية فيها. وقد نشأت بوليفيا كبلد مستقل له ساحل على المحيط الهادئ. ونطالب اليوم بأن يكون لنا مدخل حر ومفيد ومستقل إلى ذلك المحيط. ويستند مطلبنا هذا إلى أسس أخلاقية، وتاريخية، وقانونية، كما أنه مرتبط بالثمن الاقتصادي الباهظ الذي ترتب علينا، والذي جعل من عملية التنمية في بلدنا عملية صعبة عبر تاريخنا. إننا نفعل ذلك، وأود أن أشدد على هذا، استنادا إلى منطق الإعمار – منطق التكامل.

شيلي وبوليفيا بلدان يكمل أحدهما الآخر. ونحن بلدان قدرنا أن نتشاطر التنمية والتكامل، والفشل في إيجاد حل لمسألة بوليفيا يعني إلغاء إمكانية التنمية والتكامل ويحول دون تحقيق هذه الإمكانية.

وبوليفيا مستعدة لإقامة حوار مفتوح بغية إيجاد حل مناسب ونهائي للمشكلة. وينطبق هذا اليوم أكثر من أي وقت مضى لأن تكامل أمريكا الجنوبية في متناول اليد، ولأن مشكلة النقل البحري البوليفية أصبحت عقبة على طريق هذا التكامل.

إننا نعرب عن رغبة عقلانية وبناءة – إنها إرادة للتكامل. مطلبنا لم يتغير وله أهمية كبيرة في سياق كل شيء قلته سابقا.

أود أن أختتم بالقول هنا، أمام دول العالم، إن بلدنا بلد سلام يؤمن بنزع السلاح. وأعتقد أيضا أنه يتعين علينا أن نفكر ونغير العديد من التصورات التي بَلورت بمرور الزمن مواقف معينة وحدت من انفتاح تفكيرنا الذي نحتاج إليه اليوم، في القرن الحادي والعشرين أكثر من أي وقت مضى، في القرن الحادي والعشرين، لكي نتمكن من التصدي لتحديات المستقبل.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بوليفيا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد كارلوس ميسا غيسبرت، رئيس جمهورية بوليفيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد كيساي نوت، رئيس جمهورية جزر مارشال

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية جزر مارشال.

اصطُحب السيد كيساي نوت، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد كيساي نوت، رئيس جمهورية جزر مارشال، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس نوت (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أخاطب الجمعية في دورتها التاسعة والخمسين باسم جمهورية جزر مارشال.

إسمحوا لي أن أتقدم بتهاني لكم يا سيادة الرئيس على انتخابكم، وأن أتمنى لكم التوفيق في مساعيكم على مدى هذه الدورة.

شهدت جزر مارشال هذا العام معالم هامة. فقد احتفلنا في ١ أيار/مايو بالذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإقرار دستورنا. وصادف نفس اليوم أيضا ذكرى دخول اتفاق ارتباطنا الحر مع الولايات المتحدة المعدل حيز النفاذ. وتجديد هذا الاتفاق يؤكد مجددا العلاقة الخاصة بين بلدينا.

على الصعيد الإقليمي، لا نزال نولي أهمية كبيرة لعضويتنا في منتدى جزر المحيط الهادئ. وعلى مدى السنة الماضية، أجرى المنتدى استعراضا شاملا للآليات الإقليمية الموجودة. وفي الشهر الماضي، اجتمع قادة جزر المحيط الهادئ في ساموا، حيث اعتمدوا اختصاصات خطة جديدة للمحيط الهادئ، ستضع استراتيجية لتعاون إقليمي أوسع يستند إلى الأهداف الرئيسية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة والحكم الرشيد والأمن.

وعلى الصعيد الدولي، تؤكد جزر مارشال مجدداً تضامنها مع تحالف الدول الجزرية الصغيرة، الذي لا يزال يمثل صوتا قويا للدول الجزرية الصغيرة النامية.

وقد جرى التسليم منذ مدة طويلة بأن الدول الجزرية الصغيرة النامية تعاني من جوانب ضعف ونقص فريدة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، سيعقد المجتمع الدولي في موريشيوس اجتماعا لاستعراض العشر سنوات لبرنامج عمل بربادوس للتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وما فتئ أعضاء تحالف الدول الجزرية الصغيرة يشاركون على مدى العام الماضي في عملية مفصلة للإعداد لهذا الاجتماع الدولي. وفي اجتماع أقاليمي عقد في كانون الثاني/يناير، اعتمدت الدول الجزرية الصغيرة النامية استراتيجية تحالف الدول الجزرية الصغيرة لمواصلة تنفيذ برنامج عمل بربادوس، الذي يعالج قضايا هامة، من بينها تغير المناخ وارتفاع مستوى البحر والطاقة المتجددة والوصول التجاري ومسائل أخرى.

ومن الحيوي أن نحافظ على الزخم في الفترة التي تسبق اجتماع موريشيوس بغية ضمان التوصل إلى نتيجة ناجحة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشجع المجتمع الدولي على أن يشارك في عملية الإعداد المستمرة وأن يشارك في الاجتماع الدولي على أعلى المستويات. ويحدونا أمل قوي في أن يسفر ذلك الاجتماع عن نتائج عملية تساعد الدول الجزرية الصغيرة النامية على تنفيذ برنامج العمل ليستفيد منها الناس على الصعيد المحلي.

في هذا العالم الذي يزداد عولمة، تواجه جزر مارشال تحديات تتشاطرها مع العديد من الدول الجزرية الصغيرة الأخرى. فبيئتنا معرضة جداً لتأثيرات تغير المناخ والكوارث الطبيعية؛ ويواجه شعبنا الصغير تحدي إدارة مستويات مرتفعة من الأمراض الرئيسية مثل مرض البول السكري وخطر انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وسائر الأمراض التي تنتشر عن طريق الاتصال الجنسي؛ كما أن قاعدة مواردنا المحدودة وموقعنا النائي يحدان من قدرتنا على الاندماج في الاقتصاد العالمي.

ومع أخذ هذه التحديات في الحسبان، تشعر جزر مارشال بقلق خاص تجاه القضايا التالية.

أولا، بالنسبة للتنمية المستدامة، وضعت جزر مارشال استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة، ونعمل على إنشاء قوة عمل لضمان إدماج أهداف الألفية الإنمائية إدماجا كاملا في استراتيجيتنا الوطنية. وفي سعينا لتحقيق أهداف التنمية التي اتفق عليها دوليا، يفرض علينا افتقارنا للموارد البشرية والفنية قيدا شديدا. وبالتالي، فإننا لا نزال نسعى لإقامة شراكات تساعدنا من خلال بناء القدرة ونقل التكنولوجيا.

ومن دواعي سرورنا أن الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة ركزت على المياه والصرف الصحي والمستوطنات البشرية. ونحن في منطقة الهادئ نعمل جاهدين لتحسين الوصول إلى المياه العذبة وتطوير نظم مسؤولة بيئيا لإدارة النفايات. ونسعى للحصول على دعم المجتمع الدولي ليساعدنا في تنفيذ مشاريع إقليمية من قبيل خطة العمل الإقليمية للمحيط الهادئ المتعلقة بالإدارة المستدامة للمياه. ونتطلع إلى الدورة الثالثة عشرة للجنة لتقدم مزيداً من توجيهات السياسة في هذا المجال.

تجريب الأسلحة النووية مسألة مستمرة من أكثر المسائل التي تقلق شعب جزر مارشال.

وقامت الولايات المتحدة بين سنتي ١٩٤٦ و ١٩٥٨ بسلسلة من الاختبارات النووية في جزر مارشال تضمنت تفجير ٢٣ قنبلة ذرية وهيدروجينية. وفي ١ آذار/مارس من هذا العام أحيينا الذكرى السنوية الخمسين لاختبار برافو في الجزيرة المرجانية بيكيني. كان انفجار برافو أقوى ١ ٠٠٠ مرة من انفجار هيروشيما، ونشر غباره الذري مواد مشعة في كل أنحاء الجزر المجاورة.

وما زال العديدون من شعبنا اليوم يعانون من آثار صحية طويلة المدى، في حين ما زال آخرون نازحين عن منازلهم بسبب استمرار التلوث. إننا نحث حكومة الولايات المتحدة على أن تتعاطى بشكل كامل مع قضية تعويض السكان الذين تضرروا ببرنامج التجارب النووية وأن تفي بمسؤوليتها عن إعادة التوطين الآمنة للسكان النازحين.

وفي القضايا الأوسع نطاقا لنزع السلاح ومنع الانتشار النووي، نحث المجموعة الدولية على أن تبقي التركيز على نزع سلاح الدول التي تمتلك السلاح النووي وكذلك على تدابير منع الانتشار النووي. ونتطلع إلى مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في السنة المقبلة، ونأمل أن يحرز المؤتمر تقدما كبيرا في الخطوات الثلاث عشرة نحو النزع التام للسلاح النووي.

وأود أن أجدد تأكيد قلقنا الخطير فيما يتعلق بتغير المناخ. فنحن نرى أننا، إلى جانب الأمم الجزرية القريبة من سطح البحر، أكثر عرضة للتأثيرات الناجمة عن تغير المناخ. إننا نعيش بالفعل تلك التأثيرات المأساوية: مستويات البحر آخذة في الارتفاع وأنماط الطقس آخذة في التغير ونظم الشعب المرجانية عرضة للضرر. وثمة حاجة إلى تحرك عاجل على الصعيد العالمي لوقف، وفي النهاية عكس التأثير المدمر لتغير المناخ. ومن دون مثل هذا التحرك العالمي ستصبح جهودنا الوطنية من أجل التنمية المستدامة بلا معنى في نهاية المطاف.

وبالرغم من أننا ملتزمون بتأدية دورنا، فإن المطلوب قيادة قوية لدى الدول المصنعة الرئيسية. إننا نجدد تأييدنا للاتفاقية الإطارية المتعلقة بتغير المناخ ولبروتوكول كيوتو، ونطلب إلى كل الدول التي لم تصدق بعد – وخاصة كبار من ينفثون الغازات – على البروتوكول أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. كما نطلب إلى المجتمع الدولي مساعدة

الدول الجزرية الصغيرة النامية على تطوير وتنفيذ استراتيجيات تكيف شاملة.

لقد أصبحنا باعتبارنا أمة تعتمد سبل عيشها على البحر نزداد قلقا بشأن وضع محيطات العالم ومخزونات الأسماك. فعلى المستوى الإقليمي، نتعاون بشكل وثيق مع أعضاء آخرين في منتدى جزر المحيط الهادئ لضمان إدارة المحيطات والموارد البحرية في منطقتنا بشكل مسؤول ومستدام. والسياسة الإقليمية لجزر المحيط الهادئ المتعلقة بالمحيطات التي تم اعتمادها سنة ٢٠٠٢ سيتم تنفيذها في كل أنحاء المنطقة في إطار تم تطويره حديثا للتحرك الاستراتيجي المشترك. وثمة إنجاز آخر ملحوظ في المنطقة ألا وهو دخول اتفاقية حفظ وإدارة الأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال في غرب ووسط المحيط الهادئ حيز التنفيذ.

وبالرغم من أن مثل هذه التطورات مشجعة، فإننا نجدد تأكيد قلقنا فيما يتعلق بانتشار الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم. إننا نعتمد، مثل العديد من الدول الجزرية الصغيرة النامية الأخرى، على مصائدنا باعتبارها الوسيلة الرئيسية لعيشنا، ومع ذلك تعوزنا القدرة على الرصد الملائم لمنطقتنا الاقتصادية الخالصة. ويجب أن يركز التعاون الإقليمي والدولي على التصدي لمشكلة الصيد غير القانوني وغير المبلغ عنه وغير المنظم ومساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية على بناء قدرة على الرصد والمراقبة.

لقد أشرت بإيجاز إلى بعض الأولويات الرئيسية لجزر مارشال. وهناك، بطبيعة الحال، عدد من القضايا الهامة الأخرى التي من المقرر تناولها خلال الدورة المقبلة.

ومن الواضح أن الإرهاب الدولي أحد أكبر التحديات التي تواجه المجتمع العالمي اليوم. والحقيقة هي أنه ليست هناك دولة أو منطقة محصنة ضده. على كل الدول أن تتحرك على المستوى الوطني وأن تتعاون على المستويين الإقليمي والدولي من أجل ضمان محاربة التهديدات الإرهابية باتخاذ إجراء شامل وموحد. فضمن منطقة المحيط الهادئ، ما فتئنا نتعاون بشكل وثيق لضمان التحرك الفعال لمحاربة التهديدات ضد السلام والأمن. وعلى المستوى الوطني، نحن قيد تنفيذ الاتفاقيات الإثنتي عشرة الأساسية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، كما خطونا خطوات عديدة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

إن جزر مارشال، باعتبارها دولة طرفا في نظام روما الأساسي لترحب بالتقدم الجاري في المحكمة الجنائية الدولية. إننا مسرورون لكون المحكمة تعمل بشكل كامل حاليا وبدأت أولى تحقيقاتها. ونحن واثقون أن المحكمة ستؤدي دورا ثمينا في إدارة العدالة على المستوى العالمي، ونحث تلك الدول التي لم تصبح طرفا فيها بعد على أن تفعل ذلك.

وهناك قضية أخرى تتطلب عملا في هذه الهيئة ألا وهي الإقصاء المستمر لتايوان من الأمم المتحدة. إن تايوان دولة محبة للسلام وذات سيادة ولا يمكن سوى لحكومتها المنتخبة ديمقراطيا أن تكون الممثل الشرعي لمصالح الشعب التايواني داخل الأمم المتحدة. إن جزر مارشال لتجدد تأكيد دعمها الكامل لسعي الشعب التايواني المتواصل إلى أن يمنح العضوية في هذه الهيئة العالمية وفي العديد من المنظمات الدولية الأخرى.

وأخيرا، تجدد جزر مارشال دعما لتوسيع مجلس الأمن في كلا فئتي العضوية. وندعم تخصيص مقعد دائم جديد لليابان، ونعتقد أن تمثيل البلدان النامية في المجلس يجب أن يزيد. ومثل هذا التوسيع أساسي إذا كان للمجلس أن يحافظ على مشروعيته.

إن وفد بلادي يتطلع، سيدي الرئيس، إلى دورة بناءة تحت قيادتكم القديرة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أود باسم الجمعية العامة أن أشكر رئيس جمهورية جزر مارشال على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد كيساي نوت، رئيس جمهورية جزر مارشال، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد أرنولد رووتل، رئيس جمهورية إستونيا

الرئيس (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى كلمة رئيس جمهورية إستونيا.

اصطحب السيد أرنولد رووتل، رئيس جمهورية إستونيا، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد أرنولد رووتل، رئيس جمهورية إستونيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس روتال (تكلم بالإستونية؛ وقدم الوفد نصا بالانكليزية): بادئ ذي بدء، اسمحوا لي أن أتقدم لكم بالتهنئة على انتخابكم لمنصب رئيس الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأتمنى لكم كل نجاح وكل خير في عملكم الهام جدا. وأود أيضا أن أشكر سلفكم، السيد جوليان هونتي، على إدارته أعمال الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين.

الدورة الحالية مهمة جدا لإستونيا، لأن هذه هي أول مرة نشارك فيها في أعمال الجمعية العامة بوصفنا دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي وفي منظمة معاهدة شمال الأطلسي (ناتو). ولذلك، فإننا نعي أكثر من أي وقت مضى مسؤوليتنا التي نتشاطرها تجاه العالم ولكننا نعي أيضا أننا معرضون لتهديدات عالمية.

وأثناء السنوات القليلة الماضية، شهدنا جميعا أخطارا جديدة تهدد السلم والأمن العالميين. ورأينا أيضا كيف ترتبط جميع هذه الأخطار بالمشاكل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية. وقد ركزت الجمعية العامة في دورتها الثامنة والخمسين على الحالة في العراق. بيد أن تأمين السلام والاستقرار في الشرق الأوسط لا يزال يشكل قلقا مستمرا. وآمل ألا يؤدي كل هذا إلا إلى تعميق اقتناعنا بأن أهداف ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة لم تفقد أهميتها، بل إنها مهمة اليوم أكثر من أي وقت مضى. ففي عالم اليوم الذي يتسم بمخاطر جديدة وأمن عالمي متغير، نحن بحاجة إلى حلول نتشاطرها أكثر من أي وقت مضى. والأمم المتحدة هي المنظمة الوحيدة التي أنشئت لتنسق، على صعيد عالمي، الجهود التي تبذلها الدول لحماية الاستقرار والأمن الدوليين. ويتعين أن تكون الأمم المتحدة أكثر حزما وكفاءة لتتمكن من النهوض بمسؤولياتها بنجاح في هذه الحالة الجديدة.

لا يزال تخفيف حدة الفقر على صعيد عالمي مسألة مركزية على جدول أعمال التنمية العالمي؛ فمن المؤكد أن تخفيف حدة الفقر ستعني مزيدا من الاستقرار والأمن الدوليين. وقد التزم المجتمع الدولي بتحقيق الغايات الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، مخفضا الفقر في العالم إلى النصف بحلول ذلك الوقت. هذا وعد متفائل جدا في الحقيقة، ويفترض أن تعمل جميع البلدان على نحو أكثر توجها نحو الهدف وأكثر تنسيقا. وقد بينت لنا الطريق الاجتماعات الرفيعة المستوى في الدوحة ومونتيري وجوهانسبرغ؛ والآن، يجب أن نعمل.

في مؤتمر القمة الذي سيعقد عام ٢٠٠٥، سنستعرض ما أحرزناه من تقدم في تحقيق الأهداف التي حددت في إعلان الألفية. وأود أن أناشد الجميع هنا العمل لكي نكون راضين عن الاستنتاجات التي سيخلص إليها هذا التقرير المرحلي.

تتقاسم إستونيا مع سائر الدول الأعضاء في الأمم المتحدة مسؤولية تحقيق تنمية متوازنة في العالم، وتقديم مساهمتها نحو تحقيق الأهداف المشتركة. وفي الآونة الأخيرة فقط، كنا من بين البلدان المتلقية للمساعدة الدولية. والآن، وقد أصبحنا من بين المانحين، نعي أهمية تنسيق واتساق المساعدة الدولية. وقد بدأنا بتقديم مساعدة دولية في عام ١٩٩٨. وقد أثبتت لنا الأيام أن تجربة إستونيا في بناء مؤسسات ديمقراطية وتنفيذ إصلاحات اقتصادية وإشراك المجتمع الدولي في الحياة العامة واتخاذ القرارات يمكن فعلا أن تساعد البلدان الأخرى التي لا تزال هذه العمليات فيها تمر في مرحلتها الأولية.

على الرغم من العمل الذي أنجز حتى الآن لتحقيق الغايات الإنمائية للألفية التي تنطوي على تحدٍ كبير، يجب أن نعترف، لسوء الطالع، بأن الفجوة بين الغني والفقير تزداد اتساعا. والأهم، أن هذه الفجوة تتخذ أشكالا جديدة في عالمنا المتغير. وبالإضافة إلى عدم المساواة الاقتصادية، فإن عهد المعلومات أتى بما يعرف بالفجوة الرقمية، وهي فجوة بين الدول والأمم الغنية بالمعلومات وتلك الفقيرة بالمعلومات، وبين المجموعات الاجتماعية أيضا. وأود أن أتوسع قليلا في هذا الموضوع.

على الرغم من التطور السريع في تكنولوجيا المعلومات على مدى السنوات العشر الماضية، لم يستفد مما يسمى بالثورة الرقمية سوى مجموعة صغيرة من البلدان الغنية والمجموعات الاجتماعية الغنية. فعلى سبيل المثال، دعونا ننظر إلى الوصول إلى شبكة الإنترنت. العديد منا لا يستطيع فعلا أن يتصور الحياة بدون شبكة الإنترنت، ولكن أربعة أخماس سكان العالم لم يكن لهم أي اتصال بهذه الشبكة. وأكثر من نصف مستخدمي شبكة الإنترنت يعيشون في أوروبا أو في أمريكا الشمالية، اللتين تضمان معا ١٧ في المائة فقط من سكان العالم. وفي أفريقيا، لا يستخدم شبكة الإنترنت سوى ١,٤ في المائة من السكان.

لا توجد فجوة رقمية بين البلدان فقط، ولكنها موجودة أيضا داخل البلد الواحد، بين المجموعات الاجتماعية المختلفة. وأسباب هذه الفجوة يمكن أن تكون العمر أو نوع الجنس أو اللغة أو التعليم أو الدخل. وتعكس الفجوة الرقمية التخلف التكنولوجي والاجتماعي والاقتصادي، الذي يمكن أن يعزى إلى عدم توفر البنى التحتية أو إلى كون البنى التحتية مكلفة جدا. وفي نفس الوقت، لا تعبر الفجوة الرقمية فقط عن عدم المساواة الاجتماعية الاقتصادية القائمة، ولكنها توسع أيضا هذه الفجوة بل إنها تسببها. واليوم، القيمة الاجتماعية والاقتصادية للوصول إلى المعلومات أعلى كثيرا مما كانت عليه قبل عشرين عاما. والوصول غير المتساوي لشبكات المعرفة والمعلومات والفرص في الإسهام في هذه الشبكات سيؤدي على المدى البعيد إلى زيادة تهميش البلدان الفقيرة والمجموعات الاجتماعية الفقيرة. ومن المفارقة أن شبكة الإنترنت في حد ذاتها مسؤولة عن هذا التهميش، مع أنه يفترض أن تكون هي الوسيلة الأرخص والأكثر فعالية لتبادل المعلومات والمعرفة في العالم.

ونظرا لأن لتكنولوجيا المعلومات تأثيرا قويا على النمو الاقتصادي والقدرة التنافسية، فما من شك في أنها عامل جديد في سياسة التنمية. وهذا هو السبب الذي أدى في السنوات الأخيرة إلى زيادة تركيز الاهتمام على أسباب الفجوة الرقمية والعواقب المترتبة عليها. فعلى سبيل المثال ركز تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠١، الذي أعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، على هذه المشاكل، وكانت هذه المشاكل محور اهتمام مؤتمر القمة العالمي المعني بمجتمع المعلومات، المعقود في جنيف في عام ٢٠٠٣.

ويسرني جدا أن أعلن أن إستونيا تمكنت، في فترة زمنية قصيرة نسبيا، من تحقيق مستوى ممتازا في عدة مجالات من مجالات تكنولوجيا المعلومات. فقد تمكنا من تهيئة بيئة مواتية للتطور في هذا الميدان وحرصنا على إيجاد البنى التحتية الضرورية من خلال التعاون الوثيق بين القطاع العام والقطاع الخاص، والأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية. ونتيجة لهذا، يستطيع الآن مواطنو إستونيا، بوسائلهم المحدودة، الوصول إلى عدة خدمات مجتمعية تتعلق بالمعلومات. ووفقا لمجلة ''الإيكونوميست''، كان ترتيب إستونيا في عام ٢٠٠٤ البلد السادس والعشرين في العالم من بين البلدان الجاهزة إلكترونيا، كما أنها تحتل مركزا طليعيا بين بلدان وسط أوروبا وبلدان أوروبا الشرقية. ويستخدم أكثر من نصف سكان إستونيا شبكة الإنترنت بانتظام، ويملك ٣٨ في المائة منهم أجهزة حاسوب؛ ويملك ٨٠ في المائة منهم هواتف نقالة؛ ويستخدم ٦٢ في المائة منهم شبكة الإنترنت في معاملاتهم المصرفية؛ ويقدم ٥٩ في المائة منهم إقراراتهم الضريبية الكترونيا. ويمكن للإستونيين الاتصال بالحكومة المركزية والحكومات المحلية على السواء عبر شبكة الإنترنت ويستطيعون استخدام توقيعات الكترونية ملزمة قانونا. وتتماشى كل تلك المؤشرات مع متوسطات بلدان الاتحاد الأوروبي حتى وإن كان إجمالي الناتج المحلي لإستونيا أقل من المتوسط الأوروبي.

وأعتقد أن إستونيا، بوصفها بلد مر سابقا بفترة انتقالية، لديها تجارب يمكن أن تكون مفيدة جدا للبلدان النامية فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتستطيع إستونيا تقديم مساعدة إنمائية، في شكل خبرة فنية في المقام الأول. وقد اتخذنا بالفعل خطوات في ذلك الاتجاه: في صيف عام ٢٠٠٢ أنشأت حكومة إستونيا، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج المعلومات لمعهد المجتمع المفتوح، أكاديمية إستونيا للإدارة الإلكترونية. والغرض من تلك الأكاديمية الفريدة من نوعها تحسين التعاون بين القطاع العام والقطاع الخاص في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. والمستفيدون الأوائل من المشروع بلدان أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية وبلدان كمنولث الدول المستقلة والبلدان الآسيوية، ولكن لدينا بالفعل خطط مستقبلية للبلدان الأفريقية أيضا. وقد عقدت أكاديمية الإدارة الإلكترونية دورات تدريبية للمسؤولين في قيرغيزستان وسري لانكا وألبانيا وكازاخستان وبلدان أخرى.

إن عام ٢٠٠٤ هو آخر عام في العقد الدولي للشعوب الأصلية في العالم. وأنا إستوني، وبصفتي إستونيا، لديَّ سبب محدد لأن أتكلم عن الشعوب الأصلية: نحن أمة تعرف مدى أهمية صون وتطوير ثقافتنا ولغتنا. ولذلك، يسرني جدا أن العقود الماضية شهدت زخما متزايدا في أنشطة الأمم المتحدة ووكالاتها من أجل حماية حقوق الشعوب الأصلية.

ولكن النهاية المرتقبة للعقد الدولي لشعوب العالم الأصلية يجب ألا تعني تناقص الاهتمام بحالة الشعوب الأصلية. فيجب تدوين حقوق الشعوب الأصلية في القانون الدولي من دون أي إبطاء إضافي. وتؤيد إستونيا بشدة الإسراع بصياغة واعتماد إعلان بشأن حقوق الشعوب الأصلية. وبغض النظر عن التقدم المحرز محليا، لا تزال شعوب كثيرة في العالم غير مستيقنة فيما يتعلق بصون ثقافاتها ولغاتها. والقيود المفروضة على حقوق الشعوب الأصلية من أحد أسباب ظهور المناطق والأزمات الساخنة.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد دوث (أستراليا).

يدرج العلماء الأنواع المعرضة للخطر في كتاب أحمر للمساعدة على الحفاظ عليها من الانقراض. ولكن ليس لدينا حتى الآن كتاب أحمر للشعوب. وحينما يختفي نوع من أنواع الحياة البرية، تزداد الطبيعة فقرا ويمكن أن يختل التوازن

الإيكولوجي. وبنفس المنطق، فإن انقراض شعب من الشعوب يعني أن العالم بأسره أصبح أفقر فكريا وثقافيا.

واستخدم علماء الانثربولوجيا مفهوم ''العالم الرابع'' للإشارة إلى التهميش المتزايد للشعوب الأصلية وتدهور ظروف معيشتها. وظروف حياة الشعوب الفنلندية الأوغرية في أراضيها التاريخية تقدم مثالا يبعث على القلق. وقد أعربت الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا عن شواغلها في هذا الصدد. وفي شهر آب/أغسطس من هذا العام، عُقد المؤتمر العالمي الرابع للشعوب الفنلندية الأوغرية بإستونيا تحت شعار ''الشباب مستقبلنا''. وأعربت الوثيقة الختامية للمؤتمر عن القلق بشأن استمرار فقدان الشعوب الفنلندية الأوغرية لهويتها، ودعت المجتمع الدولي إلى تكريس مزيد من الاهتمام لحماية حقوق الإنسان وحقوق الشعوب الأصلية والأقليات الوطنية.

وختاما أود أن أتناول مستقبل الأمم المتحدة. فالأمم المتحدة بحاجة إلى التعزيز والتحسين: بحاجة إلى إعادة تنظيمها لتتمكن من التصدي على نحو أفضل للتحديات الجديدة. ومن شأن إعادة التنظيم وزيادة الكفاءة أن يجعلا المنظمة أكثر قابلية للاعتماد عليها وأن يوفرا لها سلطة أكبر. وهنا تتشاطر جميع الدول الأعضاء هدفا مشتركا: كفالة تطوير الأمم المتحدة بشكل مستمر وإحداث إصلاحات من شأنها تعزيز فعاليتها كمنظمة متعددة الأطراف. وتؤيد إستونيا بقوة تلك العملية.

وأعتقد أنه ينبغي تكريس قدر أكبر من الاهتمام لمنع الأزمات والصراعات. ونحن ننتظر إصدار تقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير في أول كانون الأول/ديسمبر الذي يمكن أن يوفر مبادئ إرشادية أساسية لجعل المنظمة تعمل بقدر أكبر من الكفاءة في الإطار العالمي المتغير.

وبفضل جهود الأمين العام كوفي عنان ورئيس الدورة الثامنة والخمسين، جوليان هنت، وبفضل تعاون الدول الأعضاء، أسفرت المناقشات بشأن تنشيط عمل الجمعية العامة عن نتائج ملموسة ومستحسنة أعرب عنها القرار ٥٨/٣١٦ المعتمد في أول تموز/يوليه. وذلك القرار علامة بارزة أساسية في عملية تغيير وتحديث الجمعية العامة لكي تواكب تطورات أحداث العالم. وفي الدورة التاسعة والخمسين، تحت رئاسة السيد جان بينغ، يجب أن نواصل ونكثف جهودنا في ذلك الاتجاه.

أخيرا فقد حان الوقت أيضا لنتحرك إلى الأمام في إصلاح مجلس الأمن الذي من شأنه أن يمكّن الأمم المتحدة من المشاركة بمزيد من الفعالية في تسوية مشاكل وأزمات العالم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية إستونيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد أرنولد روتيل رئيس جمهورية إستونيا إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد مارتن توريخوس رئيس جمهورية بنما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس جمهورية بنما.

اصطحب السيد مارتن توريخوس رئيس جمهورية بنما إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أتشرف بأن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس توريخوس (تكلم بالإسبانية): أود أن استهل بياني بتقديم تهنئة حارة إلى السيد جان بينغ وزير خارجية غابون على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين. وأود أيضا أن أعرب عن شكر بلدي للأمين العام، السيد كوفي عنان، على الكلمات القوية والمُلهمة التي أدلى بها بالأمس (انظر A/59/PV.3).

يعاني الآلاف من مواطني بلدي اليوم تحت ضربات الطبيعة. فلقد جلبت الفيضانات التي لم يسبق لها مثيل الحزن إلى العديد من الأسر. والبلد بأكمله قد تحول إلى ضحايا في إظهار مؤثر للتضامن. ومع بقاء قلبي في بنما مع الضحايا وأسرهم، أتيت إلى الأمم المتحدة لأن المأساة التي تتكشف في بلدي تبرز الآن أكثر من أي وقت مضى ضرورة مكافحة مشكلة الفقر على نحو عاجل.

ولقد أنشئت الأمم المتحدة بوصفها سبيلا لوقف الحرب واستعادة السلام. واليوم، يتعين على جميع بلدان العالم أن تتمكن من الإحساس بأن في وسعها أن تأتي إلى الأمم المتحدة لحل مشاكلها وليس لمناقشة هذه المشاكل فحسب. وإذا أريد أن يحصل ذلك، فلا بد أن يجري إصلاح الأمم المتحدة.

ومنذ بعض الأعوام، ومن على هذه المنصة، ما فتئ رؤساء الدول والحكومات يحثون على استعجال الحاجة إلى الإصلاح، ورحب الأمين العام بتلك المبادرة. وأود أن أضم صوتي إلى أصواتهم حتى ننفذ الإصلاح حقا مرة واحدة وإلى الأبد. لا يسعنا أن نتحمل الانتظار أطول من ذلك وإلا فإن شعوب العالم ستفقد الثقة بالأمم المتحدة.

إننا لا نحتاج إلى منظمة لها تاريخ مجيد، وإنما بحاجة إلى منظمة لها مستقبل، منظمة في وسعها أن تعالج أشد مشاكل العالم خطورة. ولذلك السبب، من الضروري أن تكون الأجهزة الرئيسية أكثر تمثيلا.

هناك جوانب كفاح سياسية وصراعات مسلحة في كل القارات. ولا توجد منطقة في العالم يسودها السلام والتوافق. وبعض الصراعات إقليمية، والبعض صراعات داخلية، ولكنها ليست أقل دموية. بيد أن هناك كفاحا واحدا له بعد عالمي ويقتضي تسويات عالمية. إنني أتكلم عن مكافحة الفقر والجوع. لقد كان ذلك موضوع الجلسة التي عقدت بتاريخ ٢٠ أيلول/سبتمبر وحضرها أكثر من ٦٠ زعيما من زعماء العالم الذين عقدوا العزم على التصدي لهذا الموضوع بكل الأدوات المتاحة لهم. ولست بحاجة إلى الإسهاب في ذكر الأعداد المأسوية، ولكنني أؤيد ما قاله القوة الدافعة لتلك الجلسة، لوي إناسيو لولا دا سيلفا، رئيس البرازيل: وهو ”إن السلام لا يمكن أبدا أن ينمو من الفقر والجوع“.

وفي أمريكا اللاتينية جرى إلى حد كبير خفض التهديد الذي تواجهه الديمقراطية نتيجة الانقلابات العسكرية. والفرق العسكرية لم تعد بعد الآن هي التي تهدد الديمقراطية؛ وإنما جموع الفقراء وغير المحميين الذين يمكنهم أن يدمروا المؤسسات الديمقراطية إذا لم يتم الوفاء باحتياجاتهم الأساسية.

ولكننا عندئذ نواجه تناقضا ألا وهو: كلما زاد الفقراء في بلد بعينه، كلما قل احتمال التمكن من دحره. إن الدين العام يسحق البلدان. وما فتئ الملايين من الأشخاص الذين يولدون اليوم مدينين فعلا بأكثر مما سيكسبون طوال حياتهم بأسرها. وغالبا ما تكون تلك الديون ناجمة من عجز سابق لم يولّد أي مكاسب ملموسة للناس بسبب البيروقراطية المفرطة أو المشروعات المعيبة أو الفساد. بل أن المشاكل المالية التي تواجه معظم البلدان في منطقتنا تجعل الحالة أشد سوءا، لأن الحكومات تفتقر إلى الموارد التي تحتاج إليها لمحاولة الوفاء بأدنى حد من احتياجات شعوبها.

وهذا التحليل ليس جديدا. لقد كان ضياع عقد الثمانينات الأخير ناجما عن نفس المشاكل، بالرغم من أنه كانت هناك أيضا أزمة اقتصادية دولية وانعدام للشرعية الديمقراطية في معظم القارة في ذلك الوقت. بيد أن هناك فروقا لا يمكن إنكارها بين تلك الفترة والوقت الحاضر. فمن ناحية، خلال الأعوام القليلة الماضية تولدت ثروة غير مسبوقة، بينما في نفس الوقت زاد عدد الفقراء. ومن الناحية الأخرى، بالرغم من أن المزيد من الدول باتت ديمقراطية اليوم، فإن هناك أيضا قدرا أكبر من النقاش بشأن كيفية التصدي بشكل فعال لمشاكل المجتمع العاجلة.

ولقد انتهت الديمقراطية، بوصفها نظاما للحكم، إلى تداخلها مع قيود الأفراد، بينما المشكلة في الحقيقة هي أن الحكومات كانت عاجزة عن توليد استجابات فعالة. وبالتالي، ليست المشكلة هي الديمقراطية؛ وإنما المشكلة تكمن في الحكومات.

ولم تكن المساعدة المباشرة المقدمة إلى الحكومات في شكل قروض أو منح كافية أو فعالة بشكل واف لحل مشاكل الفقر أو عدم النمو التي كان من المفترض أن تحلها المساعدات. إن الذين يتحملون منا مسؤولية الحكم أو يحاولون تقديم إجابات لا يسعهم أن ينسوا أن الصبر، بالنسبة للعديدين، قد استسلم لليأس. وتستلزم احتياجاتهم الملحة تقديم حلول فورية، لا تكون دائما متاحة. وذلك يعني أنه يتعين علينا أن نتكلم بوضوح بشأن المشكلة، وأنه يتعين علينا أن ندير الدول بشفافية، وأنه يتعين علينا أن نكافح الفساد من أجل استرداد ثقة الشعوب التي تعبت كثيرا جدا من الخداع والإحباط.

إن أمريكا اللاتينية بحاجة إلى جدول أعمال اقتصادي جديد، جدول أعمال لا يستند إلى مجرد صرف الأموال على المشاكل الاجتماعية. إنها بحاجة إلى جدول أعمال يسعى إلى إدراك الطابع المعقد لبلداننا ومؤسساتنا. أما وقف السداد وإعادة الهيكلة وعمليات التكيف – فذلك طريق سلكناه من قبل، وكانت منطقتنا هي الخاسرة.

ويقتضي جدول الأعمال الجديد شفافية مطلقة في الإدارة العامة والمساءلة. ولكن مهمة جعل الإدارة العامة أكثر فعالية وأكثر شفافية تستغرق وقتا وموارد. غير أن سعر الفائدة على الديون يتزايد، واحتياجات قطاع كبير من السكان تتزايد أيضا.

وسيقتضي إحراز تقدم في خفض مستوى الفقر بين شعوبنا بذل جهد كبير وإنفاق موارد كبيرة من البلدان الفقيرة؛ والى حد ما، يمكن للبلدان الدائنة والوكالات المتعددة الأطراف أن تعوض البلدان الفقيرة بخفض الديون العامة. وفي ذلك الصدد، نقترح أن يدرج شرط تخفيف الديون في برامج إقراض المؤسسات المالية الدولية، بغية خفض سعر الفائدة في المستقبل على ديوننا العامة إذا حققنا الأهداف المتفق عليها بشأن خفض الفقر. وستكون تلك إحدى السبل لتعويض الحكومات على جهودها الرامية إلى تخفيف حدة الفقر بينما يسمح لها أيضا بالوفاء بالتزاماتها المالية.

وفي الأعوام القليلة الماضية، تحولت شواغل الأشخاص بشكل دراماتيكي. فلا بد من حماية كل التراث الثقافي والثروة الطبيعية والتنوع الحيوي وأنواع الحيوانات المهددة بالانقراض. ويبدو في بعض الأحيان أن الموارد المالية تتوفر بشكل أكثر سهولة لمعالجة تلك المسائل من توفيرها للملايين من البشر الذين يموتون كل يوم من جرّاء الجوع أو للذين بالكاد يستطيعون البقاء، غير قادرين على أن يعيشوا حياة كريمة، ولا أمل لهم.

وأود أن أشارك في النداء الواسع الموجه إلى المجتمع الدولي لكي يصمم وينفذ نهجا جريئة وسخية لمواجهة الفقر.

ومن المخجل أننا لم نتمكن في العصر التكنولوجي، حينما ابتكرت العديد من الأشياء التي لم يكن ممكنا تصورها قبل مجرد عشرة أعوام، من ابتكار وسيلة تمكِّن ملايين الناس من التخلص من الظروف غير الملائمة التي يزجهم بها الفقر.

ويبدو في بعض الأحيان أن العون الدولي لا يجري تقديمه إلا إذا حدثت مآس باعثة على اليأس أو أعمال إرهابية. وبطبيعة الحال، حينما تقع الدول ضحايا للكوارث الوطنية أو الإرهاب فإن تقديم تلك المساعدة الدولية أمر ضروري وجدير بالإشادة. وفي الواقع، أود أن أغتنم هذه الفرصة لكي أؤكد من جديد عزم بنما على مكافحة الإرهاب أينما حصل. ولكن يجب ألا ننسى أن العديد من الأشخاص الآخرين يموتون بسبب الفقر أكثر من الحروب أو الكوارث الطبيعية.

ويسرني أن أفيد بأن بنما أدت واجبها ووقفت إلى جانب المجتمع الدولي في إدارتها الكفؤة والآمنة للقناة. وسوف نواصل إدارة ذلك الشريان الهام للتجارة الدولية بنفس الطريقة في لمستقبل، كيما يظل مفتوحا أمام الملاحة البحرية من جميع بلدان العالم، كما هو الحال الآن.

وسوف أعود إلى بلدي يغمرني شعور بالتفاؤل، لأنني لمست هنا عزما على مكافحة الفقر. كما لمست تضامن المجتمع الدولي في وجه كوارث الطبيعة، وتجدد إيماني بأنه عندما يوجد الإيمان والعزم، يمكن إنجاز أصعب المهام.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية بنما على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطحب السيد مارتن توريخوس، رئيس جمهورية بنما إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

خطاب السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية.

اصطحب السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى داخل قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس كابيلا (تكلم بالفرنسية): في البداية، إذ أتشرف بأخذ الكلمة أمام هذه الجمعية الموقرة، وباسم الشعب الكونغولي وبالأصالة عن نفسي، أود أن أعرب عن تهنئتي الحارة للسيد جان بينغ على انتخابه لرئاسة الجمعية العامة وانتخاب أعضاء مكتبه.

وأغتنم هذه الفرصة أيضا للإعراب عن التهنئة والدعم المستمر للسيد جوليان هنت، رئيس الجمعية العامة السابقة، على النوعية الممتازة للعمل الذي أنجزه في ظل ظروف دولية صعبة.

إن هذه المناقشة تتيح لي الفرصة لكي أنقل إلى العالم رسالة بلدي – وهي رسالة سلام ومصالحة وطنية – وأن أعرب أيضا عن رؤيتنا بشأن الأحداث العنيفة التي يشهدها العالم وأنسب الطرق لإيجاد حلول دائمة لها.

وفي هذا الصدد، وعندما نستعرض التطورات على الصعيد العالمي، لا يسعنا إلا أن نلاحظ ونأسف لتصاعد الإرهاب الدولي بكل أشكاله مع ما يصاحبه من سقوط أعداد كبيرة من الضحايا وما يسببه من كوارث ودمار. ويبدو لي أن الوقت ملائم لكي أعلن أن التزام بلدي بالتصديق على كل الصكوك القانونية الدولية المعنية بالإرهاب قد انتقل إلى المرحلة النهائية لاعتماد تلك

الصكوك. وهدفنا هو مكافحة تلك الآفة التي – وأكرر – لا يفلت منها أحد.

وفضلا عن الإرهاب، يواجه المجتمع الدولي عودة كوارث أخرى لا تقل عنه فتكا وتدميرا، وتقتضي منا تعزيز جهودنا الجماعية. وأقصد بذلك على وجه الخصوص مرض نقص المناعة البشرية/الإيدز، والملاريا، والسل الرئوي، وغير ذلك من الأمراض المتوطنة.

وهذه القائمة من الأمراض المنسية ينبغي ألا تخفي الفقر المدقع أو الكوارث الطبيعية التي نشاهدها في أنحاء العالم. وعلاوة على ذلك، يجب ألا ننسى مناطق التوتر والحروب الأهلية والصراعات المسلحة الأخرى التي تزيد من شقاء البشرية وبؤسها، وبالتالي تعرض السلم والأمن الدوليين للخطر.

إبان الفترة بين الدورتين، تميز الوضع في جمهورية الكونغو الديمقراطية بعملية انتقال سياسي. وعلى الأجل الطويل، نعتزم تنظيم انتخابات تسمح للشعب الكونغولي بأن يختار قادته بحرية. وفي هذا الصدد، أود أن أشير إلى أنه في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤، وصلت هذه العملية إلى منتصف الطريق. وبالتالي، فقد دخلت مرحلة حاسمة تتطلب من كل المؤسسات الانتقالية مضاعفة الجهد للوفاء بالمواعيد الانتخابية المحددة في الاتفاق الشامل.

واليوم، يمكننا أن نهنئ أنفسنا على التقدم الكبير الذي تحقق، والذي تمثل في ما يلي: إعادة توحيد التراب الوطني من خلال إنشاء لجنة للأراضي تخضع للسلطة المركزية؛ والمصالحة الوطنية، التي يجسدها وجود أعداء سابقين في الحكومة؛ وبدء عملية إدماج الجيش وإنشاء قوة للشرطة الوطنية.

غير أنه لا يزال هناك عمل كثير، بما في ذلك الاستعادة الكاملة لسلطة الدولة في جميع أنحاء البلد، وتهيئة الظروف الداخلية والخارجية اللازمة لعقد الانتخابات المشار إليها آنفا.

وعليه، ومع مراعاة رغبة الشعب الكونغولي برمته في السلام، والإصرار الذي أعربت عنه الحكومة الانتقالية في مناسبات عدة على احترام تلك المواعيد، من الأهمية بمكان أن نعزز بعثة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية، من حيث الكم والكيف، حيث أن دعم قوات النظام سيساعدنا على وضع حد لنشاط الميليشيات التي ما زالت تنشر الموت والخراب في الجزء الشرقي من البلد. وبالإضافة إلى ذلك، وفي ضوء النتائج التي أحرزتها الأطراف السياسية في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاق الشامل، نوجه نداء ملحا إلى المجتمع الدولي، ونهيب به أن يحترم وعوده ويفي بالتزاماته تحقيقا لأهداف المرحلة الانتقالية.

إن جمهورية الكونغو الديمقراطية بلد محب للسلام، وقد عقد العزم على تطوير علاقات ممتازة مع جميع البلدان المحبة للسلام والعدل، وخاصة مع جيرانه، مع المحافظة على تلك العلاقات وتعزيزها.

كما أن مبدأ حسن الجوار يمثل بالنسبة لنا واقعا حيا نعيشه يوميا، وليس مجرد شعار. ولهذا السبب، يسعدني أن أشهد التوقيع على الولاية التي تنشأ بموجبها آلية للتحقق المشترك على الحدود الشرقية لترابنا الوطني. وسيمكننا هذا من إعادة بناء الثقة في العلاقات بالمنطقة، وهي عملية ستُتوج بالمؤتمر الدولي للسلام والأمن والتنمية المزمع عقده قريبا.

لا تزال المهمة الرئيسية الأخرى في منطقة البحيرات الكبرى منع تكرار الأحداث المؤسفة، مثل المذابح التي ارتُكبت في حق سكان بوكوفو وإيتوري وتلك التي ارتُكبت مؤخرا في غاتومبا، بوروندي، ولقي فيها ١٦٠ من إخواننا المواطنين حتفهم بصورة مفجعة. واغتيال اللاجئين

الكونغوليين هذا على الأراضي البوروندية من صنع أعداء السلام والتعايش السلمي في منطقتنا دون الإقليمية. وينتظر شعب الكونغو بفارغ الصبر التقرير المتعلق بنتائج التحقيق في هذا الموضوع الذي يجري إعداده تحت رعاية الأمم المتحدة.

إنني أؤكد بإجلال إيمان شعب الكونغو بالأمم المتحدة، التي وقفت إلى جانبنا وضحت بالكثير. فلدينا إيمان شديد بقدرتها على أن تحمل على عاتقها أيضا المزيد من المسؤولية، من أجل الأفكار والمبادئ الواردة في الميثاق، خاصة فيما يتعلق بعملية تنشيط وتهيئة هياكلها لكي تتمكن من إعادة التفكير في أساليب عملها وحتى نرى تحقيق السلام والأمن والتعايش السلمي بين الشعوب في شتى أنحاء العالم.

أود أن أختتم بياني بأن أؤكد للجمعية رغبتنا في الاستكمال الناجح، بمساعدة كل المجتمع الدولي، لعملية الانتقال ضمن المواعيد النهائية المحددة حتى يتمكن أبناء وبنات جمهورية الكونغو الديمقراطية من أن يعيشوا مرة أخرى في السلام والكرامة اللذين حُرموا منهما زمنا طويلا ولهم فيهما حق شرعي.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد جوزيف كابيلا، رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

بيان السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب يلقيه رئيس جمهورية ليتوانيا.

اصطُحب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى قاعة الجمعية العامة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بفخامة السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

الرئيس أدامكوس (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بخالص الشكر لرئيس الدورة السابقة للجمعية العامة، جوليان هنت، الذي حظينا بقيادته القديرة والبارعة خلال الدورة المنصرمة. وأتمنى أيضا لرئيس الدورة التاسعة والخمسين، جان بنغ، عاما من العمل البناء والناجح للغاية.

إن واجبنا المشترك هو إنجاح الدورة التاسعة والخمسين هذه والإعداد الملائم للذكرى السنوية الستين للأمم المتحدة وللاستعراض الأول الرفيع المستوى لتنفيذ إعلان الألفية، الذي سيُجرى العام المقبل. وأعتقد أن هاتين المناسبتين ستوفران إطارا ممتازا لاستعراض جاد للكيفية التي يمكن بها مواجهة الوضع العالمي المتغير بأمم متحدة جديدة.

إن مخاطر الألفية الجديدة وتحدياتها تؤثر علينا جميعا ولا يمكن التصدي لها إلا بجهود مشتركة. وتهديدات مثل الإرهاب لا تعرف حدودا، ولا تفرق بين الأجناس أو الديانات أو الأعراق. فما يجلبه الإرهاب من رعب ودمار وخوف يتساوى في الدار البيضاء أو مدريد أو نيويورك أو القدس أو بيسلان. إن الإرهاب لا يمكن تبريره. ولا يمكن أن يكون هناك عذر ولا لين في مواجهته. ويجب أن تكون مكافحة الإرهاب إحدى المهام ذات الأولوية لدى فرادى الدول الأعضاء ولدى الأمم المتحدة.

حتى في هذه اللحظة التي نتكلم فيها، لا تزال الأزمات الإنسانية والفقر والمجاعة والمرض تبلي أجزاء كبيرة من العالم ببلواها. إذ يوجد ما يقرب من بليون شخص يعيشون بأقل من دولار للفرد يوميا في أماكن متفرقة من

العالم. وفي أفريقيا جنوب الصحراء وحدها، يعيش حوالي ٣٠٠ مليون شخص في فقر مدقع.

وفي العراق، تُخيب التفجيرات شبه اليومية الآمال المعلقة على الانتخابات العامة والحرة، ويظل الأمن محفوفا بالأخطار الجسيمة بحيث لا تستطيع الأمم المتحدة استئناف دورها المحوري هناك. وما زال صراع الشرق الأوسط يفتك بالأرواح. ونتداول مرة أخرى عبارة الإبادة الجماعية بسبب أزمة دارفور في السودان.

لذلك من الضروري أن نسعى أكثر وأن نبذل المزيد من الجهود لتمكين الأمم المتحدة من التصدي بنجاح لهذه التهديدات والتحديات، لأن الأمم المتحدة، رغم كل الانتقاد، تبقى المنظمة الوحيدة القادرة على تجسيد مبادئ تعددية الأطراف العالمية والفعالة حقاً. وتستطيع الأمم المتحدة توفير النطاق والشرعية العالميين اللازمين لتمكين المجتمع الدولي من العمل.

وحيث تتغير التهديدات التي نواجهها وتنشأ الحاجة إلى طرق جديدة للتصدي لها، حان الوقت لأن نتفق على سياسات ومبادئ للمستقبل. إننا اليوم بحاجة إلى تكوين فهم مشترك لطبيعة التهديدات العصرية للسلم والأمن الدوليين. والكثير في ذلك يتوقف على قدرة الأمم المتحدة – أي نحن – على التوصل إلى توافق آراء جديد بشأن الأمن الجماعي. إن قوتنا تكمن في عزمنا على التصدي الجماعي للتحديات الرئيسية للسلام والأمن والتنمية المستدامة.

واليوم، أكثر من أي وقت مضى، يتعين على الأمم المتحدة أن تؤدي دورا قياديا في بناء المجتمعات التي تسير على درب الحكم الرشيد واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون. ويجب أن نكون قادرين على التدخل ومنع حدوث حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان.

لا بد أيضا أن نكون حازمين في كفاحنا ضد كل محاولات التعدي على كرامة الإنسان، وضد جميع أشكال ومظاهر التعصب أو معاداة السامية أو العنصرية أو كراهية الإسلام.

إن المجتمع الدولي معرض للأخطار التي يمثلها انتشار أسلحة الدمار الشامل، والجريمة المنظمة الدولية، والتدهور البيئي، وانتشار الأمراض الخطيرة للغاية مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. ولا بد أن تكون جهودنا المشتركة لمكافحة تلك التهديدات وغيرها شاملة ومتسقة ومنظمة وثابتة.

ويجب ألا تكون جهودنا لخفض مستوى الفقر والجوع، ولتقليل التباينات بين الدول وفي داخلها، ولتحسين الظروف المعيشية للنساء والأطفال، ولإتاحة الأمل في حياة كريمة لأكبر شرائح سكان العالم، أقل شمولا واتساقا، كما جرى التعهد بذلك في إعلان الألفية.

ونحن بحاجة إلى أن نمضي قدما في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية. ونحن بحاجة إلى توطيد إرادتنا السياسية لجعل شراكتنا العالمية أكثر فعالية، عن طريق الوفاء التام بالالتزامات التي قطعها توافق آراء مونتيري.

ولا توجد تنمية دون تحقيق السلام. ولا يوجد سلام دون تحقيق التنمية. وينبغي أن تبرز هذه الصلة المعترف بها بين الأمن والتنمية بشكل أفضل في جدول أعمالنا العالمي. ولن نتمكن من بناء مستقبلنا المشترك إلا بمجابهة هذه المسائل بطريقة متماسكة ومنسقة.

وليتوانيا على استعداد للإسهام بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف في تنفيذ أهداف الألفية، وبمشاركة تجربتها لعلمية الإصلاح الوطني. ويمكّننا انضمامنا إلى عضوية الاتحاد الأوروبي الموسع ومنظمة حلف شمال الأطلسي من

الاضطلاع بدور أكثر نشاطا عن طريق التمسك بمبادئ السياسية الإنمائية واعتماد دور الدولة المانحة.

وفي العالم المقبل سنناقش كيفية التوصل إلى توافق في الآراء على الإطار المؤسسي والسياسي لعمل الأمم المتحدة في المستقبل. وتتمسك ليتوانيا تمسكا تاما بالحاجة إلى إصلاح الأمم المتحدة لمصلحة النهوض بفعاليتها وشمولها لكل الأطراف. ويحدونا الأمل في أن تتمكن نتائج الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير من الإسهام بشكل كبير في إعطاء زخم متجدد لإصلاح الأمم المتحدة. وإذا حصل ذلك، فان الاختبار المقبل سيتمثل في التوصل إلى اتفاق واسع على إجراء التغييرات ومتابعة تنفيذها.

وآمل أيضا أن يكون العام المقبل حاسما في إصلاح مجلس الأمن، وهو أمر طالت مناقشته. والمسألة ليست ما إذا كان ينبغي توسيع المجلس، وإنما هي كيفية جعل المجلس فعالا وتمثيليا. وبالتالي، فإن ليتوانيا تؤيد بشكل تام فكرة ضمان تمثيل أوسع ومسؤولية أكبر لمجلس الأمن.

وبالإضافة إلى ذلك، لا بد أن يتم تجديد المجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيزه. وبتكريس أنفسنا لإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي فإننا نحظى بفرصة حقيقية لجعله أداة فعالة في أيدي أعضاء الأمم المتحدة النشطين والمسؤولين.

وآمل وأود أن نصل بنهاية هذه الدورة إلى إحياء الذكرى السنوية الستين لإنشاء الأمم المتحدة مع الاقتناع والارتياح بأننا فعلنا كل ما في وسعنا لبناء منظمة أفضل، منظمة قادرة على التصدي للتهديدات والتحديات القديمة والجديدة والصعبة والهينة على حد سواء بطريقة فعالة وشاملة.

ومع إدراكنا الكامل بأن الأمم المتحدة أنشئت لخدمة البشرية، فلنواجه هذا التحدي. ولنحقق الوعد بأن الأمم المتحدة قادرة على تحقيق آمال وتطلعات الشعوب التي أنشئت المنظمة من أجلها.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس جمهورية ليتوانيا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد فالداس أدامكوس، رئيس جمهورية ليتوانيا، إلى خارج قاعة الجمعية العامة.

البند ٩ من جدول الأعمال (تابع)

المناقشة العامة

بيان السيد بيدرو ميغيل دي سانتانا لوبس، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان يدلي به رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية.

اصطحب السيد بيدرو ميغيل دي سانتانا لوبس، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسعدني أيما سعادة أن أرحب بدولة السيد بيدرو ميغيل دي سانتانا لوبس، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد لوبس (البرتغال) (تكلم بالبرتغالية؛ الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه): في البداية، أود أن أذكر أن البرتغال تؤيد، بطبيعة الحال، البيان الذي أدلت به هنا رئاسة الاتحاد الأوروبي. وتتمنى البرتغال للأمم المتحدة أن تفي بالدور المحوري الذي تستحقه على نحو صائب في مجتمع الأمم. إن الأمم المتحدة منظمة دولية لا غنى عنها. وبدون هذه الهيئة، التي نشكل جميعنا جزءا منها، فإن العالم سيكون أكثر انعداما للاستقرار، وأقل إمكانية للتنبؤ به،

ومكانا حيث لا يكون الحلم العالمي بالسلام والحرية أكثر من سراب يلوح في أفق بعيد.

لقد أنشئت الأمم المتحدة في سياق تاريخي بعيد، ولكن أفكارها وقيمها الأساسية تبقى معاصرة. وتعودت البرتغال على الإشارة إلى هذه الأفكار والقيم في مناسبات مثل هذه، لأننا نرى أن هذا التعهد المشترك يستند إلى قواعد صلبة. و ''نحن شعوب الأمم المتحدة'' نؤمن بكرامة وقيمة الفرد، وبالحريات الأساسية وبالمساواة بين الرجال والنساء. وندافع عن سيادة القانون الدولي والتسامح في العلاقات بين الشعوب.

ولكننا نؤمن أيضا بأنه ينبغي للمرء ألا يميز بين الدول الكبيرة والصغيرة، إذ أن لدينا جميعا مصلحة مشتركة في التقدم الاجتماعي وفي صون السلام والأمن الدوليين. هذه هي أهداف هذه المنظمة التي يلزم المحافظة عليها وتعزيزها. وهذه، بحسن نية، هي قضيتنا المشتركة، قضية البشرية.

ولا محالة أن شهر أيلول/سبتمبر، في مدينة نيويورك هذه، يعيد ذكريات الرعب الذي حصل قبل ثلاثة أعوام. فهو يضطرنا إلى النظر في التحديات للسلام التي تواجهها المنظمة ونواجهها جميعنا اليوم. وتظهر لنا الأحداث المأسوية التي وقعت في مدريد وبيسان وبغداد وجاكارتا وغيرها من الأماكن أن الإرهاب دخل إلى أعمق الظلال وأكثرها ظلاما.

ولا توجد قضية، ولا فكرة، تبرر الأعمال الوحشية المحضة وسفك دماء الأبرياء. فالإرهاب هو عدو البشرية. وبالإضافة إلى ذلك، تعتقد البرتغال أن الأمر منوط بالأمم المتحدة لكي تسهم بحزم في وضع استراتيجية عالمية لمكافحة الإرهاب – استراتيجية لا تراعي الاستجابات البديهية المتعلقة بالأمن فحسب، ولكن تراعي أيضا العناصر الأخرى التي يمكن أن تولد عنفا.

ولنكن ثابتين في مكافحة الإرهاب، ولكن دعونا أيضا نعكف على ذلك بشكل جماعي ولنُراعِ القوانين والقيم التي باسمها، نحارب الآن، وينبغي أن نحارب هذا الشر.

إن الجوع والفقر يولِّدان اليأس وقد يجعلان الناس يختارون مسار العنف. ولذلك أود أن أعرب عن تقديري لمؤتمر قمة زعماء العالم من أجل العمل لمكافحة الجوع والفقر، الذي دعا إليه الرئيس لولا دي سيلفا، والذي تشرفت بحضوره. ونعتقد أن ذلك الاجتماع كان خطوة أساسية نحو تخفيف حالات الفقر المدقع، التي لا يمكن احتمالها من الناحيتين الأخلاقية والسياسية.

وإذا ما عمدنا إلى العمل الآن، يمكن أن يتغير العالم إلى الأفضل؛ وما لم نفعل ذلك، فيمكن أن يصبح التحكم في توازنه أكثر صعوبة بشكل متزايد. وتريد البرتغال أن تكون في طليعة المستقبل. ولذلك السبب نعتقد أن استدامة التنمية والدفاع عن الموارد الطبيعية يشكلان نموذجين عمليين لعصر جديد. ونعتقد أن التنمية الاقتصادية في القرن الحادي والعشرين لن تصبح مستدامة إلا إذا احترمت بحق توازن الكوكب وإلا إذا نُفذت أحكام كيوتو بدقة.

هل يُعقل أن تواصل منظمة مثل الأمم المتحدة العمل في القرن الحادي والعشرين مثلما كانت تعمل قبل ستين عاما؟ فقد أُنشئت الأمم المتحدة في وقت لم يكن فيه هناك أجهزة تلفزة أو حواسيب أو هواتف نقالة. لقد تغيرت الاتصالات والتكنولوجيات ووسائل النقل جميعها؛ واكتُشف الحامض الخلوي الصبغي والجينوم البشري؛ ونحن نتصفح الإنترنت على نطاق عالمي. ومع ذلك فالمنظمة التي

جمعت معا شعوب العالم لديها نفس الهيكل الذي كان لديها قبل أكثر من نصف قرن.

إن سرعة التغير مبهرة. وتجد الأمم المتحدة نفسها في مفترق الطرق: فبينما لا يتطرق شك إلى أهميتها، قد نتساءل عن فعاليتها. ولكن تلك قضية ينبغي أن توضع أساسا أمام الدول الأعضاء. ورغم كل شيء فإن الأمم المتحدة هي تعبير عن إرادتنا الجماعية. ولا يمكن أن ننظر إلى المنظمة باعتبارها سطحا عاكسا بعيدا نحاول أن نُسقط عليه تطلعاتنا الشخصية، والتي عادة ما تتخطى حدود الولايات والسبل التي نتيحها لها.

وفي ذلك الصدد، نؤيد عمل فريق الخبراء الرفيع المستوى الذي أنشأه الأمين العام في العام الماضي للنظر في التحديات الحالية للسلام والأمن. وتهدف استراتيجيات تعزيز المنظمة التي سيوصي بها فريق الخبراء إلى الحفاظ على كل ما هو أفضل في الأمم المتحدة وإلى كفالة تزويدها بالوسائل اللازمة لتعزيز التنمية الحقيقية، ومنع الصراعات وحماية حقوق الإنسان.

وتؤيد البرتغال تأييدا قاطعا إصلاح مجلس الأمن. ونؤيد توسيع عضويته لكي يعبر على نحو أفضل عن عالم اليوم، عن طريق إعادة التوازن التمثيلي فيه. وقد قلنا في هذا المحفل – ونؤكد مجددا اليوم – إننا نؤيد زيادة عدد الأعضاء الدائمين وغير الدائمين. وظل تأييد البرتغال للبرازيل وألمانيا واليابان معروفا للجمعية العامة منذ عام ١٩٩٣. وقد أعربنا بالفعل عن تأييدنا لطلب الهند بترشيحها وبالنيابة عن حكومة البرتغال، أغتنم هذه الفرصة لكي أعبر عن التزامنا بأن نرى القارة الأفريقية ممثلة بمقعد دائم في مجلس الأمن.

ولكننا نريد أيضا تحسين العلاقة بين المجلس والأجهزة والوكالات الأخرى في الأمم المتحدة، فضلا عن العمل على تحقيق مزيد من الشفافية في قراراتها. إن الديمقراطية التي تدافع عنها المنظمة لا تتوافق مع أساليب العمل التي عفا عليها الزمن والتي عادة ما يكون لها تأثير سلبي على صورة ومصداقية الأمم المتحدة، وتؤدي إلى شللها.

إن منع الصراعات أكثر أهمية من حلها. وينبغي أن نكون على دراية بأن فاعلية الأمم المتحدة ستُقاس في نهاية المطاف بقدرتها على منع الصراعات. وقد أدى انتشار حالات الأزمات إلى نشر ما يقرب من ٦٠ ٠٠٠ من أصحاب الخوذ الزرق حاليا في عمليات حفظ السلام، وذلك العدد آخذ في الازدياد.

وقد تعاونت البرتغال مع الأمم المتحدة في العديد من عملياتها لحفظ السلام في جميع أنحاء العالم. وهنا أود أن أشيد بأبناء بلدي وجميع الذين خدموا في بعثات حفظ السلام، وخاصة أولئك الذين جادوا بحياتهم لتحقيق مثلنا المشتركة.

ونحن نأمل أن تتمكن المنظمة من تطوير عملها على نحو أفضل في ميدان منع الصراعات. ومع ذلك فما زلنا نفتقر إلى الأداة ذات الكفاءة لوضع تلك السياسة. ولذلك اقترحت البرتغال في الدورة الأخيرة للجمعية العامة تشكيل لجنة لتعزيز السلام تحت سلطة مجلس الأمن وبالتعاون معه ومع المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستكون أهدافها الرصد المنتظم للبلدان التي تمر بأزمات أو هي على حافة الخطر، وكفالة التعاون بين المؤسسات الإقليمية والدولية.

ونحن نعتقد أن اقتراحنا لا يزال صالحا ونشكر جميع الذين حسَّنوه من خلال الاقتراحات والتعليقات. وهذه فكرة عملنا بصددها على نحو خاص مع شركائنا في جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية، والتي أود أن أعرب بحرارة عن شكرنا لها في هذه المناسبة.

إن اللغة البرتغالية، في الواقع، هي العامل الموحد فيما بين مئات الملايين من الناس في خمس قارات. وليتسنى لها أن تملك القوة وسيلة للاتصال والثقافة في القرن الحادي والعشرين، ينبغي لأعضاء جماعة البلدان الناطقة بالبرتغالية أن يلتزموا التزاما واضحا بالصلة مع الماضي والحاضر والمستقبل. وكون البرتغال هي مهد اللغة البرتغالية لا يجعلنا نزعم أنها ملكنا وحدنا وأن لنا فيها حقوقا خاصة. فإن الجماعات التي ننضم إليها نتيجة لمصالح خاصة، مهما كانت شرعيتها لا يمكن أبدا أن تمحو مجتمعنا الخاص، وأسرتنا، وروحنا، ولغتنا، وثقافتنا، وهويتنا. لقد نُقشت عبارة ''اعرف نفسك'' في أسفل معبد دلفي منذ عهد بعيد.

ولا تواجهنا في أي مكان مشكلة ضخمة متعلقة بقدرة الأمم المتحدة على العمل مثلما هي في العراق. إن العراق يحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. والشعب العراقي الذي عصفت به عقود من الديكتاتورية والحرب يستحق تأييدنا وينبغي أن نوفر للأمم المتحدة الوسائل اللازمة لكي تفي تماما بالولاية التي أوكلها إليها مجلس الأمن. ولكن يجب أيضا أن نفهم بوضوح أن الوجود الدولي في العراق – الذي وافق عليه مجلس الأمن والحكومة العراقية المؤقتة – مؤقت بطابعه.

وقد حان الوقت للمجتمع الدولي أن يوحد جهوده لضمان أن يجد الشعب العراقي مرة أخرى طريقه إلى السلام والتنمية. ولا يمكننا أن نغير الماضي ولكن يجب أن نفترض أن المستقبل لا يزال ممكنا تغييره على نحو إيجابي. وبالتالي، يجب أن نستعيد وحدتنا بسرعة إذا كان لمنظمتنا ألا تعاني من ضرر كبير دائم نتيجة لأزمة العراق.

ولكي تنجح الديمقراطية في العراق ويحتفظ هذا البلد بوحدته، فمن الضروري أن يُسمع رأي شعبه، من خلال الانتخابات، فيما يتعلق بالطريقة التي يريد أن يُحكم بها. ومن الأهمية بمكان أيضا الالتزام بالجدول الزمني السياسي المتفق عليه، وإلا فإننا قد نعرض للخطر الشديد التوقعات المشروعة للشعب العراقي وحكومته. ولا يمكن أن نسمح للذين يتسببون في زعزعة الاستقرار من خلال أعمال الإرهاب التي لا تخطر على بالٍ أن تكون لهم سلطة رفض إنشاء النظام الديمقراطي في العراق. فالانتخابات هي السبيل الوحيد لتمكين الشعب العراقي من الوصول إلى الديمقراطية والحرية وهي حقوق طبيعية له.

إن السلام والحرية والديمقراطية معرضة للخطر أيضا في أجزاء أخرى من العالم الذي نعيش فيه. ولا يمكننا أن نغض الطرف عن المأساة التي تدور الآن في دارفور. ويقتضي أمننا الجماعي أيضا وجود مراقبة دولية فعالة على إنتاج الأسلحة النووية والكيميائية والبكتريولوجية ووسائل نشرها.

ومن أجل صون الأمن الدولي، من الضروري كذلك أن تواصل المنظمة ضغطها لاستئناف عملية السلام في الشرق الأوسط. إن الحالة الراهنة غير مقبولة. ومن الضروري لإسرائيل وفلسطين أن يتعلما كيف يعيشان معا في سلام وأمن، داخل حدود معترف بها دوليا ودون وجود حواجز اصطناعية.

ولا يمكننا أن نستبدل الانقسام بين الليبرالية والجماعية بانقسام آخر بين الحرية والسلام من جهة، والإرهاب والدكتاتورية من جهة أخرى. لقد دخل العالم حقبة جديدة بالفعل. وتطالب شعوب العالم أجمع، كما أُشير إليه في ميثاق الأمم المتحدة، بعقد جديد بين المحكومين والحاكمين.

إن السلطات الثلاث التقليدية لمونتيسكيو لم تعد قائمة بمفردها في حكم الشعوب. فالذين يؤمنون بذلك فقدوا الإحساس الزمني الصحيح. ولا يوجد أسوأ من أن نخطئ في مفهومنا للواقع. وتوجد قوى لم تكن كما كانت

عليه من قبل، وقوى أخرى لم يكن يعرفها مونتيسكيو ولوك، وصانعو الثورات الليبرالية، لأنها لم تكن موجودة آنذاك أو لأن شكلها قد تغير، بمرور الزمن. وعلى المرء أن يفكر فحسب في قوة تأثير وسائط الإعلام في حياة الشعوب اليوم.

تود شعوبنا أن تشعر بالقوة في الوقت الحاضر وبإيمانها بالمستقبل. ولهذا السبب، سأنهي بياني كما بدأته، بالتركيز على الدور الذي لا غنى عنه والمحوري للأمم المتحدة في الحياة اليومية للأمم الحرة ذات السيادة. نحن ننتمي إلى منظمة أعادت الأمل إلى كثير من الشعوب والبشر، وذلك بجعل نور الحرية يسطع على أراضيهم بعد ظلمات القمع التي عاشوا في ظلها. وتيمور – ليشتي أحسن مثال على قدرة الأمم المتحدة على القيام بذلك.

ولكن لا بد للمرء أن يشدد أيضا على الأهمية التي توليها الأمم المتحدة للضعفاء والأطفال والمعوقين وللنهوض بالمساواة بين الجنسين. والإنسانية ليست كيانا مجردا بالنسبة إلى هذه المنظمة. فالحوار بين الثقافات والحضارات والديانات، الذي تؤيده البرتغال، يمثل جزءا لا يتجزأ من العمل اليومي للأمم المتحدة.

نحن جزء من منظمة كرست نفسها لتحقيق السلام ومنع الحروب. وإننا طرف في مشروع جماعي لخدمة حقوق الإنسان والحريات الأساسية. ونتمتع بقوة معتقداتنا. وكما قال البابا يوحنا بولس الثاني، إننا نعرف أن السلام ليس ضعفا وإنما هو قوة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد بيدرو ميغيل دي سانتانا لوبيز، رئيس وزراء الجمهورية البرتغالية، من المنصة.

بيان السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى بيان من رئيس وزراء إمارة أندورا.

اصطُحب السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني بالغ السرور أن أُرحب بدولة السيد مارك فورنيه مولنيه، رئيس وزراء إمارة أندورا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد فورنيه مولنيه (أندورا) (تكلم بالكاتالانية، الترجمة الشفوية عن النص الانكليزي الذي قدمه الوفد): منذ عشر سنوات، انتُخبت رئيسا للوزراء في بلادي. وكان ذلك في عام ١٩٩٤، ذلك العام الذي شكل أملا للعالم ولمنظمة الأمم المتحدة. إن انهيار النظام الشيوعي والستار الحديدي، وبزوغ ديمقراطيات جديدة في العالم، إلى جانب توقعات اقتصادية إيجابية، أمور جعلتنا نتصور مستقبلا أفضل للبشرية في القرن الحادي والعشرين.

وبعد عشر سنوات، ما زلنا نعيش شاغلا كبيرا في عالم يسوده العنف بشكل متزايد، وترد فيه القوى العسكرية على الهجمات الإرهابية، ولكن يبدو أن هذه الردود العسكرية تولد هجمات إرهابية جديدة. ويبدو أننا وقعنا في جولة فظيعة من تسجيل النقاط وفي حلقة مفرغة من الحقد والتعصب وإراقة الدماء بلا طائل. فما من يوم يمر إلا وتقدم لنا وسائط الإعلام صورا لأناس أبرياء وجنود يفقدون حياتهم في تلك الصراعات. إن الأخطار ما زالت تتصاعد، وفوق كل ذلك، فإن قضية السلام العالمي تبدو هشة بشكل متزايد. كما أضحى اليوم من العادي تماما أن نشاهد، على شاشات التلفزة في كل مترل، صورا عن أشد الأحداث المأساوية في مختلف أنحاء العالم فور وقوعها.

إن الامتياز الذي أحظى به، بحضوري عدة مرات إلى الجمعية بالنيابة عن بلدي، أوجد في داخلي حالات من التفكير انطلقت في البداية من مجرد حب الاستطلاع والرغبة في المعرفة والتعلم إلى مرحلة يعتريها المزيد من الشك، خلال فترات وضعت فيها علامات استفهام كبيرة حول الدور الذي نقوم به في هذه اللعبة.

نحن نريد أن نكون إيجابيين ومتفائلين، وألا نخون إرث السلام والوئام والانفتاح وهي أساس حياة أبناء أندورا، سواء كانوا نساء أو رجالا. ولكن لا بد أن نقر بأنه أضحى من الصعب أكثر فأكثر أن نفكر بتلك الطريقة، وأن نؤمن بأن المبادئ التي ألهمت، على سبيل المثال، إنشاء الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تظل سائدة حتى اليوم.

إن فكرة الحرب الوقائية تثير الآن مشاعرنا جميعا. ومبدأ ''بادر بالهجوم قبل أن تُهاجم''، ليس باختراع جديد. إنه فكرة قبلية أو نوع من التصرفات ينتمي إلى حقبة أخرى غير بعيدة جدا في تاريخ أوروبا نفسها.

والأسئلة الكبيرة هي: ماذا يبرر القيام بهجوم وقائي؟ ما هو البلد أو البلدان التي تُشكل تهديدا كافيا يقتضي القيام بهذه المجازفة؟ لماذا يُهاجم هذا البلد بعينه دون الآخر، وربما يشكل كلاهما نفس الخطر؟ هل معاناة بعض الشعوب أكثر مغزى من معاناة شعوب أخرى، وبالتالي تستحق أن يُتخذ إجراء بشأنها؟ وهل ينبغي تجاهل اتفاقيات القانون الدولي من قِبل الأعضاء في الأمم المتحدة، كما يفعل ذلك الإرهابيون الخارجون على القانون؟

إن ما أود اليوم أن أفعله هو التفكير في الأشياء التي يمكن أن نتعلمها من الماضي، ويمكن أن تهدينا إلى مستقبل أكثر وعدا وأكثر أمنا.

بالنسبة إلى البلدان التي تحترم بشدة تاريخ الحرية في الولايات المتحدة وتعجب به كثيرا – وتعتبر أندورا نفسها ضمن هذه البلدان – من المثير للذعر أن نلاحظ أن مذهب الهجوم الوقائي قد ولد مستوى من الريبة بين الحكومات والشعوب. وبعد الموجة العالمية الكبيرة من التعاطف التي جاءت عقب الهجمات الإرهابية ضد نيويورك وواشنطن، فإن هذا المفهوم المتغير أصبح مزعجا بشكل كبير.

ولا يستطيع أحد القول إنه يكفينا مجرد التعاطف. وقد كان التعاطف العالمي مجرد رد فعل للهجمات التي وقعت ضد نيويورك وواشنطن. ونحن، شعب أندورا، تأثرنا بشكل مباشر جدا بالهجمات التي وقعت في مدريد قبل ستة أشهر. وحديثا جدا أضيفت روسيا إلى قائمة الكوارث. ولكن ليس بإمكان التعاطف وحده أن يكسر حلقة الخوف والعنف.

علينا أن نتصدى لأسباب الإرهاب وأن نفهم القوى التي تعطيه الغلبة لكي نستطيع أن نرد سويا عليها مع الامتثال لسيادة القانون. وغدا سيودع بلدي صكوك التصديق على أربع اتفاقيات لمكافحة الإرهاب، وسيتم التصديق على ما يتبقى منها في العام القادم.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد كازيخانوف (كازاخستان)

لا يمكننا أن نسمح للإرهاب بانتهاك سيادة القانون، لأن ذلك يقضي على التصرف الحضاري، الذي يعمل كشبكة أمان في الحضارة المعاصرة. وبدلا من عزل دولة عن الأخرى، وبدلا من محاولة إضفاء الطابع الأخلاقي والمواقف السياسية التي تخدم المصالح الذاتية، وبدلا من أن نستسلم للخوف، علينا أن ندرك أن ضعفنا المشترك يسير جنبا إلى جنب مع إنسانية نشترك أيضا فيها.

إن مساعدة كل عضو في المجتمع الدولي على إدراك أن ما يحدث للآخرين قد يحدث لنا أيضا يقيم أساسا من التسامح والتفاهم. كم نصبح أقويا إذا ما عملنا بصدق، نحن

جميع البلدان الممثلة في الأمم المتحدة، في مكافحة الإرهاب. ويستطيع مجلس الأمن، إذا ما عُزز بإرادة مشتركة، أن يعمل للقضاء على الإرهاب أكثر بكثير مما يمكن أن تفعله إجراءات فردية تتخذها قلة من الحكومات.

يجب أن نعيد إلى الأمم المتحدة شعورها بالتصميم وأن نساعدها لتساعدنا جميعا في حربنا الهامة جدا ضد الإرهاب. وأدعو، على وجه الخصوص، الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن للتفكير مليا وجديا فيما يمكن أن تنجزه إذا عملت معا، بدعم من جميع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة، للحفاظ على النظام الدولي وأنماط السلوك المتحضر، التي استغرقت البشرية في تحقيقها آلاف السنين التي اتسمت بالمعاناة والتقدم.

وفي هذا السياق، تؤيد أندورا زيادة عدد أعضاء مجلس الأمن – إلى ٢٤ عضوا – لضمان تمثيل أكثر دقة لواقع عالم اليوم في هذه الهيئة الهامة لصنع القرار.

أعتقد أن الطاقة التي تغذي دورة العنف ناتجة عن الأفكار التجريدية التي نختبئ وراءها أفكار تجريدية عن مفهوم الأمة أو الدين أو العرق. إننا نخفي ضعفنا وراء حقيقة صلبة أو صواب أخلاقي من نوع ما. والجهل وعدم الاستعداد للتسليم بجوانب الاختلاف يؤدي إلى الخوف من الأجانب وكرههم وإلى العنصرية.

لن يفيد كثيرا الآن التعجب ما إذا كانت النتائج ستكون مختلفة، والأخطار التي نواجهها اليوم أقل حدة، لو أن سياسات مختلفة قد طبقت بعد هجمات ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١ الإجرامية التي لا يمكن اغتفارها؛ أو لو أن عملية السلام في إسرائيل وفلسطين كانت أكثر نجاحا؛ أو لو أننا تمكنا هنا في الأمم المتحدة من القيام بدور مختلف. إننا نُسلّم بأن تصدينا، كأمم متحدة، لأزمات دولية أخرى لم يكن كاملا، وبأننا نسعى باستمرار لتصحيح الأسلوب الذي ننتهجه إزاء القضايا. ولكن النتائج كانت لا تقدر بثمن. فقد نجحت جهودنا في تجنب أسوأ حمامات دم وإلحاق أذى أكبر بالمضطهدين وحدوث صدمات ويأس أشد.

ما فائدة هذه المنظمة إذا افتقرنا إلى الحكمة والقوة الأخلاقية لنحاول إجراء مصالحة بين زميلاتنا الدول؟ كيف يمكن لنا أن نظل نأمل في تحقيق السلام والعدالة في العالم إذا توقفت الأمم المتحدة عن المضي قدما بمهمتها؟

لم تكن أندورا أبدا بلدا غنيا، إلا أن سكانها كانوا دائما أحرارا. ومن هذا المنظور، لنا تاريخ مميز. فقد عانت دول أخرى من حرمان كبير وحروب بين الأخوة، وفقدت عادات وتقاليد وفرَّ مواطنوها إلى المنافي.

انطلاقا من وعينا للدَيْن الأخلاقي الذي ندين به للآخرين، اقترحنا قبل ثلاث سنوات زيادة مساعدتنا الإنمائية إلى ٠,٧ في المائة من ميزانيتنا للسنة القادمة. ومع أن هذا يمثل جهدا عظيما من جانبنا، كبلد صغير، فإن من دواعي سروري أن أبلغ الجمعية أننا سنفي بالتزامنا. وأنا متأكد أيضا أن من يخلفني في رئاسة الحكومة سيواصل زيادة إسهام أندورا في أهداف التنمية إلى أن نصل إلى نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي الناتج المحلي. وسنصبح أيضا عضوا في منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة وسنساعد على تحقيق مهمتها النبيلة.

إننا نعيش في عالم محدود الموارد والفرص. ويزداد التنافس عليها مع زيادة العولمة. وستكون أسوأ نتائج المنافسة المحتومة في المستقبل مطالب عنيفة على نحو متزايد من جانب دولة أو أخرى. ومع ذلك، فإن القضايا الأساسية التي تواجهنا لا تقتصر فقط على جزء واحد من العالم؛ كما أنه لا يمكن تعريفها من حيث ميزات أو مصالح دولة واحدة. فالحفاظ على البيئة وعلى اقتصاد عالمي قوي ومستويات

عيش كريم وعلاقات سياسية مأمونة وسلمية تتطلب جميعها بذل جهد متضافر.

لن تكون المهمة سهلة. وستتطلب حشد كل ما نستطيع حشده من شجاعة وطاقة ومهارة دبلوماسية وحنكة في التعامل. ولم تكن مهمتنا المشتركة أبدا أهم مما ستكون عليه في السنوات القادمة.

بالأمس، استمعتُ بعناية إلى كلمات الأمين العام، الذي حدد لنا جميعا في خطابه الافتتاحي مستوى عاليا جدا. وأود أن أتقدم للأمين العام بتهنئتي الخالصة على شجاعة كلماته. وقد استمعت إلى خطابات مؤثرة عديدة في هذه القاعة على مدى السنوات العشر الماضية. وكان البيان الذي ألقاه الأمين العام بالأمس هو أفضلها حتى الآن.

ومع أن أندورا انضمت إلى الأمم المتحدة قبل عشر سنوات فقط، فإن بلدنا ليس بلدا جديدا. على النقيض من ذلك تماما – فإمارة أندورا من أقدم الإمارات وأكثر دول العالم سلما. فحدودنا لم تتغير منذ قرون، وممارستنا الديمقراطية البرلمانية لمدة تزيد على نصف تلك المدة. وفي الحقيقة، نحن ننعم بسلام لم ينقطع منذ عام ١٢٧٨.

في القرن الثالث عشر أثناء فترة عنف هرطقات الكاثار، التي أدت إلى جيشان في ذلك الجزء من عالمنا، تمكن سيدان قويان – كونت فويكس في الشمال وأسقف أورغيل في الجنوب – من التغلب على الخلافات الدينية والسياسية للتفاوض على اتفاق مكّن من قيام دولة أندورا. ومن خلال دستور عام ١٩٩٣، نبقي على خليفتيهما – رئيس جمهورية فرنسا وأسقف أورغيل – رئيسي دولتنا على نحو شخصي ومشترك ولا يتجزأ. ويعود وجود أندورا المستمر على مدى القرون في الحقيقة إلى إرادة تفاوض ماهرة ومستمرة بين شعبنا وجيراننا الأقوياء.

وكانت العملية الديمقراطية، التي استهلت بإنشاء مجلس الأراضي في عام ١٤١٩، ضرورية لبقائنا كمجتمع حر. ومع أن الصراعات حددت أندورا أيضا عبر تاريخها، فإن التفاهم المتبادل وفر لنا حماية أفضل من الحماية التي وفرتها لنا قمم الجبال العالية التي تحيط بنا أو الشتاء القارص الذي يعزلنا أسابيع وأسابيع عن العالم الخارجي. وعندما أقرأ وثائق أندورا التي تعود للقرون السابقة، أدرك مدى تأثير أفكار الاستقلال واحترام الآخرين في ضمان رفاهنا وأمننا.

وفي ضوء التاريخ الأوروبي الدموي أثناء الألفيات السابقة، نرى في هذا إنجاز جدير بالملاحظة. فلم يكن لنا أبدا جيش ولم ننتج سلاحا هجوميا واحدا من أي نوع. وكان سلاحنا الوحيد حكمة وفطنة أجدادنا، الذين بفضل حسِّهم الجيد أبقونا خارج جميع صراعات جيراننا. وهذا الحَس الجيد ورثته الأجيال الجديدة من شباب أندورا – النساء والرجال – المُعدّين إعدادا جيدا لعالم اليوم، والمنفتحين لتلقي معرفة التكنولوجيا الجديدة ويملؤهم اعتزاز مشروع بانتسابهم إلى دولة صغيرة تتاح لهم فيها كل فرصة للسيطرة على مستقبلهم، ولكن يحيّرهم في نفس الوقت زيادة التعصب الديني الجديد والحصرية وعودة أشكال التعصب القديمة، التي اعتبرناها شيئا منسيا.

وفي مطلع هذا العهد الجديد، يجب أن نمرر لهم الثقة التي وضعناها في الأمم المتحدة وفي سيادة القانون على القوة. هذا ما علمه لنا آباؤنا، وهذا ما يجب أن يتعلمه أطفالنا لكي يستحقوا أن يكونوا أعضاء في المجتمع البشري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء إمارة أندورا على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد مارك فوريني مولينز، رئيس وزراء إمارة أندورا، من المنصة.

خطاب السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء جمهورية كرواتيا.

اصطُحب السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): باسم الجمعية العامة، يشرفني أن أرحب في الأمم المتحدة بمعالي السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء جمهورية كرواتيا، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية.

السيد سانادر (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): هذه أول مرة أخاطب فيها هذه الهيئة بوصفي رئيس وزراء كرواتيا. ويشرفني أن أعرض على الجمعية أولويات حكومة كرواتيا الاستراتيجية في مجال السياسة الخارجية.

أود في البداية أن أتقدم بالتهنئة إلى الوزير جان بينغ على توليه رئاسة الجمعية العامة وأن أرجو له كل التوفيق في أداء مهمته البالغة الأهمية. وبوسعه أن يعتمد تماما على دعم كرواتيا وتعاونها.

هذه أول مرة تخاطب فيها كرواتيا الجمعية العامة بوصفها أحد البلدان المرشحة لعضوية الاتحاد الأوروبي. واليوم، أود أن أطلعكم على موقف كرواتيا من أهم الأعمال التي تواجه الأمم المتحدة في هذا الوقت المتسم بقدر كبير من التحديات المتعددة الأطراف.

إن اجتماع كل هذا العدد من رؤساء الدول وقادة الحكومات هنا في نيويورك بمناسبة افتتاح الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة ليؤكد في حد ذاته بما له في دلالة على أن تعددية الأطراف قوة دافعة في السياسة العالمية، كما يؤكد على أننا نعيش في زمن غير عادي.

ذلك أن العالم في مستهل القرن الحادي والعشرين يختلف اختلافا جذريا عن العالم الذي بدأ فيه جدار برلين في التهاوي. فلم نشهد في أي وقت من قبل هذا القدر من الفرص المنبثقة عن التكنولوجيات الجديدة وتعزيز التعاون الإقليمي والعالمي. ونادرا ما واجهنا عددا من المخاطر والتحديات كالذي نواجهه اليوم.

وقد أكدت الأحداث المؤلمة التي وقعت في الأعوام الأخيرة، من نيويورك إلى موسكو، ومن الشرق الأوسط حتى جنوب آسيا، أن الإرهاب يشكل حاليا أشد الأخطار التي تواجه عالمنا إلحاحا، لأنه يزهق آلاف الأرواح البريئة على نحو عشوائي. ولا يقل عنه خطورة التهديد الذي تمثله أسلحة الدمار الشامل. ولابد لنا من اللجوء إلى كل الوسائل اللازمة للحيلولة دون انتشار أدوات الموت هذه. فإذا ما تضافر شرّ الإرهاب وشر أسلحة الدمار الشامل، بات في مقدورهما أن يلحقا بالجنس البشري دمارا يصعب التكهن بمداه.

لذا يجب علينا ألا نتراخى في جهودنا المبذولة في الحرب على الإرهاب العالمي، كما يجب ألا نهمل الأثر الفتاك لأسلحة الدمار الشامل. ويجب أن تظل هاتان المسألتان على قمة أولوياتنا، فأي تردد في معالجتهما في الوقت المناسب والشكل المناسب يمكن أن تترتب عليه عواقب مريرة.

وينبغي أن تواصل الأمم المتحدة الاضطلاع بدور حاسم في سعينا لتحقيق عالم ينعم بالاستقرار والأمن والرخاء. وتعرب كرواتيا عن ترحيبها بتقريري الأمين العام عن أعمال الأمم المتحدة (A/59/1) وعن تنفيذ إعلان الألفية (A/59/282). وأود بصفة خاصة أن أثني على ما بذله من جهود في سبيل الإصلاح حتى الآن. فقد حدد كثيرا من التحديات التي تواجه الأمم المتحدة وينبغي ألا نتردد في

مجابهتها. ونشاركه بصفة خاصة التقييم الذي خلص اليه من أن الأمم المتحدة بحاجة إلى قدر كاف من الأمن والقدرة المؤسسية على التحرك من أجل التكيف مع الظروف المتغيرة في العالم. وتقع على عاتق مجلس الأمن مسؤولية كبرى في هذا الصدد، ولكننا يجب ألا نغفل عن دور الجمعية العامة، التي لم تستكشف إمكانياتها بعد إلى حدها الأقصى.

وفيما يتعلق بإصلاح مجلس الأمن، تؤيد كرواتيا زيادة عدد أعضاء المجلس في جميع فئات العضوية، استنادا إلى التمثيل الإقليمي المناسب.

ولعلنا نزيد الأمم المتحدة صلة بالواقع، فنأخذ بطائفة من النهج الابتكارية والتعاونية التي تزيد من فعالية جهودنا المشتركة وينتج عنها زيادة قدرة المنظمة على الاستجابة لاحتياجات القرن الجديد وحقائقه.

ولا تتوقف مصداقية الأمم المتحدة على إرادة دولها الأعضاء وعلى قدرتها على إدارة الأزمات فحسب، بل تعتمد أيضا على قدرتها على الاستجابة لتوقعات من هم في حاجة ماسة إلى المساعدة، ومن لا يستطيعون حماية أنفسهم من الاختلالات والظلم. ولا نملك أن نتجنب التماس جميع الحلول المتاحة للتحديات العالمية الأساسية التي نواجهها اليوم، بما فيها الفقر المدقع، وتهريب المخدرات، وانتشار الأمراض الفتاكة، وتغير المناخ العالمي. كما يلزم السيطرة على العولمة، ويلزم تقييم الفرص التي تتيحها وتصحيح ما يشوبها من أوجه الإفراط.

ويقتضي إيجاد الأجوبة المناسبة عن هذه الأسئلة الجوهرية تعاونا متعدد الأطراف، تحتل مركزه أمم متحدة قادرة على الاستمرار وتتسم بالفعالية. ونرجو جميعا أن نرى الأمم المتحدة قوية وحاسمة لها القدرة على التصدي الفعال لتحديات الحاضر والمستقبل، ولكن هذا لا يمكن أن يحدث تلقائيا. انه يتوقف على أمر واحد هو إسهام وتفاني كل دولة من الدول الأعضاء دون استثناء.

لقد اكتسبت كرواتيا بعد الحرب التي فرضت عليها في التسعينات خبرة واسعة بإدارة حالات ما بعد انتهاء الصراع ، وخاصة في مجالات إعادة اللاجئين، وبناء الثقة، والملاحقة القضائية لجرائم الحرب، وإعادة البناء الاقتصادي، وإعادة إدماج المناطق التي مزقتها الحرب في باقي مناطق البلد. ونقف على أهبة الاستعداد للإسهام بما لدينا من معرفة وإتاحتها لمن هم بحاجة إليها.

والعمل الجماعي يأتي على الأرجح بأفضل النتائج في مواجهة تحديات مفزعة، من قبيل المسائل المتعلقة بالأمن والفقر وتفشي الأوبئة، حيث أن تحمل عبئها أمر ينوء به حتى أكثرنا قوة.

وفي هذه اللحظة يشارك أفراد حفظ السلام الكروات في سبع من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. ولدينا إصرار على المضي في تكثيف مشاركتنا في هذه البعثات من حيث تكوينها وعدد الجنود الذين يتم نشرهم، فضلا عن مسارح العمليات.

وسوف نواصل تقديم الدعم لتدريب العاملين في حفظ السلام من أحدث البلدان مساهمة بقوات، سواء تقديم هذا الدعم مباشرة أم برعاية الأمم المتحدة، وذلك باستقبال الضباط الأجانب لحضور الدورات التدريبية في جمهورية كرواتيا، وبإيفاد معلمين كروات لتنظيم وإدارة دورات في أحدث البلدان المساهمة بقوات.

وقد تقدمت كرواتيا بترشيحها لعضوية مجلس الأمن للفترة ٢٠٠٨-٢٠٠٩. ولن تمثل عضويتنا تقديرا عظيما لبلدي فحسب، وإنما أيضا اعترافا بكل الجهد الذي يستثمر على نحو مفيد في السلام والاستقرار بجنوب شرقي أوروبا.

إننا فخورون بإنجازاتنا منذ انضمامنا الى الأمم المتحدة بوصفنا دولة عضوا في أيار/مايو ١٩٩٢. فبعد أن كانت كرواتيا جزءا من برميل بارود أوروبي، أصبحت الآن إحدى الجهات الرئيسية لإيجاد الاستقرار وتعزيزه في منطقة جنوب شرقي أوروبا وما وراءها. وكرواتيا، لما تنعم به من اقتصاد نامٍ وشبكة للطرق السريعة متسعة للغاية وصناعة سياحة مزدهرة، لها توجه راسخ نحو المستقبل. ويمكنني القول بثقة إن ما هو آتٍ أفضل مما كان.

وقد انطلقت كرواتيا بنجاح في طريق التكامل الأوروبي – الأطلسي، يحدوها هدف واضح هو الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. ولا تزال القاعدة الصلبة التي تقوم عليها سياسة كرواتيا الخارجية تتمثل في العلاقات الثنائية الحسنة مع جميع دولنا المجاورة وما يتجاوزها، والتعاون عبر الحدود وعلى الصعيد الإقليمي، وتعددية الأطراف الإيجابية.

ويعكف بلدي على التحضير بسرعة لبدء مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي في أوائل عام ٢٠٠٥. ولدينا ثقة بأن كرواتيا ستفي في النهاية بجميع المعايير المطلوبة في هذه العملية المضنية في الموعد المحدد. وقد أظهرنا بالفعل قدراتنا في مجال الإصلاح وصنع القرارات من خلال الوفاء بمعايير كوبنهاغن المطلوبة لمركز الترشيح لعضوية الاتحاد الأوروبي. ولم يكن هذا بالأمر السهل على الإطلاق، ولكن نجاح كرواتيا يبرهن في النهاية على أن العمل الجاد والسياسات ذات التوجه الإصلاحي هما خير استثمار في مستقبل البلدان.

إن كرواتيا تستعد لتكون بلدا نموذجيا في منطقة جنوب شرقي أوروبا، مما يشجع جيراننا ويساعدهم على تحقيق طموحاتهم على الصعيد الأوروبي – الأطلسي.

وقد ثبت أن احتمال الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي أفضل حافز لبلدان وسط وجنوب غرب أوروبا على تنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية ومؤسسية وديمقراطية شاملة.

ولم تعد أوروبا الموحدة حلماً من الأحلام، بل هي حقيقة يستند إليها رخاء وأمن القارة برمتها. فالاتحاد الأوروبي يمثل الرخاء والتعاون على الصعيد الاقتصادي، وهو الاستقرار والأمن، ولكن قيمه فوق كل شيء هي التي تبرز بهذه القوة. فجميعنا نشترك في نفس القيم ونفس المبادئ ونفس الإخلاص.

وقد كتب شاعر كرواتي ذائع الصيت، هو دوبريزا سيزاريك، قصيدة عن شلال تصنع جماله وقوته آلاف من قطرات الماء الصغيرة. وقطرة كرواتيا تشكل جزءاً من هذه الأعجوبة التي يطلق عليها ”أوروبا الموحدة“.

وتعرب كرواتيا عن إصرارها على المساهمة قدر استطاعتها في نجاح هذه المنظمة والمبادئ التي تقوم عليها. فما أكثر ما نعجز عن سبر أغوار هذه العبارة التي تفوق دلالتها الحقيقية كثيراً مجرد اسم منظمتنا: الأمم المتحدة.

أجل، الأمم المتحدة: فليس في الإمكان صيغة عالمية أفضل في مواجهة التحديات المتصاعدة والإمكانيات، والأعباء، والآمال، والتوقعات في القرن الجديد.

اصطُحب السيد إيفو سانادر، رئيس وزراء كرواتيا، من المنصة.

خطاب للسيد ميغيل آبيا بيتيو بوريكو، رئيس الوزراء في جمهورية غينيا الاستوائية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب لرئيس وزراء جمهورية غينيا الاستوائية.

اصطُحب السيد ميغيل آيا بيتيو بوريكو، رئيس الوزراء في جمهورية غينيا الاستوائية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): يسرني كثيراً أن أرحب بدولة السيد ميغيل آبيا بيتيو بوريكو، رئيس وزراء جمهورية غينيا الاستوائية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

الرئيس ميغيل آبيا بيتيو بوريكو (تكلم بالإسبانية): رغم أن البروتوكول يقتضي أن تكون بياناتنا قصيرة، ليس أمراً روتينياً أن تهنئ غينيا الاستوائية السيد جان بنغ، وزير خارجية جمهورية غابون، على انتخابه عن جدارة ليدير أعمال الجمعية العامة في دورتها العادية التاسعة والخمسين.

إننا نهنئكم يا سيدي الرئيس، أولا، لأن من الحق أن يسمع المجتمع الدولي صوت المضطهدين والمهمشين الذين تمثلونهم عاليا وواضحا. وثانيا، نود أيضا تشجيعكم، لأن المهمة التي تواجهونها شخصيا ويواجهها بلدكم، جمهورية غابون، هي التنسيق، ومحاولة التوفيق، بين المصالح المتنوعة والمتضاربة الموجودة في هذا العالم الأحادي القطب، المصطنع، الهش، الذي يتكلم فيه القليلون بصراحة ويلزم غيرهم الصمت أو يكتفون بالإصغاء، بينما يتكلم آخرون دون أن يحدثوا أثرا.

وهذه المهمة شاقة، لأننا بحاجة إلى إعادة بناء السلطة الدولية التي انتزعت من الأمم المتحدة. ولا يمكننا عمل ذلك ما لم توجد روح الأمانة والمسؤولية الفردية والجماعية والنوايا الحسنة لدى الدول الأعضاء، حتى يمكن التخلي عن المصالح الأنانية في المعركة المشتركة كفالةً لسيادة مبادئ وأهداف هذه المنظمة، وهي مبادئ وأهداف إيجابية وعالمية.

وسيكون بإمكانكم دائما يا سيدي الرئيس أن تعتمدوا على دعم بلدي، جمهورية غينيا الاستوائية، وتعاونه المستمر على ضمان أن تثمر أعمالكم وتعود بالفائدة على البشر.

ونعرب عن امتناننا الأبدي للسيد كوفي عنان، الأمين العام لهذه المنظمة، الذي كان في جميع الأوقات أهلا للظروف والذي تعامل بحرص ونزاهة وعدل مع المسائل التي عرضت على المنظمة خلال هذا العام. ونؤكد مجددا ثقتنا فيه ونؤكد له تعاوننا معه في مهمة تعزيز دور الأمم المتحدة.

وإذ تشارك غينيا الاستوائية في أعمال الجمعية العامة لهذه الدورة يساورها القلق العميق، بسبب الأخطار والتهديدات التي تشكلها الأساليب التي تستخدمها البلدان القوية للتدخل في شؤون البلدان الأدنى قوة، كبلدي أنا. ونرى أن الأمم المتحدة لم تحقق بعد هدفها الرئيسي المتمثل في ضمان السلام والأمن الدوليين. فنحن نعيش في زمن حافل باضطرابات خطيرة في مختلف بقاع العالم، مبعثها الفوضى التي تتسم بها العلاقات الدولية في الوقت الحاضر.

وسوف تضم غينيا الاستوائية جهودها إلى جهود المجتمع الدولي من أجل تعزيز السلطة الدولية للأمم المتحدة.

وقد جئنا إلى الأمم المتحدة لنذكر على الملأ أن غينيا الاستوائية تتعرض لخطر. ونقول هذا بصوت عالٍ، ونأمل أن يُستمع إلينا حقا، لأننا نعلم أن شكاوى البلدان الضعيفة تقع على آذان صماء في هذا المحفل حين يتعلق الأمر بمصالح الأقوياء.

تواجه غينيا الاستوائية تهديدا خطيرا، ونطلب إلى الأمم المتحدة أن تتخذ تدابير جدية وملتزمة لا تقتصر على المسائل التي تؤثر في غينيا الاستوائية اليوم وإنما للحيلولة دون وقوع بلدان أخرى في نفس الحالة التي نحن فيها لكونها ضحايا لنفس النوع من التآمر في المستقبل.

والواقع أن بلدي يجري تهديده بحملة تشهير مستمرة ومسمومة تشن على حكومتي وتنسقها بعض جماعات

الضغط وصحافة بعض البلدان، بقولها إننا في غينيا الاستوائية لا نحترم حقوق الإنسان، ووصفها حكومتي بالدكتاتورية، فضلا عن اتهامها لنا بإهدار إيرادات النفط. وليس لتلك الحملة سوى هدف واحد هو تبرير التدخل السخيف بالقوة في غينيا الاستوائية، من قبيل غزو المرتزقة المتعدد الأطراف الفاشل الذي كان مقرراً أن يحدث في ٦ آذار/مارس الماضي.

ويدرك المجتمع الدولي الأحداث المتصلة بتلك الخطة الفاشلة، وذلك بفضل التقارير الصحفية عن المحاكمات، التي عقدت في غينيا الاستوائية وفي زمبابوي في وقت واحد لأولئك المرتزقة الذين ألقي القبض عليهم في مالابو وفي هراري، على التوالي.

والواقع أن عددا من المرتزقة، من جنسيات مختلفة ولكن تحت قيادة واحدة، وبذريعة دعم المطالب السياسية لزعيم معارضة مفترض في المنفى بأسبانيا، حصلوا على طائرة شحن بهدف أن ينقلوا إلى مالابو، في جمهورية غينيا الاستوائية، ٦٥ من الرجال المسلحين المدربين الذين كان من المقرر اشتراكهم في عملية غزو، وهي عملية انتحارية. وخططوا لاحتلال مناطق استراتيجية محددة مسبقا، لكي يقوموا بالقضاء بدنيا على رئيس الجمهورية وأعضاء الحكومة وكل من يقف ضدهم.

وكان هذا الغزو، الذي تقرر أن يحدث ليلة ٧ آذار/مارس ٢٠٠٤، سيشكل تنفيذ خطة معقدة، دبرها، وطورها، وأحكمها فريق آخر مؤلف من ١٨ رجلا، سبق لهم الحصول على ترخيص بقيادة طائرات الشحن والركاب في غينيا الاستوائية، باستخدام المرافق التي توفرها الحكومة. وكان المفروض أن ينضم ذلك الفريق إلى الأفراد القادمين من هراري.

وكان المقرر أن يشمل الدعم الذي يتلقونه من أسبانيا استخدام سفينتين حربيتين من سفن الأسطول الأسباني على متنهما ٥٠٠ بحار، للمساندة في حالة حدوث مقاومة. وتمثل الهدف في تنصيب السيد سيفيرو موتو نسا، الذي سبق أن شكل حكومة في المنفى اعترفت بها حكومة إسبانيا، في السلطة بمقر الحكومة.

ومن محاسن الصدف أن تضامن حكومات أنغولا وزمبابوي وجنوب أفريقيا أدى دوره فنبّهت تلك الدول خدمات الأمن في بلدي، التي تصرفت على الفور، وقامت ليلة ٦ آذار/مارس باعتقال الـ ١٨ رجلاً المتمركزين في مالابو، في حين قامت حكومة هراري بنفس الشيء مع من وُجدوا في مطار تلك العاصمة يوم ٧ آذار/مارس ٢٠٠٤.

أما المرتزقة أنفسهم، فقد شرحوا أهداف الخطة وسموا الأشخاص المتورطين فيها، وذلك في بيانات عامة أدلوا بها خلال المحاكمات التي عقدت في مالابو وفي هراري. كما أعطوا تفاصيل عن تمويل شراء الأسلحة وطائرة الشحن، وعن العرض المتعلق بالسفن الإسبانية، التي كانت بالفعل راسية في ذلك الوقت في المياه الإقليمية لغينيا الاستوائية.

وينبغي أن يعلم الأمين العام، وأعضاء هذه المنظمة، أن حكومتي كانت قبل شهر من تلك الأحداث قد رفضت وأدانت إرسال تلك السفن الحربية إلى غينيا الاستوائية في مذكرة موجهة إلى الحكومة الإسبانية، التي كانت في ذلك الوقت تتذرع بدعمها لحكومة غينيا الاستوائية في الصراع المرتبط بمطالبتها بالسيادة على جزيرة مبانيي. إنني متأكد أنه يمكن للجمعية العامة أن تتفهم الخطر والخسارة في الأرواح البشرية اللذين كان من الممكن أن يسببهما هذا الغزو إذا ما كتب له النجاح.

نحن نعلم أن غينيا الاستوائية ضحية لمجرد أنها تحترم المبادئ وتمارس الحقوق الأساسية للدولة ذات السيادة، والتي هي ممارسة الشعب لسيادته، وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية للبلدان الأخرى، والحق المقصور عليه في استغلال الموارد التي منحتها إياه الطبيعة. وإذا كان الأمر كذلك، فإننا نود أن ترد الجمعية على الأسئلة التالية، إذا أمكن ذلك.

لماذا يجري الكلام حاليا بشكل سلبي عن غينيا الاستوائية في الدوائر الخارجية، في حين أن شعب هذا البلد نفسه يعيش في سلام وليست هناك أية مطالب من الجماهير أو من الهيئات التمثيلية للشعب؟

لماذا هذا الكلام عن الدكتاتورية والقمع في غينيا الاستوائية، بينما أعادت الإدارة الحاكمة إرساء الحرية السياسية في البلد، بوجود ١٣ حزبا سياسيا في بلد يكاد يبلغ تعداد سكانه مليون فرد؟

هل يمكن لنظام دكتاتوري يقوم على القمع أن يسمح بوجود مثل هذا المستوى الراهن من الاستثمار الأجنبي ووصول ما يزيد على ١٧ رحلة جوية في الأسبوع إلى بلد صغير مثل غينيا الاستوائية؟

هل هناك شرطة دولية لها سلطة أن تقول لغينيا الاستوائية كيف يمكنها أن تستغل مواردها الاقتصادية، في حين أنه لدينا بالفعل منظمة سياسية وإدارية تدير بشفافية هذه الموارد؟ هل يمكن لبلد لا يستخدم موارده لصالح شعبه أن يوافق، من خلال البرلمان، على ميزانية سنوية تبلغ ٦١٨ بليون فرنك أفريقي كخدمات عامة يمكن تبريرها؟

هل من الحقيقي أن الأسلوب الوحيد للقضاء على سوء استعمال السلطة الذي يُزعم أن غينيا – بيساو ترتكبه هو اللجوء إلى تنظيم مثل هذا الغزو الإرهابي وغزو المرتزقة الذي يهدف إلى القضاء على السكان الأبرياء، والذي خُطط له في ٦ آذار/مارس ٢٠٠٤؟

تود غينيا الاستوائية أن تعرف ما إذا كان نظام المرتزقة هذا يحظى بدعم المجتمع الدولي. وإذا كان الأمر كذلك، ما هي البلدان المسؤولة عن هذه الجريمة؟ لا نعتقد أن هناك اختلافا بين الإرهاب الذي ندينه اليوم والأعمال الإرهابية التي يرتكبها المرتزقة في أنحاء كثيرة من العالم.

إن غينيا الاستوائية مهددة بخطر كبير. ونعلن ذلك لأننا نعلم من مصادر موثوق بها أن أعداءنا لن يغفروا لنا الإحراج والهزيمة اللذين تسبب فيهما فشل الغزو الذي قام به المرتزقة في ٦ آذار/مارس. ومع ذلك فإن هذا لا يعني أن جمهورية غينيا الاستوائية سوف تلقي سلاحها أو سوف تركع وتترك العدو يفعل بها ما يريد. نحن نعتقد أن مسؤولية الأمم المتحدة تتمثل في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين وتجنّب نشوب حرب ضارية بين البلدان.

نود أن نؤكد أن هناك بلدانا أعضاء في هذه المنظمة العالمية، ممثلة في المبنى نصف الدائري هذا، تم إبلاغ أجهزتها الأمنية بهذه الخطة الجهنمية، ولكنها التزمت الصمت في انتظار نتيجة الأحداث، على العكس من أنغولا وجنوب أفريقيا وزمبابوي التي أعلنت عن تضامنها معنا. إننا نطالب بأن نُترك في سلام، لأن غينيا الاستوائية بلد مسالم، ولا نعتقد أننا نهدد أحدا.

إن التحليل المفصّل للوضع قد بيّن لنا أن نهاية الحرب الباردة لم تمهّد السبيل لتوحيد البشرية وتكامل العالم كما أملنا. ولكن هذا قد أدى إلى زيادة مشاعر الأنانية لدى الذين سيطروا دائما أو يريدون السيطرة على العالم. إن ظاهرة المرتزقة ممارسة قديمة لقرصنة الدول، تلبس زيا سياسيا وتبررها بشكل خاطئ المصالح السياسية والاقتصادية وتلك المتعلقة بالعمل الإنساني. ولهذا السبب فإننا لا نزال نشهد هذه الحملة المشوهة لسمعتنا لتبرير غزو محتمل.

وبالرغم من ذلك، فإن غينيا الاستوائية ليست في حاجة إلى إرضاء المجتمع الدولي بإطلاق حملة دعائية عن برامجنا الإنمائية. إن القاضي الوحيد والحكم الوحيد هنا هو شعبنا، الذي يجب أن تبرر له مؤسسات الدولة الأعمال التي

تقوم بها. ونحن مسؤولون أمامه. إن هذا التكتيك لخلق صورة سلبية مزيفة عن دولتنا لا يدهش أحدا الآن، ولا ينبغي بالأولى أن يدهش المنظمة العالمية.

ونحن نرى أيضا أن نظرية العالم المتعولم مجرد خدعة، لأنه، كما نقول دائما، لا يمكنك أن تنادي كلبا بينما تمسك بيدك عصا لتضربه بها. إننا لا نستطيع أن نقبل فكرة العولمة بينما لا يزال مفهوم الاستعمار وتفوق البعض على الآخرين، أو حتى الاستعمار الجديد، قائما. إن العولمة تتعارض مع فكرة تفوق البعض على الآخرين. إن العولمة لا تعني الاستبعاد الذي يتعارض مع التكامل والتعاون. وأخيرا، فإن العولمة لا تعني علاقات القوة التي يتطلع البعض إلى فرضها.

إن الوضع في غينيا الاستوائية يؤثر أيضا على دول أخرى في وسط أفريقيا، حسب ما أعلنه الإرهابيون أنفسهم. إننا نعرف أن المرتزقة يُستخدمون في مناطق أخرى من العالم، ونشير إلى هذا هنا في الجمعية العامة بسبب التأثيرات المدمرة التي شوهدت في بلدان أخرى تأثرت بذلك. ونحن نرى أن تضامن الدول الأفريقية والعالم الثالث بشكل عام أمر لا غنى عنه، لأننا الضحية المباشرة التي يستهدفها هؤلاء الذين يأمرون المرتزقة بالقيام بهذه الأعمال.

وفي الختام، يجب علينا ألا ننظر إلى الوراء. إن الانهيار الراهن لقوى السلام والاستقلال وسيادة الدول، كنقيض للحروب الرئيسية التي نشبت في القرن الماضي، يبين لنا أننا نقترب من محرقة عالمية. إن الوضع الآن هو أن الأضعف والأفقر يتم استبعادهما وتهميشهما. ينبغي أن نضع حدا لهذا السباق المحموم وأن نقيم عالما أكثر احتراما للجنس البشري.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): بالنيابة عن الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء جمهورية غينيا الاستوائية على البيان الذي أدلى به للتو.

اصطُحب السيد ميغيل أبيا بييتيو بوريكو، رئيس وزراء جمهورية غينيا الاستوائية، من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد راشد عبد الله النعيمي، وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة.

السيد النعيمي (الإمارات العربية المتحدة): يطيب لي، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، أن أتقدم إليكم وإلى بلدكم الصديق، جمهورية غابون، بأخلص التهانئ على انتخابكم رئيسا للدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ونحن على ثقة من أن خبراتكم السياسية ستمكنكم من التعامل باقتدار مع المسائل الدولية والإقليمية المعروضة على جدول أعمالنا متمنين لكم كل التوفيق والنجاح.

كما لا يفوتني بهذه المناسبة أن أشيد بسلفكم، السيد جوليان روبرت هنت، على ما تحلى به من مهارة وحكمة في إدارة أعمال الدولة المنصرمة. وأغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر الأمين العام، السيد كوفي عنان، على الجهود المتميزة والدؤوبة التي يبذلها من أجل تعزيز دور المنظمة الدولية، ولا سيما في تسوية الصراعات والأزمات السياسية والاقتصادية التي ما زالت تعصف بعالمنا.

رغم أن إنجازات القرن الماضي قد انعكست بنتائجها الإيجابية على تعزيز مبادئ الانفتاح والحرية والعولمة، إلا أن الأحداث التي صاحبتها وخصوصا في السنوات القليلة الماضية، كتفاقم بؤر الصراعات والعنف في العالم، وموجات الإرهاب وانتهاك حقوق الإنسان، حرمت الشعوب من الاستفادة من معظم هذه الإنجازات. فبدلا من أن يركز العالم جهوده على إيجاد الحلول الناجحة لمشاكل الفقر وانتشار الأوبئة وتطوير آليات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتعزيز أواصر العلاقات الدولية تماشيا مع إعلان الألفية، باتت تنحصر أغلب هذه الجهود في

البحث عن المزيد من التدابير لمواجهة هذه التهديدات الخطيرة التي أضعفت هياكل بناء السلام والأمن الدوليين.

لقد أثبتت التجارب الماضية أن المبادرات والحلول الإقليمية والدولية المتعددة الأطراف والقائمة على أسس الشراكة ومبادئ العدالة والشفافية والمساواة بين الشعوب والدول، هي الكفيل الأفضل لاحتواء التحديات العالمية. ولذا فإننا على قناعة بأن إجراء الإصلاحات اللازمة في هياكل تنظيم العلاقات الدولية القائمة وفي مقدمتها منظومة الأمم المتحدة، هي مسألة ذات أولوية لا بد من تحقيقها لتمكين أجهزتها الرئيسية المتمثلة في مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي من تنشيط أعمالها والاضطلاع بمسؤولياتها المناطة بها في مجال صون السلم والأمن الدوليين.

إن التزام جميع الدول والحكومات بمسؤولياتها وفق أحكام ومبادئ القانون الدولي، تعد مسألة رئيسية لا غنى عنها لنفاذ سيادة القانون وتجنب نشوء الأزمات الأمنية والاقتصادية والبيئية المحتملة. ومن هنا جاء حرص دولة الإمارات العربية المتحدة على الوفاء بجميع التزاماتها بوصفها عضوا في الأمم المتحدة، ولا سيما تلك المعززة لعلاقات حسن الجوار والصداقة والتعاون الأمني والاقتصادي بين الدول، واحترام السيادة والوحدة الوطنية والسلامة الإقليمية وحق الشعوب في تقرير مصيرها.

إننا وإذ نؤمن بمبدأ اللجوء إلى أساليب الحوار والتفاوض السلمي أو الاحتكام القانوني لتسوية الخلافات والنزاعات بين الدول، حرصنا دوما على انتهاج سياسة سلمية ثابتة لإيجاد حل لقضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية لجزرنا الثلاث هي طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، في وقت يدرك المجتمع الدولي الحيثيات القانونية والتاريخية والسياسية المتصلة بجوانب هذه القضية، ولا تُخفى عليه المبادرات والاتصالات والجهود الدؤوبة التي تواصل بلادي بذلها، على جميع الصعد، من أجل إيجاد حل سلمي لهذه القضية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، وإذ تنتابها الحيرة إزاء موقف إيران من عدم استجابتها لمبادراتنا السلمية المتكررة وللمساعي الأخرى التي بذلتها دول مجلس التعاون الخليجي من أجل إيجاد الحل السليم لهذه القضية الهامة، فإنها تدعو المجتمع الدولي إلى حث إيران على توضيح نواياها تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة والدخول غير المشروط في مفاوضات ثنائية جادة تكفل إعادة الجزر الثلاث المحتلة وجرفها القاري وأجوائها الإقليمية والمنطقة الاقتصادية الخالصة لها إلى السيادة الكاملة لدولة الإمارات العربية المتحدة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من سيادتها الوطنية ووحدة أراضيها، أو حثها على القبول بمبدأ اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

إن التطورات الأمنية المؤسفة التي تشهدها منطقة الخليج العربي ما زالت تشكل التحدي الأكبر الذي يواجهه المجتمع الدولي، نظرا لحساسية هذه المنطقة، وظهور أشكال جديدة من التهديدات التي تشكل خطورة مثل أعمال الإرهاب والخطف والقتل المتعمد التي استهدفت المئات من الأبرياء في منطقة متفرقة في الأراضي العراقية وغيرها. وعليه، فإننا وإذ نعبر عن استنكارنا لكافة أعمال العنف الدائرة في العراق والتي من شأنها إذا لم يتم احتواؤها أن تزيد من حالة التوتر الأمني وعدم الاستقرار في دول المنطقة والعالم ككل، نعلن تأييدنا للمساعي المشروعة التي يبذلها الشعب العراقي وحكومته الانتقالية الحالية من أجل استكمال ترتيبات عملية الانتقال السلمي للسلطة في وطنه وممارسة حقه غير القابل للتصرف في تقرير مستقبله السياسي وإدارة شؤونه والتحكم في جميع موارده وثرواته الطبيعية وإعادة بناء مؤسساته وصون الأمن على حدوده في أسرع وقت ممكن. كما إننا

وإذ نؤكد على مواصلة مساهماتنا ودعمنا للجهود والمساعي الدولية والإقليمية الرامية إلى مساعدته على إعادة إعمار مؤسساته المدمرة، فإننا نعلق أهمية قصوى على وحدة الشعب العراقي وتضامنه، ولا سيما في هذه المرحلة الانتقالية الحرجة التي يمر بها العراق، وبما يساهم بفتح صفحة جديدة من تاريخه يسودها الأمن والاستقرار وعلاقات حسن الجوار والتعاون مع دول المنطقة والعالم أجمع.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تجدد استنكارها وإدانتها لأعمال الإرهاب كافة في منطقة الخليج، وبالذات لما تعرضت له بعض المجمعات السكانية في المملكة العربية السعودية الشقيقة وغيرها من المناطق المجاورة من عمليات إرهابية بشعة، تعلن عن تضامنها الكامل مع الجهود المتواصلة والتدابير التي اتخذتها تلك الدول لمكافحة هذه الأعمال المرفوضة، بما فيها ما تقوم به حكومة المملكة العربية السعودية من جهود لإحباط المحاولات الإرهابية الإجرامية على أراضيها.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تؤمن بأن تسوية قضية الشرق الأوسط لا يمكن أن تتم بمجرد فرض أمر واقع الاحتلال والاستيطان والحصار على الشعب الفلسطيني الذي يواجه حاليا أكبر أزمة إنسانية من جراء سياسات القتل المتعمد والدمار والتجويع والاعتقال الجماعي التعسفي، تؤكد على أن استمرار العدوان الإسرائيلي سيؤدي حتما إلى تفاقم العنف وتفجير الوضع الأمني ليس في الأراضي التي تحتلها فحسب، وإنما في المنطقة برمتها. ولذا فإننا نُذكّر بالمسؤولية التاريخية والسياسية والقانونية التي تقع على عاتق الأمم المتحدة واللجنة الرباعية الدولية المعنية بتسوية القضية الفلسطينية، في إلزام إسرائيل، القوة القائمة بالاحتلال، بالامتثال غير المشروط لخارطة الطريق وجملة القرارات الدولية ذات الصلة ولا سيما قرارا محكمة العدل الدولية والجمعية العامة الداعيان إلى تفكيك وإزالة جدار الفصل العنصري الذي تواصل تشييده في الضفة الغربية باعتباره باطلا وغير قانوني. ونؤكد أيضا على أن إرساء الأمن الدائم والسلام العادل والشامل في المنطقة بات مرهونا بقدرة المجتمع الدولي على وقف التعنت الإسرائيلي وإحياء عملية السلام، وتحقيق انسحاب إسرائيل الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي تحتلها منذ عام ١٩٦٧، بما فيها مدينة القدس الشرقية والجولان السوري ومنطقة شبعا، وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف عملا بالقرارات الدولية ذات الصلة، ومبادرات السلام العربية القائمة على مبدأ الأرض مقابل السلام. وفي هذا السياق أيضا لا يفوتنا أن نؤكد على ضرورة احترام إرادة الشعب اللبناني وعدم التدخل في شؤونه الداخلية.

إن تحقيق التوازن الأمني الإقليمي في الشرق الأوسط ومنطقة الخليج العربي مسألة ذات أولوية هامة وتستدعي انتهاج سياسة شاملة غير تمييزية لتدابير بناء الثقة، تكفل إزالة جميع منظومات أسلحة الدمار الشامل القائمة من أجل تعزيز نظام عدم الانتشار عالميا. وعليه فإننا، وإذ نتطلع إلى تفعيل نتائج الزيارة الأخيرة التي قام بها مدير الوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى بعض دول المنطقة من أجل إقناع حكوماتها بالتخلي عن ترساناتها النووية المهددة للدول المجاورة، نجدد دعوتنا للمجتمع الدولي إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة كافة لحمل الحكومة الإسرائيلية على الانضمام إلى معاهدة عدم الانتشار وإخضاع كامل منشآتها النووية لنظام التفتيش الدولي التابع للوكالة، وذلك تمهيدا لإنشاء منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط.

تشير تقارير الأمين العام عن الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، إلى أن بليون إنسان في العالم ما زالوا يفتقدون لأبسط متطلبات الغذاء والمياه الصالحة للشرب وفرص العمل والتعليم والسكن الملائم والرعاية الصحية

والاجتماعية. وإن دولة الإمارات العربية المتحدة، التي تحرص دوما على تقديم المساعدات الإنمائية والغوثية كافة إلى العديد من بلدان العالم. تعتبر احتواء هذه التحديات مسؤولية دولية مشتركة تقتضي الوفاء بالتزامات وتعهدت المؤتمرات العادية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة بشأن التنمية المستدامة، وتمويل التنمية، ولا سيما تلك المتعلقة بتعزيز المساعدات المقدمة إلى الدول النامية، وإعادة جدولة ديونها الخارجية، وتخفيف الشروط التعجيزية المفروضة على تجارتها الخارجية، ومساعيها الأخرى الرامية إلى استقطاب الاستثمارات ورأس المال الأجنبي، والاستفادة من التكنولوجيات المتقدمة للأغراض السلمية لتمكين شعوبها من تقاسم منافع العولمة على قدم المساواة مع الشعوب المتقدمة.

كما أننا، وإذ نرحب بالجهود المبذولة حاليا لإنشاء صندوق تضامن عالمي لمكافحة الفقر بحلول عام ٢٠١٥، نؤكد أن احتواء الآثار السلبية الناجمة عن الأزمات المالية والاقتصادية المتكررة، وتحقيق الثبات في تدفق المساعدات واستقرار أسواق السلع الأساسية، يتطلبان تعزيز المفاوضات والتعاون والتنسيق بين دول الشمال والجنوب والمنظمات الإقليمية والدولية، فضلا عن إعادة صياغة السياسات والاختيارات المتعلقة بالعولمة وتحرير التجارة والاقتصاد العالميين من منظور إنمائي، بحيث يراعى فيها شواغل واحتياجات البلدان النامية والصغيرة، وحقها في التنمية والمشاركة في اتخاذ القرارات الدولية، وبما يكفل إنقاذ اقتصاداتها من الركود والتهميش وتنفيذ برامجها الوطنية الرامية إلى تنويع إنتاجها القومي وبناء قدراتها البشرية، وتخفيف معاناة شعوبها من البطالة والفقر والأمراض.

في الختام، نأمل أن تصل مداولاتنا حول بنود جدول أعمال هذه الدورة إلى نتائج إيجابية تعزز من إدراكنا لقضايانا المصيرية، وجهودنا المشتركة الرامية إلى إيجاد عالم متنامٍ، قائم على مبادئ سيادة القانون والعدالة، يسوده التسامح والرفاهية والتقدم.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد رودولف أدادا، وزير الخارجية والتعاون في جمهورية الكونغو.

السيد أدادا (الكونغو) (تكلم بالفرنسية): إن انتخاب السيد جان بينغ لرئاسة الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين شرف حقيقي لقارتنا، ولمنطقتنا دون الإقليمية في وسط أفريقيا، ولبلده غابون. أتقدم إليه بخالص التهانئ باسم وفد بلادي. ونحن نعرف عن السيد بينغ إحساسه الرفيع بالواجب وتفانيه في عمله بإيثار، ومهارته الفائقة، ولا شك لدينا في أنه – شأنه في ذلك شأن سلفه، معالي السيد جوليان هنت ممثل سانت لوسيا – لن يدخر وسعا لتحقيق توقعاتنا.

وللأمين العام نقول كم نقدر مبادراته وجهوده الحثيثة من أجل زيادة فعالية المنظمة.

في مؤتمر قمة الألفية، تعهدت الدول الأعضاء بالتزامات جليلة وهامة جدا. واليوم، رغم إحراز بعض التقدم في تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، تبقى الحالة مثيرة للقلق. ولذلك فإن تقييم تنفيذ الأهداف المزمع إجراؤه في عام ٢٠٠٥ يتصف بأهمية خاصة. وهنا نؤيد كل المبادرات التي من شأنها إعطاء زخم جديد للتعاون الدولي من أجل مكافحة الفقر والجوع. وتخطر في بالي على وجه الخصوص مبادرة فخامة الرئيس لويز إيناثيو لولا دا سيلفا، رئيس جمهورية البرازيل الاتحادية، التي تركز بشكل صائب على الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري. ومؤتمر القمة الاستثنائي المعني بالحد من البطالة والفقر في أفريقيا، الذي عقده الاتحاد الأفريقي في ٨ و ٩ أيلول/سبتمبر في

واغادوغو، بوركينا فاسو، كان يهدف أيضا إلى تناول تلك الشواغل.

ورغم كل المشاكل التي عرقلت جولة مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف في الدوحة، إلا أن استئناف المفاوضات هذا الصيف في جنيف يعطينا بعض الأمل في إرساء قواعد عادلة للتجارة العالمية. وما زال الأمل يحدونا في التوصل إلى قدر أكبر من العدالة والتضامن بين الدول الفقيرة والدول الغنية من أجل تحقيق عولمة عادلة. ولذلك نحن نؤيد توصيات اللجنة العالمية المعنية بالبعد الاجتماعي للعولمة.

وحتى نحقق الأهداف الإنمائية للألفية، نحتاج أيضا إلى السلام والأمن – اللذين نفتقدهما للأسف في عدد من المناطق. فما زالت الحالة في الشرق الأوسط تقلقنا. وما زال السلام، ذلك المطلب الأساسي، بعيدا عن متناول شعوب تلك المنطقة؛ وعلينا مسؤولية جماعية عن تهيئة الظروف لتحقيق السلام الدائم فيها.

وفي أفريقيا، يظل اهتمام المجتمع الدولي منصبا على العدد الكبير للغاية من الأزمات. ويمكننا بالتأكيد أن نشعر بالسعادة بعد التطورات الأخيرة في حالة كوت ديفوار، في أعقاب مؤتمر قمة أكرا الثالث، ولكن يجب علينا أن نواصل العمل لتثبيت هذه العملية.

وفي السودان، ما زالت أزمة دارفور تثير قلقا بالغا، ببعديها الإنساني والسياسي على حد سواء. ولا بد من تعبئة أكبر للمجتمع الدولي دعما لجهود الاتحاد الأفريقي. والقصد هو تلافي حدوث كارثة وكفالة السلام لشعب السودان.

أما في منطقة وسط أفريقيا دون الإقليمية، فقد أسعدتنا النتائج الإيجابية التي أسفر عنها المنتدى الوطني المعقود في ١٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤ في سان تومي وبرينسيبي، في إطار مذكرة التفاهم المؤرخة ٢٣ تموز/يوليه ٢٠٠٣، تحت رعاية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ومجموعة البلدان الناطقة بالبرتغالية والاتحاد الأفريقي والولايات المتحدة الأمريكية ونيجيريا.

وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، حيث توجد قوة لحفظ السلام تابعة للاتحاد الاقتصادي والنقدي لوسط أفريقيا، بدعم سوقي من فرنسا، نأمل أن تستمر العملية الديمقراطية حتى تعقد الانتخابات العامة المقرر إجراؤها في عام ٢٠٠٥.

ونحيي جهود المجتمع الدولي في بوروندي، وبصفة خاصة وساطة جنوب أفريقيا، على النتائج التي تحققت حتى الآن. ونهيب بالزعماء السياسيين في ذلك البلد أن يواصلوا التركيز على المصالح الوطنية. فالوحدة والتنمية في بوروندي رهن بذلك.

أما في جمهورية الكونغو الديمقراطية، فقد شهدت الحياة السياسية في الآونة الأخيرة، وخاصة في الجزء الشرقي من البلد، أحداثا خطيرة مثل أزمة إيتوري، وتمرد بوكافو، ومذابح غاتومبا. ونحن نجدد تأييدنا للاتفاق العام والشامل، ودعمنا للمؤسسات الانتقالية.

ونناشد المجتمع الدولي أن يواصل إيلاء كل الاهتمام اللازم لذلك البلد، وندعم كل المبادرات التي قد تؤدي إلى زيادة حجم قوات بعثة منظمة الأمم المتحدة في جمهورية الكونغو الديمقراطية وسبل عملها. وفي هذا الإطار، يسعدنا التوقيع اليوم على ولاية آلية الإشراف المشترك بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

إن هذا العرض للأوضاع في منطقتنا دون الإقليمية، التي تضم عددا من البلدان التي تمر بحالة ما بعد الصراع، يبرر تماما مطالبة وسط أفريقيا بأن يكون للأمم المتحدة مكتب في المنطقة. ويسعدنا وجود لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا، والعمل المناط

بها على وجه الخصوص. ونرجو أن تستمر في موافاتنا بمدخلاتها فيما يتصل بعلاقاتها مع الهيئات المختصة في المنطقة دون الإقليمية، وفي ضوء القضايا الماثلة أمامنا.

وعلى نفس المنوال، فإننا نترقب تنفيذ الاستنتاجات التي خلصت إليها البعثة المتعددة المهام التي أرسلها الأمين العام إلى وسط أفريقيا في حزيران/يونيه ٢٠٠٣. ونقدر تلك الاستنتاجات لجدواها، لا سيما تلك المنشئة لبرامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج للمساعدة على توطيد عملية السلام الجارية، إلى جانب المساعدة في وقف انتشار مرض فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ووقف تداول الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ وحماية البيئة وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية في منطقة البحيرات الكبرى.

وبغية مواجهة كل التحديات وتهيئة كل الظروف اللازمة للاستقرار، فإننا نعلِّق آمالنا على المؤتمر الدولي للسلام والأمن والديمقراطية والتنمية في منطقة البحيرات الكبرى، الذي بدأ الإعداد له بالفعل. ولا شك أن ذلك المؤتمر سيكون فرصة ممتازة للبحث عن حلول دائمة للأزمات المتكررة التي تسبب سفك الدماء في المنطقة. وأؤكد استعداد بلدي للإسهام في تلك العملية.

وكما تعرفون، فإن جمهورية الكونغو دولة من دول المنطقة دون الإقليمية تعيش مرحلة ما بعد الصراع. وتحت قيادة الرئيس دينيس ساسو - نغويسو، تسعى الكونغو جاهدة في نفس الوقت إلى توطيد السلام وإعادة تحقيق التوازن في الاقتصاد الكلي بصورة شاملة.

ومن بين أولوياتنا الحالية، تبرز مسألة نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج التي ما زلنا نوليها أهمية كبيرة. وبرنامجنا الوطني بشأن تلك المسائل سوف يشمل أكثر من ٤٠ ٠٠٠ من المحاربين السابقين، خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٦. وسوف تستمر الحكومة في تلك الجهود، التي تحظى بدعم الاتحاد الأوروبي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي - ونحن ممتنون لذلك الدعم. ونقدر كذلك أي إسهام من شأنه أن يساعد الحكومة الكونغولية على حل تلك المسألة الشائكة.

وفضلا عن ذلك، فإن الكونغو إذ يأمل في الاستفادة من مبادرة البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، فإنه يقدر بشدة القرارات التي اتخذت في باريس يومي ٩ و ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٤، من قبل نادي باريس والمانحين، على التوالي. وأؤكد هنا على امتنان حكومة بلدي على تلك الجهود. إن تأهل الكونغو للانضمام إلى تلك المبادرة سيسمح بتكريس الجزء الأكبر من مواردنا للتنمية، وبالتالي متابعة ما تضمنته ورقة استراتيجية خفض الفقر التي تقدمنا بها وننتظر مصادقة صندوق النقد الدولي والبنك الدولي عليها.

وسوف يساعد ذلك على نجاح جهودنا، التي تبذل في إطار خطتنا الوطنية، بشأن الحكم الرشيد والشفافية في إدارة شؤوننا الوطنية. وعليه، ومن خلال متابعة تنفيذ تلك الأهداف المتعددة، انضم بلدنا إلى الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران المنشأة في إطار الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا، وقد وقعنا على مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية.

أما فيما يتعلق بالبيئة، فنحن ننخرط في شراكة مع المجتمع الدولي بشأن مبادرة حوض نهر الكونغو. وسوف تستضيف برازافيل قريبا مؤتمر قمة يناقش خطط صيانة الغابات في منطقة التراث العالمي هذه. ولذلك، نرحب بالدعم الذي تقدمه لتلك الخطة كل من فرنسا والأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة وألمانيا وجنوب أفريقيا إلى جانب عدد من المنظمات غير الحكومية.

والكونغو تؤكد تأييدها لتعددية الأطراف. وما زلنا مقتنعين بأن الأمم المتحدة هي الإطار الأمثل للتصدي للتحديات التي يواجهها العالم. ولكن العالم قد تغير.

وأمامنا تحديات جديدة تقتضي إصلاحات تسمح للأمم المتحدة بأن تتواءم مع المهام الحالية ومع التشكيل العالمي للقرن الحادي والعشرين.

ولذلك، نرحب بعملية الإصلاح التي يضطلع بها الأمين العام ونعلق آمالا حقيقية على توصيات الفريق الرفيع المستوى الذي أنشئ للنظر في التهديدات والتحديات الرئيسية للسلم والأمن الجماعيين وتقديم الاقتراحات فيما يتصل بإصلاح المنظومة الدولية.

ومن بين الإصلاحات المنتظرة، نؤيد بشدة فكرة توسيع مجلس الأمن في فئتيه، الدائمة العضوية وغير الدائمة. ولا بد أن نأخذ في الاعتبار، في جملة أمور، ذلك التنوع في عالم اليوم كيما تبرز معايير التمثيل الجغرافي والمسؤولية في إدارة الشؤون العالمية، دون أن يكون ذلك على حساب الفعالية والتماسك والشفافية والمصداقية.

وكما قال السيد كوفي عنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في بيانه إلى الجمعية العامة في جلستها الثالثة المعقودة في ٢١ أيلول/سبتمبر، ''إن العالم يحتاج اليوم، أكثر من أي وقت مضى، آلية فعالة يلتمس من خلالها حلولا مشتركة لمشاكل مشتركة''. ولكي يحدث ذلك، يجب علينا لا أن نعمل معا انصياعا للأحكام التي وضعناها بأنفسنا فحسب، بل وأن نفي أيضا بما تعهدنا به من التزامات.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): استمعنا إلى آخر المتكلمين في المناقشة العامة لهذه الجلسة. وقد طلب عدد من الممثلين الكلمة ممارسة لحق الرد. وأود أن أذكر الأعضاء بأنه، وفقا لقرار الجمعية العامة ٤٠١/٣٤، فإن البيانات التي يُدلى بها ممارسة لحق الرد لا تزيد على ١٠ دقائق في المرة الأولى و ٥ دقائق في المرة الثانية، وتدلي بها الوفود من مقاعدها.

السيد فينغيسا (زمبابوي) (تكلم بالانكليزية): أدلي بهذا البيان بالنيابة عن وزير خارجية بلدي، السيد ستانيسلاوس آي جي مودينغي.

''أعرب وزير خارجية هولندا، الذي تكلّم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، عن القلق حيال ما سماه الحالة في زمبابوي. ولست متأكدا إن كان يشير بـ ''الحالة في زمبابوي'' إلى الإصلاح الزراعي الناجح الذي تم مؤخرا وممارسة إعادة توزيع الأراضي، وهو ما استكملناه من فورنا. وأود أن أؤكد للوزير على أن التجربة التي هي أبعد ما تكون سببا للقلق، هي حقا مدعاة للاحتفال – وهي استيفاء للكفاح من أجل التحرير.

''ثانيا، يناشد الوزير بلدي أن يمتثل للمبادئ التوجيهية التي وضعتها الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لإجراء انتخابات ديمقراطية، وهي المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها الجماعة الشهر الماضي. ويبدو الوزير متغطرسا تماما ووقحا إذ اعتبر نفسه وزملاءه مكلّفين بإنفاذ المبادئ التوجيهية للجماعة. وتلك المبادئ التوجيهية تنتمي إلى الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، وهي مجموعة من المستعمرات السابقة الحرة المستقلة في الجنوب الأفريقي لا تقبل أية وصاية، وخاصة من الأسياد المستعمرين السابقين الذين قاتلناهم ودحرناهم في الأمس القريب. وكانت زمبابوي شريكا نشطا في صياغة المبادئ التوجيهية للجماعة، واتخذت بالفعل خطوات صارمة لتنفيذ تلك المبادئ التوجيهية.

''ثالثا، إن زمبابوي تطالب هولندا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة بأن تكف عن دعايتها اليومية السامة المناهضة لحكومة زمبابوي، وهي

الدعاية التي تبث من المحطات الإذاعية السرية لهذه الدول. وتقوم تلك البلدان الثلاثة بزعزعة استقرار بلدي من خلال البرامج الإذاعية التي تستهدفه. وأقول لهولندا: أوقفي برامجك الإذاعية اللعينة التي تبثوها ضد بلدي من خلال ما تسمونها محطة ''صوت الشعب''، وتبثها الولايات المتحدة من خلال محطة ''ستديو ٧''، وتبثها المملكة المتحدة من خلال ما تسمى محطة إذاعة ''الموجة القصيرة''. وما انفكت أسلحة الخداع الشامل تلك تطلق على بلدي للأعوام الثلاثة الماضية.

''وفضلا عن ذلك، أناشد هولندا وبعض حلفائها الذين يمولون المنظمات غير الحكومية بملايين الدولارات، بل من خلال قادة الكنائس، بغية مساندة الحزب المعارض في بلدي، أن تكف عن ذلك التدخل الصارخ في الشؤون الداخلية لبلدي.

''وأخيرا، يحدوني الأمل في أن تكون هولندا مستعدة لقبول حكم شعب زمبابوي العام المقبل، حينما يرفض مرة أخرى الحزب المعارض الدمية في بلدي الذي ترعاه بريطانيا وتسانده هولندا''.

السيدة حسته (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلمت بالانكليزية): مساء هذا اليوم أطلق وزير خارجية الإمارات العربية المتحدة بعض الادعاءات غير المقبولة ضد السلامة الإقليمية لبلدي. ونظرا لأننا سجّلنا بوضوح مرارا وتكرارا موقفنا بشأن تلك المسألة في مناسبات سابقة، فلا يلزمني أن أسهب في التفاصيل. إن جمهورية إيران الإسلامية تتقيد تماما بالتزاماتها الدولية، وخاصة الالتزامات الناشئة من مذكرة التفاهم لعام ١٩٧١. ونؤمن بشدة أن حالات سوء الفهم حيال تفسير مذكرة التفاهم أو تطبيقها، إن وجدت، ينبغي أن تعالج بحسن نية ومن خلال آليات متفق عليها بشكل متبادل، بغية إيجاد تسوية مقبولة.

وفي غضون ذلك، فإن حكومتي رحبت دائما بالتفاعل وتبادل الآراء بين مسؤولي إيران والإمارات العربية المتحدة بشأن المسائل ذات المصلحة والاهتمام لبلدينا كليهما. ونؤمن بأن الحوار بين حكومتينا يمكنه أن يضطلع بدور حاسم في إزالة أي حالة من حالات سوء الفهم.

السيد الحبسي (الإمارات العربية المتحدة): إن بلدي، الذي حرص مرارا وتكرارا على إبداء موقفه الثابت والمبدئي تجاه قضيته الوطنية هذه، يعرب مجددا عن خيبة أمله الشديدة إزاء ما اعتاد أن يكرره سنويا مندوب إيران في هذه القاعة من ادعاءات مخالفة لجميع الحقائق والمستندات والوقائع التاريخية والقانونية والديمغرافية، التي تثبت تبعية هذه الجزر الثلاث لسيادة دولة الإمارات العربية المتحدة.

وهذا ما يدفعنا اليوم نحو التساؤل عن سبب عدم تقديم وفد إيران حتى الآن الحجج والبراهين والمستندات القانونية والتاريخية التي خولت لبلاده القيام، منذ عام ١٩٧١، باحتلال هذه الجزر الثلاث التابعة لدولة الإمارات العربية المتحدة، وتغيير معالمها التاريخية والسياسية والديمغرافية.

وعليه، فإننا، استنادا إلى مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة وأحكام القانون الدولي، ندعو المجتمع الدولي إلى العمل نحو حث الحكومة الإيرانية على ترجمة حُسن نواياها السلمية تجاه دولة الإمارات العربية المتحدة. وذلك، إما من خلال الدخول غير المشروط في مفاوضات ثنائية مباشرة لوضع حد نهائي لاحتلال هذه الجزر الثلاث وإعادتها إلى سكانها العرب الأصليين، أو القبول بمبدأ اللجوء إلى محكمة العدل الدولية للفصل القانوني في هذه المسألة، وذلك أسوة بأسلوب تسوية العديد من القضايا الأخرى المماثلة.

كما أن بلدي، الذي يؤمن بأن الاستقرار في منطقة الخليج العربي يستوجب إقامة علاقات حُسن جوار تستند إلى احترام سيادة واستقلال الدول وتكامل أراضيها، سيكون ملتزما بالحكم الذي سيصدر عن هذه المحكمة، طالما أنه مطمئن لأحقيته القانونية والتاريخية والسياسية لهذه الجزر الثلاث، التي تشكِّل جزءا لا يتجزأ من أراضي بلدي وسيادته الوطنية وإقليمه الجوي وجرفه القاري والمنطقة الاقتصادية الخاصة به وغير القابلة للتجزئة أو الانتقاص.

السيد هامبرغر (هولندا) (تكلم بالانكليزية): سأتكلم بإيجاز شديد. إن هولندا، التي تكلمت بصفتها رئيسا للاتحاد الأوروبي، تشعر بالأسف حيال رد زمبابوي على بيان الاتحاد الأوروبي الذي أدلى به أمس وزير خارجية هولندا. ونود أن نؤكد من جديد على التزام الاتحاد الأوروبي بسيادة القانون، بما في ذلك الحاجة إلى إجراء انتخابات حرة ونزيهة. ونعتبر ذلك معيارا دوليا ينبغي أن تتمسك به كل البلدان.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالانكليزية): أعطي الكلمة لممثل إسبانيا بشأن نقطة نظام.

السيد أويارزون (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): أود مجرد القول إنه، نظرا للتعليقات التي أدلى بها وزير خارجية غينيا الاستوائية – التي أشار فيها إلى إسبانيا – فإن وفدي يحتفظ بحقه في الرد، الذي سيمارسه في الوقت المناسب.

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٣٠.